مجموعة من المؤلفين

اشراف:

د. محمد الأمير أحمد

أ. محمد الخاقاني

الهند القوة الدولية الصاعدة
الأبعاد والتحديات

الطبعة الأولى (2018)

رقم التسجيل: VR.33688.B

مجموعة من المؤلفين

المركز الديمقراطي العربي

Germany: Berlin 10315

Gensinger- Str: 112

http://democraticac.de

المركز الديمقراطى العربى

Democratic Arab center

Strategic,Political & Economic Stuudies

الهند القوة الدولية الصاعدة .. الأبعاد والتحديات

العنوان بالإنجليزية

India's rising International Power.. Dimensions And Challengs

مؤلف جماعى

طبعة 2018

مؤلف جماعى

كتاب : الهند القوة الدولية الصاعدة .. الأبعاد والتحديات

رقم تسجيل الكتاب : B. 33688 . VR

الطبعة : الأولى

الناشر :

المركز الديمقراطى العربى للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية

برلين _ ألمانيا

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أى جزء منه أو تخزينه فى نطاق إستعادة المعلومات أو نقله بأى شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطى من الناشر .

جميع حقوق الطبع محفوظة : للمركز الديمقراطى العربى

برلين _ ألمانيا

2018

All rights reserved No Part Of This book may by reproducted .stored in a retrieval system or tansmited in any form or by any meas without prior permission in writing of the publishe .

المركز الديمقراطى العربى للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية

Germany:

Berlin 10315 Gensinger STr : 112

Tel: 0049-code Germany

030- 54884375

030- 91499898

030- 86450098

Mobiletelfone : 00491742783717

E- mail: book@democraticac.de

رئيس المركز الديمقراطى العربى

أ . عمار شرعان

تحرير وإشراف

د . محمد الأمير أحمد عبد العزيز (مصر) أ . محمد كريم جبار الخاقانى (العراق)

المؤلفون

- د . عبد القادر دندن (الجزائر)
- د . محمد الأمير أحمد عبدالعزيز (مصر)
- د . محمد عبد الحفيظ الشيخ (ليبيا)
- د . على عفيفى غازى (مصر)
- أ . محمد كريم جبار الخاقانى (العراق)
- أ . أميره أحمد حرزلى (الجزائر)
- أ . بوحاده ساره (الجزائر)
- أ . بلحميتى أمال (الجزائر)

أعضاء اللجنة العلمية

- د . اسلام عيادى – باحثه وأكاديمية فى العلاقات الدولية (رئيس اللجنة)
- د . إبراهيم الكبيسى (جامعة الجزيرة، الإمارات العربية المتحدة)
- د . أحمد عبد الأمير الانبارى (جامعة بغداد، العراق)
- د. سليم كاطع على (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية – بغداد)
- د . عدنان خلف البدرانى (جامعة الموصل – العراق)
- د . حسين السيد (جامعة 6 أكتوبر – مصر)

فهرس الكتاب

- المقدمة..... ص 6

المحور الأول : الإطار المفاهيمى للقوى الدولية الصاعدة

- مدخل مفاهيمى تحليلى للقوى الدولية الصاعدة (د. محمد الأمير).....ص 10

المحور الثانى : أبعاد صعود الهند دولياً

- الـــــدور الإقليمي والدولي للهند: دراسة في متغيرات القوة الاقتصاديـــــة والعسكريـــــــــــة (أ . أميـــره حرزلى).....ص 16
- دور الهند فى مجموعة البريكس كقوة صاعدة فى النظام الدولى (أ . بوحاده ساره ، بلحميتى امال).....ص 33
- أبعاد الصعود الهندى فى النظام الدولى (أ . محمد الخاقانى) ص58

المحور الثالث : علاقات الهند مع القوى الكبرى الإقليمية والدولية

- العلاقات الهندية الخليجية منذ استقلال الهند فى عام 1947 (د . على عفيفى) .. ص 76
- العلاقات الهندية الدولية والإقليمية الكبرى (د . محمد الأمير) ..... ص 104

المحور الرابع : رؤية مستقبليه عن الهند وأهم التحديات

- الهند فى الاستراتيجية العالمية التحديات وآفاق المستقبل (د . محمد الشيخ) ص130
- تحديات الأمن الطاقوي و مستقبل صعود القوة الهندية.. إشكاليات و استجابات (د. عبد القادر دندن) ص160

المـــقدمـــــة

تعد الهند من القوى الإقليمية الكبرى والرئيسة ولها دور استراتيجي فى قارة آسيا، ودور استراتيجي لا يقل أهمية فى إقليم آسيا – الباسفيك، وليس ذلك فحسب بل الهند تتأهل لتكون قوة صاعدة فى الســاحة الدولية ولا يقف الأمر عند حجز موطئ قدم لها على الساحة الدولية، بل أنها تطمح إلى بلورة تنظيم عالمى جديد تتوزع فيه القوة بين أقطاب متعددة، تكون هى إحداها بالطبع، بعد الفوز بمقعد دائم فــى مجلس الأمن الدولى فى الأمم المتحدة، والذى تحشد من أجله الدعم العالمى بالتنســيق مــع المانيــا، واليابان والبرازيل، وفى ظل توقعات البعض أن تكون عضوية الوكالة الدولية للطاقة الذرية المحطــة التالية لطموح الهند العالمى .

إن مقومات القوة التى تتمتع بها الهند تعد مقومات شاملة وإستراتيجية، ولها أبعاد مختلفة وتشــمل البعد البشرى والسياسى والاجتماعي والاقتصادي والتكنولوجي والعسكري .

لذا سوف نحاول التعرف فى سياق الكتاب أبعاد وعناصر قــوة الهنــد، والأســس والمرتكــزات الإستراتيجية للسياسة الخارجية الهندية .

كما يلقى الكتاب الضوء على المصالح المتبادلة والقضايا المشتركة والعلاقات بين الهند ومحيطهــا الإقليمي، والقوى الكبرى .

ونحاول أيضاً التعرف على طبيعة التحديات التى تواجهها الهند فى رحلة صعودها كقوة دولية سواء داخلية كانتشار الايدز، ونظام الطوائف، وتصاعد التيارات الأصولية، أو من دول الجوار الملاصــقين لها وخاصة باكستان ومشكلة سباق التسلح معها، أو من القوى الأخرى فى محيطها الإقليمي المباشر، أو فى الفضاء الدولى غير المباشر، وما إذا كان بالإمكان التغلب علي هذه التحديات.

إشكالية الكتاب :

يدور هذا الكتاب ويتمحور حول دراسة وتناول أبعاد وتحديات صعود الهند كقوة دولية، ومن خــلال ذلك فإن السؤال البحثى الرئيسى الذى يتمركز حوله الكتاب هو ما هى أبعاد وتحديات صــعود الهنــد دولياً ؟

أهمية الكتاب:

تنبع أهمية الكتاب من التعرف على أبعاد وتحديات صعود واحدة من القوى الدولية الصاعدة، وكيف أن الهند حققت تقدماً كبيراً على مستوى العديد من المجالات الاقتصادية والتكنولوجيــة والعســكرية، وهى تمتلك العديد من مقومات القوة الشاملة الإستراتيجية التى يمكن أن توظفها لبلوغ مكانة إستراتيجية

متميزة دولياً، وتجربة الهند من الممكن أن تكون مثالاً يحتذى به للكثير من الدول التى ترنو إلى الصعود دولياً، وهى من القوى الدولية الصاعدة التى تستحق الدراسة والبحث والتحليل .

أهداف الكتاب :

دعوة جادة لكل الباحثين المهتمين بدراسة القوى الدولية الصاعدة وأبعاد هذا الصعود وتحدياته، وتحليل فرص صعود الهند والتحديات التى يمكن أن تواجه هذا الصعود وقدرتها على التغلب على هذه التحديات.

تبادل الآراء والخبرات بين الباحثين .

محدودية المواد البحثية التى تتحدث عن القوى الدولية الصاعدة ومن أبرزها الهند.

المحور الأول

إطار نظرى ومفاهيمى للقوى الدولية الصاعدة

مدخل مفاهيمى تحليلى للقوى الدولية الصاعدة

د . محمد الأمير احمد عبدالعزيز

باحث فى التاريخ الحديث والمعاصر – مصر

مقدمة

بعد نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي شهد النظام العالمى ما سمى بالأحادية القطبية لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وازدادت مع نهاية القرن العشرين الهيمنة الأمريكية الأحادية على العالم، غير أنه مع مطلع القرن الحادى والعشرين برزت قوى دولية جديدة والتى عرفت بـــ "القوى الصاعدة " وكان من شأن ظهورها أن يحدث تغييراً كبيراً فى خريطة توزيع القوى فى النظام الدولى .

ونحاول من خلال هذه الورقة البحثية تناول الأتي :

- **مفهوم القوى الصاعدة**
- **محددات قياس قوة الدول الصاعدة**

أولاً : مفهوم القوى الصاعدة

توجد تعريفات ومفاهيم مختلفة للقوى الصاعدة، فقد عرف " ريتشارد نيدليبو" فى كتابه " لماذا تتحارب الأمم " القوى الصاعدة على أنها " دول عازمة على انتزاع الاعتراف بوصفها قوى عظمى وأن يقر معاصروها بأنها كذلك "، كما تشير " سوزان غراتيس " إلى أنه عند الحديث عن التراتيبية العالمية للدول، هناك عدة مصطلحات تستمر فى التواجد والتى لم تحدد بدقة بعد ... ومن بين عدة مراتب قوى تشير إلى مرتبة القوى الصاعدة" وقد عرفت القوى الصاعدة على أنها " الدولة التى تجد نفسها فى مسار تحول من مكانة دولية إلى أخرى أعلى : من القوة الصغرى إلى المتوسطة أو من المتوسطة إلى الكبرى أو من الكبرى إلى العالمية "[1] .

ويعرفها " كارل دويتش " على أنها " القدرة على السيطرة فى صراع ما والتغلب على العوائق بحيث

[1] منير مباركية: **صعود القوى العالمية فى ظل العولمة والهيمنة الأمريكية، دراسة مقارنة لحالات اليابان والصين والهند**، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنه 1 2015 / 2016، ص 47 .

تعمل الدولة على توظيف عناصر القوة وتحويلها من كافية إلى فعلية، ويكون هذا التوظيف نتيجة لإدراك الدولة لتفوقها فى متغيرات القوة على حساب دولة أخرى " [1] .

وبعد تأكيده على ظاهرة " صعود قوى جديدة " فى فترة ما بعد الحرب الباردة عرف " بنار تانك " القوى الصاعدة بأنها " تلك الدول تسمى بالقوى الصاعدة أو القوى الجديدة بسبب تنميتها الاقتصادية السريعة وزيادة نفوذها السياسى والثقافى " [2] .

وعرفها البعض على أنها الدول التى تمتلك قدرات طبيعية وبشرية ومادية معتبرة وتحقق معدلات نمو صناعى واقتصادي مرتفع مقارنة بدول أخرى، خاصة مساهمتها فى رفع الناتج العالمى الخام، وهى تساهم مساهمة كبيرة فى الاقتصاد العالمى، وذات تأثير واضح على المنظمات والمؤسسات الاقتصادية كمنظمة التجارة الدولية، وصندوق النقد الدولى ، ناهيك على دورها وتأثيرها فى السياسة الدولية "[3] .

وفى سياق دراسته لاستراتيجيات القوى الصاعدة من أجل الحد من سياسات الموازنة التى تمارسها القوى الكبرى القائمة والقوة المهيمنة عرف " مايكل غلوسنى " القوى الصاعدة على أنها " دولة تتحرك من مكانة غير مكانة القوى الكبرى، أو من مستوى أقل من مكانة القوى الكبرى، إلى مستوى أعلى فى سلم القوة " وأضاف " أتصور القوى الصاعدة على أنها تلك الدولة التى يتم تصورها من قبل الدول الكبرى الأخرى فى المنطقة والنظام الدولى على أنها قوى صاعدة "[4] .

ثانياً : محددات قوة الدول الصاعدة

القوى الصاعدة هى تلك القوى التى تحسن توظيف متغيراتها فى سبيل تحقيق أهدافها، وقد برزت القوى الصاعدة بقوة بعد نهاية الحرب الباردة، وتتميز القوى الصاعدة بمجموعة من العناصر تحدد قوتها ويمكن من خلال توظيفها تحقيق أهدافها المجالية، وبناء على ذلك فإن مختلف المفكرين حاولوا تحديد عناصر القوة الرئيسة .

يرى " هانز مورجانثو " مفكر العلاقات الدولية أن القوة الشاملة للدولة يعبر عنها مـــــــــــن خلال تسعة

[1] جارش عادل : القوة الصاعدة : **دراسة فى أبرز المضامين والدلالات**، المركز الديمقراطى العربى

www.democratic.de/?p=38993

[2] منير مباركية : **مرجع سابق**، ص 47 .

[3] يونسى وليد : **دور القوة الصاعدة " Brics " وتأثيرها فى النسق الدولى**، المركز الديمقراطى العربى، 28 يناير 2017
https://democraticac.de/?p=43001

[4] منير مباركية : **مرجع سابق**، ص 48 .

عناصر هى: العامل الجغرافى، والموارد الطبيعية، والطاقة الصناعية، والاستعداد العسكرى، والسكان، والشخصية القومية، ونوعية الحكم، والروح المعنوية، ونوعية الدبلوماسية [1] .

والخبير السياسى " كينيث والتز " اقترح خمسة معايير مختلفة لقياس قوة الدولة : عدد السكان، الامتداد الجغرافـــى والموارد الطبيعية، القدرات الاقتصاديـــــة، استقرار وسلامة النظام السياسى، القوة العسكرية [2].

ويرى " جوزيف س . ناى " أن قوة الدولة وقدرتها على لعب دور مؤثر نابع من مجموعة العناصر الأساسية، الموقع الجغرافى، المساحة، الموارد الطبيعية، العنصر البشرى، القوة الاقتصادية، القوة العسكرية، الاستقرار الاجتماعي، السياسة الخارجية [3] .

بينما يعتبر المؤرخ البريطانى بول كيندى أن عوامل القـــــــــــــــوة فى القرن العشرين تكمن فى : حجم السكان، مستوى التمدن، استهلاك الطاقة ، حجم الناتج الصناعـــــــــــى، القوة العسكريـــــــــة [4] .

بينما يرى آخرون أن مصادر القوة عند الدول الصاعدة هى : نوعية الحكم، الروح المعنوية، الشخصية القومية، السكان، الاستعداد العسكرى، الطاقة الصناعية، العامل الجغرافى، قوة العلوم والمعرفة [5] .

طبقاً لعناصر القوة يمكننا تصنيف دول العالم إلى ستة فئات: عظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية, قوة صاعدة مثل الصين والهند واليابان والإتحاد الأوروبى (كوحدة فاعلة فى النظام الدولى), قوة ثانوية مثل المملكة المتحدة وفرنسا متوسطة مثل استراليا وكندا ومعظم الدول الأوروبية, قوة زائرة مثل دول الخليج العربى, وقوة صغيرة مثل الفاتيكان, ويتم هذا التصنيف طبقاً لمحددات تتمثل فى

---

[1] د . سيف نصرت توفيق الهرمزى : **تحليل (هانز مورجانثو) لمفهوم القوة وتطبيقها على وحدات النظام الدولى** ، مجلـــة تكريـــت للعلـــوم السياسية ، المجلد 1 السنة 1 العدد1 ، 2013 ، ص 160 ، 161 .

[2] جارش عادل : **القوة الصاعدة : دراسة فى أبرز المضامين والدلالات**، المركز الديمقراطى العربى

www.democratic.de/?p=38993

[3] جوزيف س . ناى : **القوة الناعمة وسيلة النجاح فى السياسة الدولية**، نقله إلى العربية د . محمد توفيق ، العبيكان للنشر ، السعودية 2007 ، ص 32 .

[4] جارش عادل : **القوة الصاعدة : دراسة فى أبرز المضامين والدلالات**، المركز الديمقراطى العربى

www.democratic.de/?p=38993

[5] فريد ميليش : **القوة وأهميتها فى العلاقات الدولية**، جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 36، العدد 6، 2014، ص 74 .

القوة الاقتصادية والقوة العسكرية, وهل الدولة قوة نووية أم لا, وكذلك أيضا القدرات البشرية والعلمية والتكنولوجية للدولة وثرواتها الطبيعية والمعدنية, فمن الناحية العسكرية يعتبر النظام الدولى أحادى القطبية تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية, ومن الناحية الاقتصادية فالنظام الدولى يعتير متعدد الأقطاب فبالإضافة للولايات المتحدة الأمريكية فإننا نجد دول صاعدة بقوة كالصين والهند, و الدول ذات القدرات العسكرية النووية، وهى الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين وفرنسا وبريطانيا وإسرائيل والهند وباكستان وكوريا الشمالية, فلن تستطيع الدولة أن تكون قوة عظمى أو صاعدة بدون قدرات نووية عسكرية[1] .

الخاتمة

الحديث عن صعود الفيل الهندى كقوة دولية صاعدة لا يأتى من فراغ ، فالهند استطاعت خلال العقد الأخير أن تضع أقدامها بين القوى الكبرى، وحققت العديد من الإنجازات والطموح .

وإذا ما تم تطبيق مقاييس القوة سالفة الذكر على الهند فإننا نستخلص التالى بشكل تقريبى :

* الهند مستقراً لعدد كبير من الديانات واللغات واللهجات القديمة والحديثة .
* الهند هي الثانية عالمياً من حيث الموارد البشرية فعدد سكانها يربـــو عن مليار و300 مليون نسمـــة .
* السابعة عالمياً من حيث المساحة والثانية أسيويا بعد الصين .
* الأولى عالمياً مـــــــن حيث معدل سرعـــــــــــة النمو الاقتصادي ، وتمثل الآن ثالث أكبر قوة اقتصاديـــــــــــــة فى العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكي، والصين .
* أكبر مصدر للبرمجيات فى العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية .
* تمتلك ثالث أضخم جيش في العالم تسانـــــده قوات احتياط ، ولديها سابع أكبر ميزانية معلنة للدفـــــــــاع .
* القوة النووية السابعة في العالم بعد الولايات المتحدة وروسيا والصين وفرنسا وبريطانيا وإسرائيل .

[1] محمود خليفة جودة محمد : **أبعاد الصعود الصينى فى النظام الدولى وتداعياته 1991 – 2010**

* تمتلك موقعـــاً استراتيجياً وسط أسيا ، ودولة قاريـــــــــــــــة وبحرية فى الوقت نفسه ، وتتحكم بعدد من طـــــــــرق الملاحة البحرية والجوية والبرية .

* تحتل الهند المرتبة الرابعة عالمياً فى إنتاج المعادن على أساس حجم الإنتاج .

* الهند تسعى لتصبح من الدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن .

* الرغبة الشديدة لدى النظام السياسى الهندى فى الوصول لموقع فى النظام العالمى .

* القوة العالمية الخامسة في جذب الاستثمارات بعد الصين والولايات المتحدة وبريطانيا والمكسيك

المحور الثانى

أبعـــــــــــاد صعـــــــــــود

الهنـــــــــــد

الدور الإقليمي والدولي للهند: دراسة في متغيرات القوة الاقتصادية والعسكرية

أميرة أحمد حرزلي[1]، باحثة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باجي مختار، عنابة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ملخص

أصبحت الهند بعد عقود من العمل والتطور دولة ذات مكانة اقتصادية وعسكرية مهمة على الساحة الدولية، وواحدة من القوى الدولية الصاعدة، ودول البريكس للاقتصاديات الناشئة الخمسة الى جانب روسيا والصين وجنوب إفريقيا والبرازيل، تتنوع وتتعد متغيرات القوة الهندية ما بين اقتصادي وعسكري، سياسي واجتماعي، وتكنولوجي علمي، لكن البعدين الاقتصادي والعسكري كان لهما الأثر البالغ في بروزها، فالأول متمثل في المسيرة الاقتصادية والتنموية الناجحة التي شهدتها الهند، وجملة الإصلاحات الهيكلية التي أدخلتها لتفعيل اقتصادها، أما الثانية فتبرز في قدرات تسليح جيش الهندي وامتلاكه للسلاح النووي السلمي، وعليه ستناقش الدراسة حصرا دور القوتين الاقتصادية والعسكرية للهند في بروزها كقوة إقليمية ودولية صاعدة.

الكلمات المفتاحية: الهند، القوة الصاعدة، البريكس، التنمية الاقتصادية، السلاح النووي.

Abstract

Afterdecades of work and development ,India has becomea country with an important economic and military position on the international scene , one of the rising international powers and a member of the five BRICS countries of the emergingeconomiesbesidesRussia ,China , South Africa and Barzil. Economic and military, political and social technological and scientific ,but theeconomic and military dimensions have had a profound impact inthisemergence .

Key words:India, rising power, BRICS , economicdeveloment , peacefulnuclearweapon.

[1]- البريد الالكتروني: ***amira_harzli @hotmail.com***

المـــــــــقـــــــــدمـــــــــه

تطمح الهند لان يكون لها دور إقليمي فاعل كصانع للأمن الاسيوي ودولي باعتبارها قوة صاعدة، تتميز بعدة مقومات مجتمعة كالموقع الجغرافي الغني بالثروات الطبيعية والمطل على ممرات دولية إستراتيجية، واقتصادها المتنوع التي الذي يسمح بالتصدير والاستيراد، فضلا عن ذلك يضطلع الجانب السياحي التاريخي لها بالتعريف بالهند وثقافتها معالمها الأثرية وإدخال العملة الصعبة، وهذا في مجمله ينعكس إيجابا عليها في انخراطها في تكتلات اقتصادية فاعلة على غرار" مجموعة البريكس"، من جهة أخرى تساهم القوة العسكرية الهندية باعتبارها قوة نووية سلمية بالدرجة الأولى تساهم في تفعيل قوتها وحماية القارة الآسيوية.

نص الإشكالية

قدرات الهند الاقتصادية والعسكرية مهمة وكبيرة، نبحث هنا عن كيفية استثمار الهند لهاتين القوتين في سبيل تحقيق مصالحها وحماية أمنها القومي، وبالتالي كيف ستساهم القوتان في تحقيق أمن الهند في ظل ما يسمى بقوس الاضطرابات على حدودها مع باكستان حول كشمير والفوضى الأمنية في أفغانستان.

سنحاول من خلال هذه لدراسة الإجابة على الإشكالية التالية :

كيف ساهمت متغيرات القوة الاقتصادية والعسكرية للهند في بروزها كقوى إقليمية ودولية صاعدة في ظل التهديدات الأمنية عليها؟

- **فرضيات البحث:**تنطلق الدراسة في معالجة الموضوع من فرضيـــــتين أساســـــيتـــــين وهـــــــما:

1. استثمار الهند في مقوماتها المختلفة من شأنه تعزيز دورها إقليميا ودوليا.
2. كلما طورت الهند مؤسستها العسكرية كلما كان ذلك غطاء يحميها من التهديدات الخارجية.

- **أهمية الدراسة:**تنبع أهمية الدراسة معرفة جزء مهم من مصادر قوة الهند الإستراتيجية في العالم وهي القوة الاقتصادية والقوة العسكرية وكيف وظفتها واستثمرتها لتصبح قوة صاعدة في العلاقات الدولية، وما يحدثه ذلك في ميزان القوى الدولي، بحيث في مقابل القوة الامريكية الغربية تنشأ قوة آسيوية شرقية.

- **أهداف الدراسة:**تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على دولة الهند جغرافيا وتاريخيا.
- تسليط الضوء على المسيرة الاقتصادية والتنموية للهند.
- العوامل التي ساعدت في نجاح تجربة الهند الاقتصادية.
- الوقوف على نقاط القوة والضعف للهند.
- دور الهند في تكتل البريكس BRICSالاقتصادي.
- معرفة معايير تصنيف الهند كقوى صاعدة في النظام الدولي.
- التعرف على العقيدة العسكرية للهند وقدراتها الاستراتيجية والدفاعية.
- معرفة مدى استثمار الهند لعوامل قوتها الاقتصادية والعسكرية.
- الدور الذي تضطلع به الهند كقوة صاعدة في النظام الدولي.
- أبرز التحديات الراهنة التي تواجهها الهند.

- **مناهج الدراسة:** وظفت الدراسة عدة مناهج منها المنهج الوصفي لإعطاء لمحة عن الهند تاريخيا وجغرافيا، والمنهج التحليلي لتحليل وتفسير عوامل اعتلاء الهند مكانة دولية مهمة، اما الإحصائي لإحصاء معطيات الاقتصاد الهندي ونسب الانفاق العسكري للجيش الهندي.

- **المقاربة النظرية:** تحلل الدراسة موضوع تأثير القوة الاقتصادية والعسكرية في دور الهند الإقليمي والدولي وفق متغيريها الأساسيين وهما القوة الاقتصادية والقوة العسكرية، فالمقاربتان اللتان تنطبقان على الموضوع هما نظريات التكامل والاندماج الذين يولون أهمية كبيرة للاقتصاد في العلاقات الدولية، أما المقاربة الثانية فتعتمد بشكل أساسي على القوة العسكرية وتسليح الجيوش وهي النظرية الواقعية.

- **محاور الدراسة:** تناقش الدراسة الموضوع من خلال ثلاث محاور أساسية وهي:

أولا: لمحة جغرافية وتاريخية عن دولة الهند.

ثانيا: معطيات القوة الاقتصادية والعسكرية لدولة الهند.

ثالثا: تأثير القوتين الاقتصادية والعسكرية لدولة الهند على دورها إقليميا ودوليا.

أولا: لمحة جغرافية وتاريخية عن دولة الهند

موقع الهند الاستراتيجي

تقع جمهورية الهند الشعبية في جنوب القارة الاسيوية بمساحة إجمالية تقدر ب 3.287.590 كيلو متر مربع، وبهذه المساحة الشاسعة تحتل المرتبة السابعة عالميا، والثانية أسيويا بعد الصين، تبلغ حدودها مجتمعة مع سبعة دول 15.663كيلو مترا مربع، تأخذ الهند أهميتها الجغرافية من كونها تقع في آسيا أكبر القارات، تمتلك شواطئ طويلة يبلغ طولها 7.517 كيلو متر على المحيط الهادي، تعتبر الهند

أيضا دولة برية وبرية في آن واحد وتجاور مجموعة دول كبيرة كالصين[21]، كما هو موضح في الخريطة أدناه.

الخريطة رقم 01: موقع الهند الجيوسياسي

المصدر: محمد مروان، **أين تقع الهند**، 12 /05 / 2017، موقع الموضوع، على الرابط الالكتروني:

https://mawdoo3.com

يبدو أن شبه الجزيرة الهندية كما توضحه الخريطة أعلاه أن موقعها الاستراتيجي شكل ركيزة منذ البداية لانطلاقتها نحو العالمية، كما أنها تطل على طرق برية تربط الهند بأوروبا ومنطقة الشرق الأوسط الغني بالنفط، وبدول الازدهار الاقتصادي كالصين واليابان وبقية دول آسيا الوسطى، وقد شكلت قمم جبال الهيمالايا العالية حاجزا طبيعيا وحصن دفاعي يحمي الهند من الشمال، ومنها يستطيع الجيش الهندي مراقبة الأوضاع العسكرية في العمق الصيني شمالا وباكستان واسيا الوسطى غربا وميانمار شرقا، وقد تمكن الجيش الهندي سنة 1984 من السيطرة على نهر سياتشن الجليدي في سلسلة جبال الهيمالايا، وغير بعيد عن هذه الأخيرة تتوزع سهول شمالية جنوبا التي تعد موطنا لثلاث انهار كبرى نهر السند، جانج وبراهما بوترا والتي نمت على ضفافها ثلاث حضارات أخذت تسميتها منذ التاريخ القديم، تضم الهند مجموعتين من الجزر التي تمثل خطوط دفاع أمامية للبلاد ضد أي تهديد

[1]ـ وليد محمد حديفة، **القوى الاقتصادية الصاعدة في ظل العولمة: الاقتصاد الهندي نموذجا**، أطروحة دكتوراه في العلاقات الاقتصادية الدولية، جامعة دمشق، 2015، ص 91 .

مؤكد أو محتمل، ففي الغرب تمتد جزر لاكشدويب، بينما تمتد جزر اندمان ونيكابور في الشرق وهذه الجزر توفر فرصة لمراقبة ما يحدث في أعالي البحار [1].

يمثل المحيط الهندي الذي تطل عليه الهند أهمية استراتيجيه لها، بحيث يجعلها على اتصال مباشر مع الممرات والمضائق الدولية الأخرى كقناة السويس ومضيق ملقا الاستراتيجيين الذين يوفران لها حركة ملاحية نشيطة من خلال تصدير واستيراد المنتجات والمواد الغذائية والصناعية المختلفة عبر موانئها، كذلك طول شريطها الساحلي 5117 كلم على خليج البنغال،المحيط الهندي وخليج العرب تستثمره الهند في صيد الثروة السمكية والهيدروكربونات وطاقة الأمواج.

1. تـــــاريـــــخ وحـــــضـــــارة الـــــهـــــنـــــد

تاريخيا تعد الهند بلد حضاري بامتياز لما مر عليه من حضارات كحضارة بلاد السند، وتعد موطن تمازج الثقافات واللغات من الفارسية إلى التركية والعربية وصولا إلى المغولية، فكل تلك الثقافات تركت آثارها إلى اليوم، رغم أن الثقافة الهندوسية تشكل الأغلبية فيها، وبلد تتعدد فيه الديانات الهندوسية والبوذية، السخية إضافة إلى الإسلام والمسيحية، اليهودية التي وصلتها في الألف الأولى ميلادية، من جهة أخرى تعتبر الهند جزء من طريق التجارة التاريخي الذي تنتقل عبره القوافل التجارية الى العالم.

لقد كانت الهند منذ القدم طريق عبور للملاح العرب من أمثال الملاح احمد بن ماجد والغرب كالبرتغالي فاسكو دي جاما سنة 1498 ومن بعدهم توال عليها العديد من الملاحين البريطانيين والهولنديين والفرنسيين الذين جاءوا كتجار في القرن 18 ق.م.

ومنه نستنتج أن التاريخ الهندي كان حافلا بالاستكشافات وأيضا بالمعارك والحروب فكل الزوار الأجانب الذين توجهوا للهند سواء كانوا ملاحة أو تجار أو سياح أوروبيين أصبحوا لاحقا مستوطنين ثم احتلوا للهند، ما أدى لحدوث حروب عنيفة بين سكان البلاد الأصليين وقوات الاحتلال الأجنبية كمعركة

بلاسي 1757 التي انتصر فيها البريطانيون على حاكم البنغال الهندي[2].

---

[1] ــ احمد سرور، الهند ... المارد النائم : قراءة في المقومات الجيوــ سياسية و الجيو ــ استراتيجية، في: **الهند عوامل النهوض وتحديات الصعود**، الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات ، 2009 ، ص ص 06 ـــــ 07 .

[2] ــ المرجع نفسه، ص ص ، 07 ــ 08 .

ثانيا: معطيات القوة الاقتصادية والعسكرية لدولة الهند

1. القوة الاقتصادية الهندية

يأخذ الاقتصاد الهندي قوته من عدة عوامل منها المسيرة الاقتصادية والتنموية منذ استقلت في 1947 والإصلاحات التي أجريت عليه، ما جعله يملك خبرة الاقتصادية في التعامل مع الأزمات الاقتصادية والمالية، كذلك شكل التنوع والثراء في القطاعات الاقتصادية كقطاعات الزراعة والصناعة، الخدمات والسياحة للهند الدعامة أساسية لتقويته، فضلا عن معدلات النمو السريعة، والاستقرار السياسي، ولن يستوي ذلك إلا بوجود عامل بشري فاعل، حيث تعد الهند من أكثر البلدان في الكثافة السكانية إذ فاق عدد سكانها المليار نسمة سنة 2000، ومن المتوقع أن يصل ملياري نسمة بحلول عامي 2027 ـــ 2030.[1]

- **المسيرة الاقتصادية**

ترك الاحتلال البريطاني أثارا سلبية في الهند، فقد استنزف معظم ثرواته الزراعية كالحبوب والأعشاب الطبية والصناعية كالفحم والقطن، وعاث فسادا في غاباتها وسهولها، لتلبية حاجة بريطانيا من الأخشاب لبناء السفن وإنشاء العوارض للسكك الحديدية، لكن ما يعد أمرا إيجابيا هو استفادت الهند بعد استقلالها من العديد من البنى التحتية الضخمة التي خلفها الغزاة المغول والأفغانيين والبريطانيين وراءهم في التنمية، فالإمبراطور الأفغاني شير شاه (1540 ــ 1545) مد طريق " السراك الضخم" أو " الطريق الضخم " الذي يربط بيشاور في شرق الهند بنيارينغ في الغرب على مسافة تزيد 2500 كلم ، كما أقام الإمبراطور خلال خمس سنوات فقط من حكمه شبكة طرق أخرى تربط المدن الهندية فيما بينها، وقد طورها البريطانيون و المغول[2] و بهذا أخذت الهند زمام المبادرة في تطوير و تحديث اقتصادها.

نلمس هذا في خطاب الحزب الحاكم بقيادة " انديرا غاندي " الذي عاد للسلطة عام 1980، فقد وجه سلسلة خطابات واعتمد خطة خماسية 1980 ــ 1985 تدعوا لمحاربة الفقر والاعتماد على النفس ودعم المشاريع التجارية والصناعية، ومنها شهدت الهند انعطافة تاريخية في اقتصادها، فقد بلغ نمو متوسط قريب من 6% وارتفع دخل الفرد إلى 3,6 %، وهنا بدأ الخبراء يشيدون بالإقلاع الاقتصادي.

---

[1] ــ جون جوزيف بوالو، **الاقتصاد الهندي**، دمشق: وزارة الثقافة، 2011، ص 05.

[2] ــ أحمد سرور، **مرجع سابق** ، ص 16 .

استفاد القطاع الخاص من دعم الحكومة استجابة إلى عروض الإنتاج والتي عادت عليها بالفائدة بنسبة 50 %، وقد افتتحت شراكات بين عدة شركات منها شركة سوزوكي، والمنشأة العامة الصناعية لصناعة السيارات ماروتي بمبادرة من سنجيه ابن انديرا غاندي عام 1984،وهذا ما سمح بزيادة الاستهلاك وارتفاع نسبة الصادرات وانفتاح الهند على الثورة الالكترونية[1] .

بدأت مرحلة التسعينات بانتكاسة كبرى عرفها الاقتصاد الهندي، ففي سنة 1991 حدثت أزمة المدفوعات وتناقص احتياطي العملة الصعبة في ظل الأزمة الدولية (حرب العراق الأولى)، وتراكم العجز في الميزانية، أصبحت وقتها الهند في حالة حرجة هددت كل الإنجازات السابقة، أجرت السلطات على إثرها خطتان إصلاحيتان : الخامسة والسادسة 1980 ـــــ 1990 التي حاولت بموجبها الحفاظ على الدور النشط للقطاع العام، لتدعيم الاقتصاد أكثر وحمايته من الأزمات، وألحقتها بإصلاحات الجيل الأول 1991 ـــ 2004 وفيها ارتفع سعر الصرف منذ أن كان أقل من مليار، وفي 2004 أصبح سعر الصرف 125 مليار دولار وارتفع النمو ب 8,5 %، ونتيجة السباق السياسي والتحالفات السياسية غير المستقرة بين الأحزاب السياسية انخفضت قيمة النتائج الإيجابية لها، ورغم ذلك سجلت معدلات نمو معتبرة وانفتاح تجاري يقدر 10.8 % مقابل 8.4 % في العقد السابق، هذا وسجل انخفاض في الدين الخارجي إلى أقل من 20% إلى أقل % من الناتج المحلي، وتقدمت في نفس الوقت واردات النفط لتسجل 18.5% وبهذا استطاعت الهند دفع جميع مستحقاتها وديونها إلى صندوق النقد الدولي[2].

- **تطـــور قطاعـــات الـزراعـــة والـصـــنـاعـــة، الخـــدمـــات والســـياحـــة**

تمثل القطاعات الأربعة العصب الحيوي لنهضة الاقتصاد الهندي، فكل منها كانت له مساهمة معتبرة في نهوضه، وفيما يلي مساهمة كل قطاع على حدا في الاقتصاد الهندي:

ـــــ قـــــطـــــاع الـــــــزراعـــة:

تحتل الهند موقعا متميزا في المجال الزراعي، حيث تعد رابع دولة زراعية في العالم بعد الصين و روسيا ثم الولايات المتحدة الأمريكية، وتعد المنتج الأول من حيث إنتاج الحليب والشاي والتوابل، والمنتج الثاني في العالم للحبوب (أرز، قمح، ذرة بيضاء و صفراء) بعد الصين والولايات المتحدة

[1] ــ جون جوزيف بوالو، **مرجع سابق**، ص 25 ــ 27.

[2] ــ **المرجع نفسه**، ص ص 28 ــ 34.

الأمريكية، والدولة الأولى في إنتاج الثروة الحيوانية ب 450 ملون رأس[1]. وتسعى الحكومة الهندية لتطوير هذا القطاع وتحقيق ثلاث أهداف وهي تعزيز النمو الشامل، زيادة وتعزيز الدخل في المناطق الريفية والحفاظ على الأمن الغذائي، وقد بدأت الهند ثورتها الخضراء الأولى في ستينات القرن العشرين بالاعتماد على العامل التكنولوجي والتقني، ومع التزايد الكبير في عدد السكان وجدت الهند نفسها بحاجة إلى ثورة خضراء ثانية لزيادة مستويات الإنتاج في الحبوب والبقول والفواكه والخضروات...، فضلا عن ذلك تسعى الحكومة الهندية إلى زيادة رفع مستويات إنتاج اللحوم بأنواعها عاليا سواء المتعلقة بالدواجن أو بالأغنام أو بالأسماك، لهذا وضعت القطاع ضمن أولوياتها خطة خماسية تركز على ضرورة توسيع برامج الري، مساعدة الولايات الهندية في تنفيذ الخطط الزراعية حسب ظروفها المناخية، دعم المشاريع المتوسطة الحجم، استخدام التكنولوجيا الحديثة و تعميمها على مختلف المناطق الهندية لزيادة الأراضي المستصلحة للزراعة، تجميع مياه الأمطار بطريقة تغذي الأراضي الزراعية ، وفيما تطور الأراضي الزراعية و المراعي في الفترة 2001 ـــــ 2010 :

الجدول 1: تطور الأراضي الزراعية المستثمرة 2001 ـــــ 2010.

العام	الأرضي المزروعة	الغابات	المراعي	أشجار مزروعة	محاصيل مزروعة
2001	305195	69843	10662	3445	185340
2002	305127	69720	10528	3453	188286
2003	305357	69821	10450	3443	174108
2004	305566	39968	10484	3383	189669
2005	305587	69960	10452	3364	191119
2006	305445	69994	10444	3391	192756
2007	305650	70002	10414	3364	192408
2008	305610	70020	10198	3413	195138
2009	305586	70034	10177	3356	195357
2010	305611	70042	10149	3351	192197

المصدر:وليد محمد حديفة، **القوى الاقتصادية الصاعدة في ظل العولمة: الاقتصاد الهندي نموذجا**، أطروحة دكتوراه في العلاقات الاقتصادية الدولية، جامعة دمشق، 2015، ص 133.

[1]ـ **المرجع نفسه**، ص ص ، 48، 49 .

ومنه نستنتج الجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومة الهندية في سبيل تطوير وتحسين القطاع الزراعي من توفير أغلفة مالية وخطط طويلة المدى لإصلاح الأراضي، لما يوفره ذلك من أمن غذائي للدولة في ظل الحاجيات السكانية المتزايدة، وهذا يتطلب التعاون مع قطاعات أخرى كالقطاع الصناعي.

ـــ القـــطاع الصـــناعـــي:

تولي الحكومة الهندية اهتماما كبيرا للقطاع الصناعي باعتباره قطاعا يوفر العملة الصعبة من خلال التصدير والاستيراد وتطوير الصناعات الوطنية الهندية ورفع الناتج القومي الهندي، فقد انتقلت الصناعة من مساهم ضعيف في تطوير الاقتصاد الهندي إلى مساهم كبير فيه، وذلك بعد الإجراءات التي أجرتها عليه والإصلاحات التي طبقتها الحكومة في إصلاح المعامل المختلفة وزيادة العمالة الهندية، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 2: تطور عدد المصانع والعمال 2001 ـــ 2010

العام	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
عدد المصانع	**131268**	**128549**	**127957**	**129074**	**136353**	**140160**	**144710**	**146385**	**155321**	**158877**
عـــدد العمال	**6135238**	**5957848**	**6161493**	**6086908**	**6599298**	**71360970**	**7880536**	**8198110**	**8776745**	**9157802**

المصدر: وليد محمد حديفة، **القوى الاقتصادية الصاعدة في ظل العولمة: الاقتصاد الهندي نموذجا**، أطروحة دكتوراه في العلاقات الاقتصادية الدولية، جامعة دمشق، 2015، ص134.

يوضح الجدول أعلاه عدد المصانع والعمال في الهند، ففي سنة 2001 كان عدد المصانع 131268 مصنع وزاد هذا العدد في 2010 إلى 158877، وبالتوازي مع ذلك حصلت هناك زيادة معتبرة في عدد العمال من 6135238 عامل في 2001 إلى 9157802 عامل في 2010 وهذا يدل على اهتمام الحكومة في تطوير صناعاتها المختلفة عبر زيادة مصانع الإنتاج وتوفير مناصب عمل للشعب الهندي.

تشتهر الهند بإنتاج وتصنيع عدة منتجات مثل الفحم والبترول والوقود النووي والخشب، كذلك تبرز في صناعة مختلف وسائل النقل والمواصلات من حافلات وسيارات، الورق والآلات الطباعة والنشر، الجلود، النسيج والألبسة، المواد الكيمائية والصيدلانية والأجهزة الكهربائية ...، يشكل تنوع وتعدد الصناعات الإنتاجية للهند قيمة مضافة تظهر من خلال مساهمتها السنوية في النمو الاقتصادي.

ـــــ قـــــــطاع الخدمـــــــــات:

يمثل قطاع الخدمات مصدر مربح وداعم مهم للاقتصاد، فمنذ تسعينات القرن الماضي وهو يتطور بشكل ملحوظ، وقد صنف في المرتبة السابعة عالميا في تجارة الخدمات عام 2010، و ارتبط قطاع الخدمات بشكل كبير بثورة المعلومات وهذا ما انعكس إيجابا على الخدمات الصحية و المالية و الفندقية، بحيث نمت تلك الأنواع من الخدمات من 25 % في التسعينات إلى 25 % في 2010 وخدمات الاتصالات ب 13% وما يزيد عن 20 % في المصرفية، ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى إجراءات التحرير الداخلية والخارجية التي الهند سنوات الثمانينات و التسعينات[1].

ـــ قطـــــــــاع الســـــيـــــاحـــــة:

لا يمكن التطرق للاقتصاد الهندي دون التطرق للسياحة الهندية التي ساهمت بقدر معتبر في التعريف بالثقافة الهندية ومعالمها التاريخية والأثرية، منها معلم تاج المحل Taj Mahal البناء الرخامي الضخم الذي يقع في مدينة اكره فيفيبرادش، شيده الإمبراطور المغولي شاه جهان في الفترة ما بين 1630 م ـــــ 1648 م وهو ضريح دفنت فيه زوجته الثالثة لاجمندر بانوبيكم المعروفة باسم ممتاز محل، يوجد كذلك منارة قطب Minar Qutb معلم تاريخي قريب من العاصمة دلهي نسبة إلى قطب الدين أيبك، وهو أعلى منارة في البلاد والثانية عالميا، وهو أحد المعالم مدرجة ضمن قائمة التراث العالمي.

وعليه تستقطب السياحة الهندية ملايين السياح من مختلف دول العالم، و تدر عليها أرباحا بالعملة الصعبة، وتجذب الاستثمارات الأجنبية، وقد وفرت نموا اقتصاديا للهند قدره 14.8 % في الفترة 2005 ـــــ 2011، يذكر أن معظم السياح الذين يقصدون الهند هم من دول شرق وجنوب آسيا وغربها. والجدول التالي يوضح مساهمة قطاع السياحة في الاقتصاد الهندي.

الجدول 3: عائدات السياحة على الاقتصاد الهندي 2001 ـــــ 2012(مليار روبية)

العام	2001	2002	2004	2006	2008	2010	2012
العائدات	143.44	141.95	214.72	390.25	512.94	648.89	944.87

المصدر: وليد محمد حديفة، **القوى الاقتصادية الصاعدة في ظل العولمة: الاقتصاد الهندي نموذجا**، أطروحة دكتوراه في العلاقات الاقتصادية الدولية، جامعة دمشق، 2015، ص 169.

[1] ـــ **المرجع نفسه**، ص 66.

يشير الجدول رقم (3) إلى ارتفاع ملحوظ وإيجابي في عائدات السياحة على الاقتصاد الهندي في 2001 ــ 2012، هذا وما تزال الهند تستطيع أن تحقق أرقاما وعائدات أكبر إذا ما استثمرت بشكل جيد في مقومات قوتها الطبيعية و السياحية ...

2. القوة العسكرية الهندية

تشكل القوة العسكرية للهند الوسيلة الأولى في الدفاع ضد المخاطر والتهديدات الأمنية التي تواجهها، لذلك امتلاك القوة العسكرية يكمن في مؤسسة عسكرية قوية بتسليح وتدريب جنودها وامتلاك التقنية التكنولوجية اللازمة للكشف عن المخاطر المحدقة في بيئتها الإقليمية والدولية في ظل بيئة أمنية فوضوية، وكل هذا من شأنه حماية الأمن القومي للدولة حسب مورغانثو في واقعيته الكلاسيكية أو حتى عند كنيثولتز في واقعيته الجديدة.

- **العقيدة العسكرية للهند**

العقيدة العسكرية Military Doctrine: مفهوم عسكري يشير إلى المبادئ الأساسية والخطوط العريضة لتنظيم الجيوش، والتركيز على تحديد الأهداف الإستراتيجية والنتائج النهائية المطلوب الوصول إليها[1]، ويعرفها تيري دي مونبريال وجان كلين بأنه مرشد ودليل للعمل ضمن بيئة معينة، وتتعلق بتحديد أفضل استخدام للقوات المسلحة سواء في الفعل ام في الردع[2]، تتأثر العقيدة العسكرية للدول بجملة من العوامل نذكر منها الأوضاع الأمنية التي تواجهها البلاد والتوجهات والتطورات التكنولوجية القائمة والمستجدة، الميزانية المالية والمنافسة والصراع بين صناع السياسة العسكريين والمدنيين حول أولويات الأمن القومي[3].

وتتحدد العقيدة العسكرية الهندية انطلاقا من امكانياتها العسكرية والتكنولوجية والبشرية والعوامل الجغرافية والسياسية والأيديولوجية من جهة وتقديراتها لإمكانيات الدول الإقليمية المجاورة لها خاصة باكستان والصين، والعقيدة العسكرية بشكل عام ليست ثابتة وتتغير وفق الظروف والمستجدات

[1] ــ بيرت تشامبان، **العقيدة العسكرية: دليل مرجعي**، ترجمة: طلعت الشايب، القاهرة: المركز القومي للترجمة،2015، ص 11.

[2] ــ **موسوعة الاستراتيجيات**، تيري دي مونبريال وجان كلين، تر: علي محمود مقلد، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2011، ص 830.

[3] ــ بيرت تشامبان، **مرجع سابق**، ص 11.

الاستراتيجية والحربية، فقد زادت الهند عدد قواتها العسكرية منذ استقلالها 1947 مباشرة ضد باكستان ثم حربها مع الصين 1962، ثم الحرب الباكستانية الثانية 1965 والثالثة 1971[1].

تحدد العقيدة العسكرية للهند من خلال تصنيع الأسلحة التقليدية النووية، والتهديدات الأمنية المتأتية من بيئتها الإقليمية كالتوتر مع باكستان ودعم الأخيرة للانفصاليين في كشمير وتقاربها الجغرافي مع أنظمة سياسية غير مستقرة كأفغانستان ونيبال وميانمار...[2]هذه العوامل ساهمت بشكل أساسي في صياغة العقيدة العسكرية الهندية.

- **القوات العسكرية الهندية**

تتألف القوات العسكرية الهندية من القوات الجوية والبرية والبحرية، تدعمها قوات شبه عسكرية (حرس السواحل، قيادة القوات الاستراتيجية)، الرئيس الهندي يمثل قائد القوات المسلحة بإشراف وزارة الدفاع، وتحتفظ الهند بالمركز الثالث عالميا من حيث تعداد الجيش خلف كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية قوامه 1.32 مليون مجند في الخدمة، و2. 14 في قوات الاحتياط.

تبلغ ميزانية الدفاع العسكرية الهندية 36.03 مليون دولار بما يقدر بـــ 1.80 % من الناتج المحلي الإجمالي، وقد ارتفع الإنفاق العسكري الهندي في سنوات 2006 ــ 2010، حيث وصل معدل الزيادة 8.5 % بين 2006 ـــ 2007 وزيادة أخرى بـــ 7.6 % في العام الموالي، وقد سجل ارتفاع كبير وصل إلى 141.7 بليون روبية أي بنسبة 36 %في الإنفاق العسكري الهندي في 2009 ـــ 2010 وهذا بعد تفجيرات بومباي في نوفمبر 2008 التي راح ضحيتها 166 قتيل[3] .

تعتبر الهند من أكبر موردي الأسلحة في العالم، بحيث أمضت اتفاق تعاون دفاعي مع كبار موردي الأسلحة في العالم وهي روسيا، فرنسا، إسرائيل، واشترت من الأخيرة في مايو 2009 طائرات اواكس التي ضمتها إلى أسطولها الجوي، يستخدم الجيش الهندي مختلف أنواع الأسلحة التقليدية والحديث مثل صواريخ أرض ــ أرض، أرض ــ جو [4].

- **القدرة النووية الهندية**

---

[1]ــ السيد صدقي عابدين، **القوة العسكرية الهندية**، 03 / 10 / 2004، **موقع الجزيرة**، على الرابط الالكتروني:
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/b7f39e1b-e847-4497-9335-9dcd0639d61e

[2]ــ بيرت تشامبان ، **مرجع سابق** ،ص ص 131 ــ 132 .

[3]ــ احمد سرور، **الهند ...المارد النائم: قراءة في المقومات الجيوــ سياسية والجيو ــ استراتيجية**، مرجع سابق، ص17.

[4]ــ المرجع السابق، ص 17 .

أصبحت الهند دولة نووية عام 1974 بعد إجراء أول تجربة نووية المسماة: عملية بوذا المبتسم" واتبعتها بتجربة أخرى سنة 1998، بدأت الهند تعمل على تطوير لترسانتها النووية السلمية الحديثة، وفي تقرير تمهيدي صادر أوت 1999 عن الهيئة الاستشارية للأمن القومي وفيها تأكيد ان الهند ستنتهج سياسة الحد الأدنى الموثوق أي ستنتهج سياسة النووية للرد الانتقامي فقط، منذ 10 نوفمبر 2008 انتهجت الهند سياسة نووية " عدم البدء في الاستخدام الأسلحة النووية" وتتطلب أن يكون لديها[1] :

ـــ قوات نووية قادرة على البقاء ومجهزة للعمليات.

ـــ نظام قيادة وسيطرة قوى، واستخبارات فعالة وإمكانيات إنذار مبكر جيدة.

ـــ تخطيط شامل، وتدريب على العمليات متفق مع هذه الاستراتيجية.

ـــ الإرادة لاستخدام القوات والاسلحة النووية.

ـــ تجنب مواجهة بين الهند وباكستان قد تؤدي الى حرب نووية.

ـــ التأكد من موافقة القيادة السياسية على استخدام الهجمات الانتقامية.

[1] ـــ بيرت تشامبان، **مرجع سابق** ،ص ص 131 ـــ 132 .

*** البريكس :اول من اتى بمصطلح " بريكس " هو جيم اونيل رئيس بنك غولدمان ساكس حين قال : العالم يحتاج في بناءه إلى مزيد من بريكس (الطوب) لتحقيق النمو الاقتصادي .**

مراقبة تصدير المواد النووية والأسلحة التكنولوجية المتعلقة بها.

وقد وقعت الهند في هذا السياق اتفاقية التعاون النووي المدني مع الولايات المتحدة الأمريكية قبل أن تتلقى من الوكالة الدولية للطاقة الذرية تنازل لإنهاء القيود الدولية المفروضة على التجارة والتكنولوجيا النووية وبهذا تصبح الهند سادس قوة نووية في العالم.

ثالثا: تأثير القوتين الاقتصادية والعسكرية للهند في دورها الإقليمي والدولي

ساهمت القوتين الاقتصادية العسكرية الهندية في تعزيز موقع الهند على المستوى الإقليمي وعلى المستوى الدولي، فامتلاك الهند لهذين المتغيرين المهمين بشكل متوازن، مؤشر يدل على الدور الدولي الذي تضطلع به، ويظهر هذا في توسيع حضورها في تكتلات اقتصادية مهمة على غرار البريكس وامتلاكها لقدرة الردع النووي الذي يفرض توازن القوى والاستقرار النسبي في اسيا.

1. الهند في تكتل البريكس BRICS

تكتل البريكس منتدى اقتصادي دولي يجمع أكبر خمسة اقتصادات الدول الناشئة البرازيل، وروسيا، الهند، الصين، وجنوب إفريقيا(**الخريطة رقم 02**)، في 2006 انطلق التكتل بأول أربع أعضاء وكانت تسمى مجموعة البريك، وفي 2011 انضمت لها جنوب إفريقيا لتأخذ اسمها الحالي " البريكس*" اختصارا للحروف الأولي من اسم الدول الخمسة، تهدف البريكس إلى تشكيل نظام اقتصادي عالمي متعدد الأقطاب في مواجهة التقلبات الاقتصادية العالمية وإعادة التوازن للنظام الاقتصادي العالمي[1].

الخريطة رقم 02: الدول البريكس الخمسة

[1]ـ الطيف عبد الكريم، **دول البريكس شراكة من اجل التنمية و التعاون و التكامل من اجل نظام اقتصادي عالمي متعدد القطبية** ،مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة ، العدد30 ، 2014 ، ص 13.

المصدر: المصطفى ولد البو، **عهد البريكس**، 06/09/ 2017، **الجزائرية الإخبار**، على الرابط الالكتروني:

http://dzayerinfo.com/ar/22073

عقدت البريكس أول قممها في يوليو 2008، وهدفها تكوين أقوى منصة للاقتصادات الناشئة في تاريخ الاقتصاد العالمي، تعارض البريكس بشدة الهيمنة الأمريكية على النظام الاقتصاد العالمي لأنه هيمنتها عليه عمقت من مظاهر التخلف والفقر والتبعية في العالم[1].

تتمتع مجموعة البريكس مجتمعة بوزن في النظام الدولي بحيث تبلغ مساحتها نحو30% ، وتضم نحو 43 % من سكان العالم، و تمثل ما نسبته 25% من الناتج المحلي الإجمالي في العالم، وتستحوذ على 18 % من التجارة العالمية[2]، ما يؤكد أنها تضطلع بدور دولي فاعل، وهذا ما جعل جيم اونيل رئيس بنك غولدمان ساكس يثني على دورها في تقرير مع فريق " حلم البريكس... نحو 2050 "و ذكر فيه أن بوصلة التحكم في الاقتصاد العالمي تتجه نحو دول جديدة كالبرازيل، وروسيا، والهند، والصين بدل القوى الاقتصادية التقليدية كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وذكر التقرير فيما يتعلق بالناتج المحلي لدول البريكس(**الشكل رقم 01**)، فالبرازيل سيتجاوز ايطاليا في عام 2025، و فرنسا عام 2031، وروسيا ستتجاوز بريطانيا عام 2027 ، والمانيا عام 2028، و الهند ستتجاوز اليابان سنة 2032 ومن المحتمل أن تتجاوز الصين الولايات المتحدة الأمريكية سنة2041 ، وحسب التقرير ستعاد هيكلة الاقتصاد العالمي و تغير مراكز النفوذ عالميا مع حلول عام 2050[3].

الشكل رقم 01: الناتج الإجمالي الداخلي وعدد السكان لدول البريكس

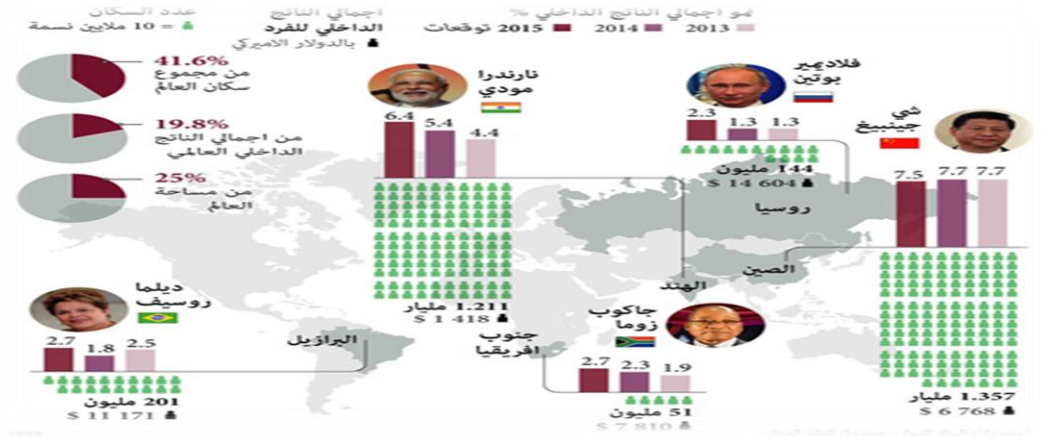

[1]. **المرجع نفسه** ، ص 14 .

[2]ـــ ليلى عاشور حاجي، سالي موفق عبد الحميد ، **تكتل القوى الاقتصادية الصاعدة ، مجموعة البريكس (BRICS) أنموذجا** ، ص01 ، على الرابط الالكتروني :

https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=116903

[3]ـــ عبد القادر غالب ، **مجموعة البريكس و مكانتها في البنية الدولية** ، آفاق المستقبل ، العدد 26 ، 2015 ، ص 30.

المصدر: حسن مصدق، **البريكس تكتل ناشئي يسعى لإعادة توزيع القوة في العالم**، 25 / 05 / 2015، **العرب**، على الرابط الالكتروني:

https://alarab.co.uk

مع التطورات الجارية في العلاقات الدولية، وسعت مجموعة البريكس من اهتماماتها، حيث شملت الأمني والتهديدات الأمنية والإرهابية، ففي القمة الثامنة لمجموعة دول البريكس التي عقدت في مدينة جوا الهندية بتاريخ 16 / 10 / 2016 أكد فيها رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودى على ضرورة تبني اتفاقية شاملة حول الإرهاب الدولي و ضرورة تعميق التعاون الأمني بين مستشاري الامن القومي لدول البريكس، تبنت المجموعة في ختام قمتها "إعلان جوا " "اتفقنا على ان هؤلاء الذين يربون و يأوون و يعمون و يرعون قوى العنف و الإرهاب هم تهديد لنا كالإرهابيين أنفسهم" ، فضلا اهتمامات أخرى تتعلق بالتغير المناخي ورحب رئيس الحكومة الهندي بتطبيق المبكر لاتفاق التغير المناخي في باريس و التزام بلاده به، إضافة إلى اتفاقات تتعلق بتدشين برامج للبحوث الزراعية والصناعية وقضايا الشباب، وقد ذكر رئيس الوزراء الهندي إلى تركيز البريكس على التطوير الكمي والكيفي لروابط التجارة و الاستثمار بين الدول الأعضاء[1].

نستنتج أنه رغم الاختلاف الكبير بين دول البريكس في مواقعها الجغرافية وقدراتها الاقتصادية وأنظمتها السياسية، ثقافاتها ومصالحها إلا أنها تسعى جاهدة لإحداث توزان في الاقتصاد العالمي بتطوير اقتصاداتها وحمايتها من الأزمات المالية وخلق مراكز نفوذ بعيدا الهيمنة الأمريكية.

2. امتلاك قدرة الردع النووي الهندي

سمح الإنفاق العسكري الهندي لتسليح وتدريب جيشه وتطوير برامج تسليحية متقدمة تكنولوجيا وامتلاكها للسلاح النووي السلمي مع الامتناع عن البدء في استخدامه سمح لها بامتلاك قوة ردع نووية تحمي بها أمنها القومي ضد خصومها الباكستانيين من جهة واعتلائها مراتب متقدمة في القوة العسكرية في العالم من جهة أخرى. تؤمن العقيدة العسكرية الهندية بضرورة الابتعاد عن أي مواجهة عسكرية مع باكستان البلد النووي المجاور لأن ذلك من شأنه تفجير حرب نووية تتضرر منها الهند وباكستان ومجمل دول اسيا والعالم، كما تعمل الهند بفضل تكنولوجيتها النووية على حماية آسيا من

[1]ـ **قمة مجموعة البريكس تختتم أعمالها في الهند بـــ إعلان جوا** ، 16 / 10 / 2016 ، صحيفة اليوم السابع ، على الرابط الالكتروني : *https://www.youm7.com/story/2016/10/16*

الإرهاب الالكتروني والقرصنة...وتسمح في آن واحد بإجراء اتفاقات تعاون مع دول أخرى تتمتع بنفس الميزة.

خـــــاتـــمـــــة

في ختام الدراسة نستنتج ان للهند مقومات البلد الفاعل دوليا انطلاقا من موقعها الجيوسياسي وقوة اقتصادها وتنوع ثرواتها الطبيعية والمعدنية وامتلائها لمؤسسة عسكرية قوية والسلاح النووي الرادع، ولكن ضريبة النجاح الهندي تواجهها عدة تحديات وعراقيل من بينها ازدياد نسب الفقر وسوء التغذية في ظل الارتفاع المفرط في الكثافة السكانية والتأثيرات السلبية للعولمة على اقتصادها، تواجه أيضا الاضطرابات السياسية في دول الجوار في أفغانستان وميانمار والنزاع التاريخي مع باكستان حول كشمير.

"دور الهند في مجموعة البريكس كقوة صاعدة في النظام الدولي"

الباحثتين: بوحادة سارة *– بلحميتي أمال *

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية–الجزائر

ملخص الورقة البحثية:

أدى التغير الذي عرفه العالم مطلع القرن الحالي إلى تفاعلات بين الكيانات السياسية، بالتجمع ضمن فواعل غير الدولاتية التي صار لها أثرا بالغا في سيرورة النظام العالمي الجديد، والتي تعتبر مجموعة البريكس من ضمن أهم القوى العابرة للقارات بما يمكنها من التأثير على التفاعلات الاقتصادية الإقليمية. وتعتبر الهند كأحد أقطاب هذا التكتل كقوة اقتصادية صاعدة على الساحتين الإقليمية والدولية وحتى النظام الدولي بشكل عام، وذلك نتيجة لما تحتويه من مقومات مختلفة ساعدتها على النهوض باقتصادها، وفرض دورها الإستراتيجي على الرغم من الأزمات التي شهدتها وتحديات النظام العالمي المعولم. مما خولها لعب أدوار داخل البريكس بما يحفظ المصالح ويقويها ضمن نظام عالمي يتجه نحو التعددية القطبية.

Abstract :

Change that knews the world at the turn of the century has led to interactions among political entities by combining the non–state actors that have had a major impact on the process of the new world order. The BRICS is one of the most important intercontinental powers to influence regional economic interactions. India is considered one of the leaders of this bloc as an emerging economic power in regional and international arenas and even the international system in general, due tothe various elements that have helped it to improve its economy and impose its strategic role despite the crises experienced and the challenges of the globalized global order. Allowing it to play roles within the Brics to preserve interests and strengthen its within a global word order that is heading towards multipolarism.

*الباحثة بلحميتي آمال:ammeell@Hotmail. Com

*الباحثة بوحادة سارة: sarra-B@Hotmail. Com

مقدمة:

عرف العالم تحولا في منظومته مما أسفر عنه تحولا في اهتمامات الدول من التركيز على الجانب العسكريفي إحداث التوازن، إلى التركيز على الجانب الاقتصادي كقوة مرنة لزيادة قوة الدول وفرض ثقلها على الساحة العالمية. لازم هذه المرحلة ظهور فواعل جديدة زادت من تعقيد وتشابك النظام العالمي خصوصا في شقه الاقتصادي، من خلال ضم مختلف الفواعل في تسيير القضايا العالمية؛ فأصبحت الدول تنسق فيما بينها للدخول في ترتيبات مشتركة من أجل زيادة التأثير بشكل جماعي على النظام العالمي. وتشكل مجموعة البريكس نموذجا فريدا في هذا السياق تعاظم دوره بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وإفرازاتها على المنظومة الغربية خصوصا والنظام الدولي بشكل عام، وعلى إثر هذه الأزمة أصبحت تطلعات مجموعة البريكس نحو التكامل أمرا ملحا لمواجهة الأزمات العالمية. ومن هنا نطرح الإشكالية المحورية على النحو التالي: **إلى أي مدى استطاعت الهند التأثير ضمن البريكس ومن خلالها في التوازنات الدولية ؟**

فرضية الدراسة: يرتبط دور الهند في التوازنات الدولي بمدى قدرتها على استخدام أو تفعيل مقوماتها المختلفة سواء في إطار فردي أو جماعي، والعمل على تكيفها مع التغيرات الدولية وحتى السعي للتأثير في هذه التفاعلات.

منهجية الدراسة: شملت الدراسة أكثر من منهج، النهج التاريخي من خلال رصد التطور التاريخي لنشأة مجموعة البريكس، منهج دراسة الحالة بالتركيز حالة الصعود التي تعرفها الهند ضمن البريكس للعب أدوار في النظام الدولي، والمنهج الوصفي من خلال وصف وتحليل وتفسير المقومات المختلفة للهند والبريكس عموما ومدى تأثرها وتأثيرها في السياق العالمي.

المحور الأول: مجموعةالبريكس: التكوين والأهداف.

1- نشأة مجموعة البريكس.

عرفت المجموعة في أول الأمر تجمع لأربع دول من التكتل الاقتصادي الحالي. وتعود تسمية 'البريك' إلى نوفمبر 2001 إثر تعبير "**جيم أونيل**"(Jim O'Neill)كبير الإقتصاديين بالبنك الإستثماري الأمريكي"**غولدمان ساكس**"لأول مرة عن رأيه بأن اقتصادات كل من البرازيل، روسيا، الهند والصين سوف تتفوق على اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية مع حلول نهاية الربع الأول من القرن الحالي، وعلى اقتصادات السبع العظام(G7) في منتصف القرن[1]. ثم توسعت المجموعة إذ رأت الصين-

[1]Alexandre Kateb, **Les Nouvelles Puissances Mondiale : Pourquoi Les Bric Changent Le Monde.** (Paris : Ellipses, 2011), P. 07.

الشريك التجاري الأول لجنوب إفريقيا– ضرورة ضم دولة إفريقية تكون بمثابة بوابة"بريك" للقارة الإفريقية في ظل التنافس الأمريكي–الصيني عليها. إضافة إلى كون جنوب إفريقيا دولة تتمتع بأهمية إستراتيجية كبيرة. وحسب الدراسة التي قدمها **'أونيل'**فإن المعطيات المتعلقة بحجم الناتج المحلي القائم تدفع بالقول أن البرازيل ستتجاوز إيطاليا عام2025، وتتجاوز فرنسا عام2031. وأن روسيا ستتجاوز بريطانيا عام 2027، وتتجاوز ألمانيا عام2028. وأن الهند ستتجاوز اليابان عام2032[1]. ومن المحتمل جدا أن الصين ستتجاوز الولايات المتحدة الأمريكية عام 2041، وتصبح تباعا لذلك الدولة الاقتصادية الأعظم في العالم[2].

لما حدثت الأزمة المالية العالمية تأكدت افتراضات**'أونيل'**؛ إذ تغلبت دول البريكس على الركود وأصبحت تنمو بسرعة، كما أصبح البعض يتنبأ بزعامتها للعالم نحو عام 2030. فدول المجموعة كبيرة ومهمة في العالم، إذ تستحوذ على ما نسبته 18%من إجمالي التجارة العالمية وأكثر من ثلث السوق العالمي وربع مساحة الأرض، ونحو 42%من سكان العالم، وتجاوز احتياطي النقد الأجنبي فيها ما قيمته 4تريليون$. ومتوسط نمو الناتج الإجمالي في دولها قرابة4% مقابل7% في مجموعة السبع العظام التي تفوقها عددا في الدول (G7). وستتجاوز نسبة مساهماتها الإجمالية نسبة 50%من إجمالي النمو الإقتصادي العالمي في عام 2020[3]. والمؤكد أن دول هذه المجموعة تحقق معدلات نمو متقدمة مقارنة بمجموعات دولية أخرى(خصوصا الإتحاد الأوربي)، مما يدل على أهمية هذا التكتل بوصفه عامل قيادي في النمو الاقتصادي العالمي.

كان صندوق النقد الدولي قد ذكر في تقريره حول توقعات الاقتصاد العالمي لعام 2012 أنه من المتوقع ارتفاع الإنتاج العالمي بنسبة 4,4% فيما تشهد الاقتصاديات الناشئة والنامية نموا أعلى بكثير يصل إلى معدل 6,5%. وأورد التقرير أن دول البريكس ستواصل تفوقها على الدول الأخرى[4]. ومنه؛ فقد عرف النمو الاقتصادي لدول البريكس منحى تصاعديا من 0.4% عام 2015 إلى 4.4%

[1] نسيب شمس، "البريكس والمواجهة الإستراتيجية مع أمريكا"، **مجلة العربي الجديد**، الدوحة، عدد: 05 جوان 2015.

[2] علاءالدين محمد الجعبري، "واقع ومستقبل مجموعة البريكس على النظام الدولي"، رسالة ماجستير(غزة: جامعة الأزهر، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، 2018)، ص. 40.

[3] Mohammed Matmati, **Basculement Economique & Géopolitique Du Monde : Poids Et Diversité Des Pays Emergents.** (Paris : L'harmattan, 2013) , P. 217.

[4] جورج حداد، "مجموعة البريكس ودورها في العالم المعاصر"، أطلع عليه بتاريخ: 24-01-2016، على الساعة: 18: 14، على الرابط: Www. Alahednews. Com. Lb

عام 2016، لينخفض إلى 3.5% عام 2017، ومقدر أن يبلغ 4.5% للسنوات الثلاث على التوالي2018، 2019، 2020[1].

وعموما؛ فإن أهم المؤشرات الدالة على أهمية بريكس في الاقتصاد العالمي هو نصيبها من احتياطيات العملة الأجنبية. حيث تحتفظ دول التكتل باحتياطيات تبلغ نحو 40% من مجموع احتياطيات العالم. كما تملك الصين وحدها 2. 4 تريليون دولار تكفي لشراء ثلثي (2/3) شركات مؤشر ناسداك مجتمعة، كما تعتبر ثاني أكبر بلد دائن عبر العالم بعد اليابان[2].

وعموما؛ تضع المجموعة على رأس أولوياتها مجموعة من الأهداف الإستراتيجية[3]، والتي يمكن تلخيص أبرزها فيما يلي:

- ✓ الحفاظ على الاستقلالية والحرص على إنشاء مؤسسات مشتركة من أجل الحيلولة دون ارتباط تبعي بالنظام العالمي القائم.
- ✓ سعي دولة جنوب إفريقيا إلى تأسيس مصرف إنمائي يُمَوِّلُ جزءً من الحاجات المتزايدة بغرض توظيفه في البنى التحتية، فتمت الموافقة على إنشاء المصرف الجديد برأسمال قدره 50 مليار حيث تساهم كل دولة بما قيمته 10 مليارات منها، تك إعادة النظر في قيمة رأس المال ورفعه إلى 100 مليار.
- ✓ تعزيز النمو الاقتصادي، تحسين الحوكمة الاقتصادية العالمية، وتدعيم دمقرطة العلاقات الدولية.
- ✓ إعطاء أولوية للتعاون مع الأسواق الصاعدة والدول النامية، وتقديم مساهمات أكبر من أجل تعزيز التنمية البشرية والاقتصادية المستدامة، والعمل في سياق مشترك من أجل توحيد المواقف الداعمة لحماية السلم والاستقرار في العالم.

يؤكد زعماء المجموعة دعمهم الكامل لحماية الاقتصاد العالمي داعين لإجراء إصلاحات جذرية في النظام المالي العالمي، وتسريع الإصلاحات في صندوق النقد الدولي، وزيادة تمثيل الإقتصادات الصاعدة والدول النامية فيه. وتعهد الأطراف المؤسسة للمجموعة بمشاركة فاعلة لتنفيذ

[1] فاعدة بيانات البنك الدولي، "آفاق الاقتصاد العالمية"، أطلع عليها بتاريخ: 2017/09/22، على الساعة: 22:14، على الرابط: http: //www. albankaldawli /ar/publication/global-economic-prospects

[2] مركز الجزيرة للأخبار، مجموعة البريكس وأهدافها، مركز الجزيرة، متاح على الرابط: http: //www. aljazeera. net/news/international/2012/3/30

[3] ماهر بن ابراهيم القصير، **المشروع الأورآسيوي من الإقليمية إلى الدولية: العالم بين الحالة اللاقطبية والنظام العالمي متعدد الأقطاب**(القاهرة: دار الفكر العربي، 2014)،ص. 235.

أهداف الأمم المتحدة الإنمائية، والعمل على حل النزاعات وفقا للقانون الدولي، وكذا احترام تعدد الآراء في المنظمات الإقليمية والدولية[1].

2- مرتكزات التكتل لمجموعة البريكس:

تزخر دول مجموعة البريكس بمقومات مادية مختلفة إضافة إلى مقدرات بشرية تتأثر وتؤثر في الإقتصادات الوطنية وتدفع لتعزيز مكانة هذه الإقتصادات بترقيتها والدفع بها لتبوء درجة تمكنها من التأثير في سياقها الداخلي والخارجي.

أ- المرتكزات المادية لمجموعة البريكس: تعتبر دول مجموعة البريكس من الدول التي وهبتها الطبيعة نسبة كبيرة من الثروات سواء من موقع جغرافي واتساع أراضيها أو حتى من الثروات التي تحويها هذه المساحات. يمكن إجمالها على النحو التالي:

- المساحة الجغرافية لدول مجموعة البريكس: وفقا لقاعدة بيانات معهد جنوب إفريقيا للشؤون الدولية (SAILA) فإن المساحة الإجمالية لدول البريكس تقدر بأكثر من ربع مساحة اليابس في العالم. وتعتبر روسيا أكبر مساحة في العالم وبين دول المجموعة بمساحة قدرها 17. 1 مليون كم²، ثم تليها الصين بمساحة 9,5 مليون كم²، فالبرازيل بمساحة8,5 مليون كم²، والهند بمساحة 3,3 مليون كم²، وجنوب إفريقيا بمساحة1,2 مليون كم²[2].

- الموارد المعدنية لدول مجموعة البريكس: تحتل دول البريكس الصدارة العالمية للموارد وانتاجها، حيث تزخر دول المجموعة بالمقدرات الطبيعية والمعدنية (ظاهرة وباطنية)، أبرزها:

أ-البرازيل: هي دولة غنية بالموارد المعدنية، حيث تمتلك إحتياطي هائل للمعادن والأحجار الكريمة. وقد ساهمت هذه الموارد في دفع عجلة التنمية الإقتصادية والحصول على حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي على المستوى العالمي[3]. يساهم فيها القطاع الزراعي بما نسبته 08% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، ويوظف حوالي ربع القوة العاملة[4].

---

[1] مسعود ظاهر، "البريكس وعولمة أكثر إنسانية"، **مجلة البيان**، أطلع عليه بتاريخ: 2018/09/11، على الساعة: 14:11، على الرابط: https: //www. albayan. ae/1. 1403120

[2] ---، "حقائق أساسية حول مجموعة بريكس"،أطلع عليه بتاريخ: 24-12-2015، على الساعة: 23: 10،على الرابط: Www. Arabic. People. Com. Cn

[3] Mohammed Matmati,**Op . Cit** ,Pp. 83-86.

[4] International Business Publication, « **Brazil** », **Business And Investment Opportunities Yearbook**. Washington : International Business Publications, Vol. 01, 2011, P. 23.

ب-روسيا: تتميز باتساع السهول وانتشار الغابات والصحاري والأنهار والبحيرات، تمتلك ثروات طبيعية متنوعة. تعتمد كثيرا على صادرات الطاقة في نموها الاقتصادي؛ إذ تمثل إيرادات النفط والغاز 52% من إيرادات الموازنة العامة للبلاد وأكثر من70% من إجمالي الصادرات عام 2012. تلعب ثرواتها النباتية دورا نسبيا في الاقتصاد إذ توفر حوالي 9,7% من مناصب الشغل، وتساهم بما قيمته 4% من الناتج الإجمالي المحلي[1].

ج-الهند:غنية بمواردها الطبيعية حيث تتنوع الطبيعة فيها بين الصحراء والغابات الاستوائية. تعتبر الأرض والمياه من أهم الموارد الطبيعية في الهند، حيث أن نسبة 54,3% من أراضيها قابلة للزراعة، كما أنها غنية بمصادر المياه العذبة. وتغطي الغابات حوالي 21,6% من مساحتها. كما أنها غنية بالثروة المعدنية من فحم، حديد خام، بوكسيت، نحاس، بترول، غاز طبيعي، رصاص، ذهب، فضة، وزنك. وأهم المصنوعات: الغزل والنسيج، الحديد والصلب، الآلات ومعدات النقل والأسمدة، تكرير البترول والكيماويات وأجهزة الكمبيوتر[2].

د-الصين:غنية بالموارد المعدنية، للزراعة فيها أهمية كبيرة في الاقتصاد، أحرزت الصين تقدما كبيرا في مجال المنتجات الحيوانية ومشتقاتها، إلا أنها تعاني نقصا محسوسا في بعض المنتجات كالبذور الزيتية وكذا محاصيل الحبوب. تمكنت الصين من تحقيق نمو اقتصادي مطرد والذي مكنها بدوره من امتلاك العديد من الأصول في مختلف أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية[3].

هـ-جنوب إفريقيا: تعتبر من البلدان الرائدة في مجال التعدين ومعالجة المعادن في العالم*، كما تصنف جنوب إفريقيا في المرتبة 32 عالميا كأكثر دولة منتجة في القطاع الزراعي[4].

وبهذا؛ تبرز دول البريكس بمقوماتها الطبيعية التي تعطيها وزنا في التعاملات التجارية والاقتصادية وتجعلها تتعامل وتتفاوض من منطق قوة اعتمادا على هذه المقدرات.

---

[1] نورهان الشيخ، "إستعادة النفوذ: هل ستصبح روسيا قوة تعديلية في النظام الدولي"، **ملحق تحولات إستراتيجية**، **السياسة الدولية**، ع. 197، أكتوبر2014. ص. 17.

[2] ماهر بن إبراهيم القصير، مرجع سابق، ص ص. 119، 118.

[3] أحمد قنديل، "التنافس الصيني وسيناريوهات تحدي القطب الأمريكي"، **ملحق تحولات إستراتيجية**،**السياسة الدولية**، ع. 197، أكتوبر 2014. ص. 23.

* لمزيد من المعلومات حول المعادن التي تزخر بها جنوب إفريقيا يرجى مراجعة: بلحميتي آمال، "مقومات القوة ودورها في السياسة الخارجية للدول الصاعدة: دراسة حالة جنوب إفريقيا"، **مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل**، ع. 02، جوان 2018، المركز الديمقراطي العربي، برلين- ألمانيا، ص ص. 232-253.

[4] Mohammed Matmati, **Op. Cit**, P. 196.

ب-المرتكزات البشرية لمجموعة البريكس:

تزخر دول البريكس بثروة بشرية مهمة؛ إذ يشكل عدد سكانها ما يعادل 42% من إجمالي سكان العالم، وسخرت كل الإمكانات للاستفادة منه وتوجيهه للنهوض باقتصادياتها. وتركز على استغلال أكثر من نصف سكانها في الاقتصاد، عدا جنوب إفريقيا التي لم يتجاوز عدد العاملين في الإقتصاد نسبة 36%، وهو ما يدل على اعتماد هذه الدول على قوتها البشرية وإشراكها في تنفيذ سياساتها الاقتصادية[1].

شهدت دول البريكس تدفقات هائلة للإستثمارات الأجنبية منذ الأزمة المالية العالمية في 2008، وكان من بين العوامل المؤدية لتوجه المستثمرين الأجانب إلى دول المجموعة هو حجم السوق(أكثر من40% من سكان العالم). إضافة إلى قلة تكاليف اليد العاملة وقيمة العملات والبنية التحتية وتكوين رأس المال الإجمالي وغيرها من العوامل فإن دول البريكس تزخر بالعديد من المقومات المادية التي واكبتها العديد من الإصلاحات التي من شأنها أن تخولها لعب أدوار مهمة في الاقتصاد العالمي، أهمها:

أ-**البرازيل:** قام الرئيس البرازيلي**'لولا دا سيلفا'(Luiz Inácio Lula da Silva)** ببعض الإصلاحات من أجل لحد من الفقر كبرنامج 'منحة الأسرة'الرامي إلى تشجيع الاستهلاك المحلي، وبرنامج 'أي بيت حياتي'، كما رافق هذه المساعي سياسة رفع الأجور بغرض تسحين المستوى المعيشي. كما نفذت إدارته سلسلة من الإجراءات التحفيزية من أجل تعويض الانخفاض في الطلب العالمي وزيادة الإستهلاك المحلي خاصة بعد الأزمة المالية.[2]

ب-روسيا: عملت على التخلي عن البيئة الاقتصادية القديمة وكذا إبعاد موظفيها، سياسة تحرير الأسعار والتجارة الخارجية، اعتماد الخصخصة التي أدت إلى بيع معظم مؤسسات الدولة والإنتقال إلى النمط الرأسمالي، التخلي عن التخطيط المركزي والتوجه إلى اقتصاد السوق من خلال إعادة هيكلة السياسات التجارية بما يتماشى مع مبادئ اقتصاد السوق.[3]

---

[1]Sylvia Delannoy, **Géopolitique Des Pays Emergents- Ils Changent Le Monde** (Paris : Presse Universitaire .De France, 2012), PP. 37-40.

[2]Alexandre Kateb, Op.Cit, P. 09.

[3]نورهان الشيخ، مرجع سابق، ص ص. 19-21.

ج-الصين: عرفت تحريرا تدريجيا للأسعار وتطويرا للنظام النقدي والمالي من أجل الإنفتاح التدريجي على الإستثمار والتجارة الخارجية التي بلغت ذروتها عام 2001 أثناء إنضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية. وبالتالي شهد الإقتصاد الصيني نموا ملحوظا وتغيرات هيكلية[1].

هـ-جنوب إفريقيا: أدت سياسات إلغاء التمييز العنصري إلى الإستقرار النسبي بعد تجاوز الأبرتهايد الذي أثر على البنية المجتمعية، فساعدت البيئة الجديدة على الإستثمار في رأس المال البشري الذي كان مهددا في فترة الحرب الأهلية. وبعد الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية عام 1995بموجب إتفاق تريبس تحددت الشروط كتحرير التجارة وإلغاء سياسات الدعم الحكومي.

الملاحظ أن هذه الإصلاحات شملت المنظومات الاقتصادية لبلدان البريكس مما جعلها تتبوأ مكانة العنصر الفاعل لجعل هذا التكتل أكثر دينامية ونشاطا في النظام الاقتصادي العالمي؛ إذ ازداد ترابط اقتصادياتها بالنظام العالمي من خلال الدخول في شبكة علاقات مع مختلف الفواعل.

المحور الثاني: مقدرات القوة للهند كقوة صاعدة.

1- موارد القوة الصلبة للهند:

تعرف الهند (الإتحاد الهندي) مكانة جيوسياسية ذات خصوصية كونها تقع جنوب شرق آسيا بين دائرتي 8/4-36 درجة شمالا، وبين خطي الطول 68-97 درجة شرقا.تمتد من جبال الهمالايا شمالا إلى المحيط الهندي جنوبا، يحدها من الشمال كل من الصين،نيبال، وبونان. ومن الجنوب المحيط الهندي ومن الغرب باكستان، ومن الشرق بورما وبنجلادش.تبلغ مساحتها 3. 287. 59كم(تحتل المرتبة السابعة عالميا والثانية آسيويا بعد الصين)[2]. ونتيجة للموقع الاستراتيجي المتميز استطاعت الهند التوجه نحو العالمية من خلال قدرتها على التفاعل مع المحيط الإقليمي والدولي.

كما تحتوي الهند على ثروات معدنية ضخمة ومتنوعة، تتركز في هضبة الدكن تنتج منها 87 معدنا بما فيها الوقود والمعادن الذرية، إضافة إلى إمتلاكها ثروة مائية كبيرة ومساحات شاسعة من الأراضي الزراعية، حيث تساهم الزراعة بنسبة17% من الناتج المحلي الإجمالي، وتوفر فرص عمل

[1] Ibid, P. 107.

[2] إسماعيل عبد الفتاح الكافي، **موسوعة الدول والبلدان الجغرافية والسياسية** (القاهرة: منتدى مكتبة الإسكندرية، د. ت. ن)، ص ص. 284،285.

لما يفوق 60% من عدد السكان، وتعتبر من الدول المصدرة للحوم (المرتبة الرابعة لتصدير لحوم الأبقار عبر العالم في 2010)، كما تعتبر أكبر مصدر للحوم الخنازير في العالم[1].

لقد تحولت الشركات الهندية خلال سنوات قليلة عندما بدأت مسيرة الإصلاح الاقتصادي، من مجرد شركات محلية إلى كيانات اقتصادية ضخمة تحقق نموا في أرباحها وإجمالي حجم أعمالها بمعدل يتجاوز نسبة 10% سنويا. ولم تعد حدود السوق الهندية هي أقصى ما تتمناه الشركات الهندية الكبرى التي بدأت تتطلع لما وراء هذه الحدود بحثا عن مكان لها بين الإمبراطوريات الاقتصادية العالمية. وقد أدى نجاح الشركات الهندية الكبيرة وتراكم أرباحها إلى توفير سيولة نقدية كبيرة، فإنطلقت إلى الأسواق العالمية بهدف إستثمار هذه السيولة سواء في اقامة فروع تابعة لها أو من خلال الإستحواذ على شركات أجنبية قائمة. كما تشكل تكنولوجيا المعلومات واجهة الاقتصاد الهندي الحديث، حيث تعد تكنولوجيات البرمجيات والتقنيات أسرع القطاعات نموا والتي تُدرُ على البلاد حوالي 13 مليار$سنويا[2].

بحسب معطيات البنك الدولي؛فإن الهند تعتبر من أسرع الإقتصادات الرئيسة نمواً في العالم، فبعد أن عرفت نموا بمعدل 7, 2% عام 2015، انخفض إلى 1,7% عام 2016، ليقفز إلى 6,7% في العام 2017 مدعوماً بانتعاش الإستثمارات الخاصة، ثم قدر انخفاضه إلى 3,7 عام 2018 ليعاود الإرتفاع إلى 5,5% بحلول2020/2019 على أساسيات قوية وزخم إصلاح وتحسين في سيناريوهات الاستثمار[3].

كما صرّح"**جونيد كمال أحمد**"(**Junaid Kamal Ahmad**)المدير القطري للبنك الدولي في الهند أن بلاده مازالت أسرع إقتصاد متنامٍ في العالم، وستحصل على دفعة قوية من خلال نهجها تجاه ضريبة السلع والخدمات التي سوف تقلل من تكلفة القيام بالأعمال للشركات، وتخفض تكاليف النقل اللوجستي للبضائع عبر الدول مع ضمان عدم فقدان حقوق الملكية[4].

---

[1]Christophe Jaffrolet , « L'inde, Puissance Emergente, Jusqu'où », Dans : **L'enjeu Mondial : Les Pays Emergent**(Paris : Presses De Sciences Po–L'express, 2008), PP. 91–93.

[2]Julien vercueil, Op. Cit, Pp. 102-105

[3] قاعدة بيانات البنك الدولي، "آفاق الإقتصاد العالمية"، مرجع سابق.

[4]"البنك الدولي: الهند ستنمو بنسبة 7. 2% في 2017/ 2018"، **مجلة المجتمع**، أطلع عليه بتاريخ: 24-09-2018، على الساعة: 23: 10، من الموقع: Http: //Mugtama. Com/Translations/Item/55249-7-2-2017-2018. Html

وفي دراسة **لغولدمان ساكس** ورد فيها أنه بحلول العام 2020 فإن الاقتصاد الهندي سيقترب من الاقتصاد البريطاني، وستحتل الهند المرتبة الثالثة في سلم أكبر إقتصادات العالم بحلول 2040، كما أنه يرجح أن تحقق نجاحا اقتصاديا أكبر من ناتج دول مجموعة السبع الكبرى(**G7**) التي تسيطر على الشؤون العالمية منذ عقود، وأنه بحلول العام 50 سيصبح دخل الفرد في الهند أكبر بعشرين مرة (20) من دخله الآن[1].

أما بخصوص القوة العسكرية؛ فإن الهند تحتوي على جيش قوي قوامه 1, 1 مليون جندي، ويعتمد هذا الجيش على كافة أنواع الأسلحة التقليدية، إضافة إلى أحدث أنواع صواريخ أرض –أرض، وأرض– جو. فحسب معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام كانت الهند خامس أكبر المنفقين العسكريين في عام 2015بنحو 55, 9 مليار$، ثم تراجعت للمرتبة السادسة عام 2016[2]. أما للفترة 2017–2018 فقد خصصت ميزانية الدفاع 53, 5 مليار$. ويقدر نصيبها في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2, 14%.

وبحسب هذه المعطيات؛ تمتلك الهند ثاني أكبر جيش بعد الصين في آسيا. والجدير بالذكر بخصوص عقيدتها العسكرية أنها تتحدد بناء على الإمكانات المادية والتكنولوجية والبشرية للدولة من جهة، ومن جهة أخرى تقويمها وتقديرها لمقدرات وإمكانات الدول المتنافية معها. كما أن العوامل السياسية والإيديولوجية والجغرافية تلعب دورا مهما في تحديد العقيدة العسكرية للدولة. فقد أدت المواجهة العسكرية بين الهند والصين 1962 لإعتبارها مصدر تهديد أساسي ومن ثمة السعي لمواجهته من خلال إتخاذ نهج تدعيم العلاقات مع الإتحاد السوفييتي، وبعد انهيار هذا الأخير عملت الهند على تدعيم روابطها العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية. كما عملت الهند دوما على نشر القوات بحجم مناسب على الجبهة الصينية تحسبا لأي طارئ–أي أن مصدر التهديد هو الجار الذي سبق وأن تصادم معه لدرجة النزاع المسلح–والجدير بالذكر أنها تحولت من سياسة الدفاع الكافي إلى سياسة الردع المحدود[3]. وإن كانت الصين عاملا رئيسيا في امتلاك الهند للسلاح النووي إلا أنها ليست العامل الوحيد، حيث توجد عوامل أخرى كتحقيق التفوق على باكستان (قضية إقليم كشمير) وعدم

[1] هاني إلياس الحديثي، **أثر المتغيرات الآسيوية على الوطن العربي** (دراسة في العلاقات الإسرائيلية الأسيوية)دراسة حالى الصين الهند ودول أسيا الوسطى(الأردن:دار الجنان للنشر والتوزيع، ط. 01، 2014)، ص. 57.

[2] Sipri Yearbook2016 "**Armaments, Disarmament And International Security**", Les Rapports Du GRIP, P.23.

[3] ماهر بن إبراهيم القصير، مرجع سابق، ص. 125.

تحقيق تقدم في مجال نزع الأسلحة النووية، والتغيرات في البيئة الدولية وإعتبارا للهيبة والمكانة الدولية التي تسعى الهند لتحقيقها[1].

وقعت الهند في أفريل 2016 صفقات بقيمة مليار $لشراء صواريخ أرض–جو متوسطة المدى (مرسام) من إسرائيل ومدفعية ذاتية الدفع من عيار 155مم و52مم من كوريا الجنوبية[2]. كما تعد الهند قوة نووية حيث أجرت أولى تجاربها النووية في ماي 1947 المسماة عملية **بوذا المبتسم**، وأجرت مزيدا من التجارب تحت الأرض في عام 1998. إحتفظت الهند بالسياسة النووية "عدم البدء بالاستخدام"، وفي 10 أكتوبر 2008 تم توقيع إتفاقية التعاون النووي المدني بين الهند والولايات المتحدة الأمريكية، قبل تلقي الهند لوثيقة التنازل من الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل إنهاء القيود الدولية المفروضة على التجارة والتكنولوجيا النووية والتي بها أصبحت الهند بحكم الواقع سادس أكبر قوة نووية في العالم[3].

أما بخصوص التركيبة المجتمعية؛فالهند عبارة عن مجتمع متعدد الأعراق والأديان؛ إذ بلغت نسبة السكان 1. 17 بليون نسمة يمثلون نسبة 17%من سكان العالم. وحسب الدراسات فإنه من المقدر له أن يرتفع إلى 1. 55 مليار نسمة عام 2035[4]. أما عرقيا؛فيمثل الآريان 72%والدرافيد 25% منغولي وأخر 3%، وتمثل اللغة الهندية اللغة الوطنية إضافة إلى لغات الماراتي، والتاميل، والاردو، كما تستعمل اللغة الإنجليزية. وتدين الغالبية العظمى من سكانها بالديانة الهندوسية، التي تنقسم بدورها من الناحية العرقية إلى أغلبية هندوسية جنوبية وأخرى شمالية (أرية) وتكون 83%من مجموع السكان في حين تبلغ نسبة المسلمين حدود 12% والمسحيين 3% والسيخ 2% ونسبة ضئيلة من البوذيين يضاف إليهم اليهود والزرادشتيه، والواقع أن أتباع هاتين الطائفتين قليلون جدا[5]. كما ينقسم المجتمع الهندي إلى أربعة فئات رئيسية، نوردها كالتالي: **البراهمة** وهم على رأس المجتمع الهندوسي وتعود إليهم القيادة

[1]Sylvia delannoy, Op.Cit, P.92.

[2] هدير محمد، **"إنفوجراف. . الهند خامس أكبر إنفاق عسكري في العالم"**،أطلع عليه بتاريخ: 24-09-2018، على الساعة: 23: 10، على الرابط: Https: //Al-Ain. Com/Article/India-S-Fifth-Largest-Military-Budget-In-The-World.

[3]ناجي ملاعب، **" سباق التسلح الهندي الباكستاني أبعاده الإقليمية والدولية"**،أطلع عليه بتاريخ: 24-09-2018، على الساعة: 20: 10، على الرابط:http: //sdarabia. com/?p=43142

[4] جيرارد ديسوا، **دراسة في العلاقات الدولية-نظريات العالمية**، ج. 03، تر. قاسم المقداد (دمشق: دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، 2015)، ص. 240.

[5]هاني إلياس الحديثي، **مرجع سابق**، ص ص 54-57.

الهندية، **الكاشتريا** وهم طبقة المحاربين والحكام، **الفايشيا** وهم ملاك الأراضي والفلاحون، **الشودرا** وهم المنبودون أي كل من يقع خارج الطبقات الثلاث[1].

2- موارد القوة الناعمة للهند:

-**النظام السياسي:** يكتسي النظام السياسي للهند طابع النظام البرلماني الديمقراطي. ويضم ثلاث سلطات رئيسية السلطة التنفيذية، التشريعية، والقضائية.

تشمل **السلطة التنفيذية** الهندية رئيس الجمهورية، ونائب رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء.

رئيس الجمهورية(الرمز): هو رئيس الدولة، يُنتَخَب بطريقة غير مباشرة من قبل المجمع الإنتخابي لمدة خمس (5) سنوات، أمانائبرئيس الجمهورية فيتم إنتخابه بواسطة مجمع إنتخابي يتألف من أعضاء مجلس البرلمان وليس له وظائف محددة إلا إذا تم استداؤه ليحل محل رئيس الجمهورية في حالة وفاته أو الإستقالة أو غير ذلك. والملاحظ في التجربة الهندية أن معظم الذين شغلوا منصب نائب الرئيس تولوا منصب رئيس الجمهورية في المرحلة اللاحقة لذلك.

رئيس الوزراء: يتم تعيينه من طرف رئيس الجمهورية وذلك طبقا للمادة 75 من الدستور الهندي حيث يقوم بتقديم النصيحة لرئيس الجمهورية، كما ينص الدستور الهندي على المسؤولية الجماعية للوزراء أي أن المجلس مسئول جماعيا أمام مجلس الشعب عن كل أعمال الحكومة، ومن ثم فإما أن يستمر ككل أو تسقط الحكومة بأكملها، وإذا فقدت ثقة مجلس الشعب فعليها بالاستقالة[2].

أما فيما يخص **السلطة التشريعية** فيتكون البرلمان الهندي من مجلسين، مجلس الشعب **لوك ساباها** ومجلس الولايات **راجيا سباها**.ويعقد دورتين في السنة ولا ينبغي أن ينقضي أكثر من ستة (6) أشهر بين دورات انعقاده طبقا للدستور الهندي، حيث يعد البرلمان الجهاز الرئيسي لوضع القوانين في الهند. وتتحدد وظائفه من الناحية القانونية بطبيعة جمهورية الهند الإتحادية وسلطات المحكمة العليا، كما يسمح له الدستور بتعديل حدود الولايات، كما يعد أكبر هيئة للمناقشة في البلاد إذ تناقش فيه المشكلات السياسية الداخلية والخارجية، ويتم اتخاذ القرارات بشأنها. كما يعد ميدانا لتدريب القادة الوطنيين وإعطائهم تجربة عملية لقيام الديمقراطية البرلمانية بعملها[3].

---

[1] المرجع نفسه.

[2] ستار جمال عولاي، **التجربة الهندية أكبر ديمقراطية في العالم-دراسة في النظام السياسي** (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ط. 01 ، 2017)، ص ص. 45،46.

[3] المرجع نفسه، ص47.

أما في مجال السلطة القضائية: تتمتع الهند بنظام قضائي مستقل وتسمى المحكمة العليا بالمحكمة الدستورية العليا، والتي تعمل على مراقبة إنتهاك الدستور حتى ولو من قبل المؤسسات التنفيذية. كما أن لكل ولاية محكمة عليا يرئسها كبير القضاة في تلك الولاية ويتفاوت عدد القضاة من ولاية لأخرى، وهناك محكمة إدارية في كل قسم إداري تمثل الوحدة الأساسية للنظام القضائي الهندي تنظر في كافة القضايا المدنية والجنائية، إضافة إلى محاكم إستئناف تمثلها كل من المحاكم العليا والمحاكم الدستورية العليا، إلى جانب ذلك هناك محاكم للنظر في رفع دعاوى المصلحة العامة، وفي هذا الإطار شهدت الهند عددا من الأحكام القضائية ذات التأثير المصيري، فمثلا عام 1975 تجرأت المحكمة العليا في مدينة الله أباد على إبطالإنتخاب رئيسة وزراء البلاد **انديرا غاندي**(1917-1984) **Indira Gandhi** التي اتخذت رد فعل قوي على هذا القرار، فتم إعلان حالة الطوارئ في البلاد لمدة 21 شهر، وخلال هذه الفترة خضع النظام القضائي لرقابة سياسية من السلطة التنفيذية.

إضافة إلى السلطات الثلاث تحتوي الهند على سلطة رابعة مستقلة، وهي **الإعلام** فهي تتمتع بالحرية وتدلي بمدلولها السياسي في البلاد شأنها في ذلك شأن المجتمعات الديمقراطية، التي تلعب فيها وسائل الإعلام وأحزاب المعارضة دور لا يقل أهمية عما تلعبه السلطة الحاكمة[1].

تعمل هذه السلطات في سياق عام لحفظ السلم والأمن المجتمعي مدعمة بالهيئات الرسمية المخولة لحفظ النظام العام والحيلولة دون حدوث ما من شأنه شرخ المنظومة المجتمعية أو حتى التأثير فيها بما يهدد الإستقرار. فحفظ النظام العام يفسح المجال للتركيز على المجال الخارجي من خلال السعي للعب أدوار على المجالين الإقليمي والدولي بما يسمح لها بالبروز كقطب فاعل في التفاعلات الدولية سواء في سياق فردي أو من خلال التجمعات الاقتصادية التي تشكل البريكس أحد أهم نماذجها في النظام الحالي الذي يرجح إتجاهه لعالم متعدد الأقطاب؛ وهو ما سيتم تناوله في المحور الموالي بالتركيز على علاقات الهند ضمن ومن خلال البريكس في النظام الدولي الحالي.

المحور الثالث: **دور الهند كأحد أقطاب تكتل البريكس في مجالها الحيوي.**

تسعى كل دولة سواء في سياق فردي أو ثنائي أو حتى جماعي لتحقيق أهداف من خلال تسخيرها لمقدراتها وإمكاناتها ضمن مجالها الحيوي للحصول على هذه المكاسب. والهند كقوة صاعدة تسعى لتعزيز علاقاتها سواء داخل البريكس كأنموذج للتكتل الاقتصادي أو من خلاله بالعمل في إطار

[1] محمد ضياء الحق، **مرجع سبق ذكره**، ص32.

جمعوي يعطيها وزنا أكبر يخولها التموقع بمكانة أحسن من مكانتها الفردية؛ وهذا اعتمادا على الوزن الذي حصلت عليه البريكس ضمن التفاعلات الدولية.

1 -الهند ضمن البريكس: التوجهات والأداء.

برزت الهند كقطب آسيوي على المستوى العسكري والاقتصادي، وبدأت تحتل مكانة بارزة على المستوى الإقليمي والدولي مما حدا بروسيا وشجعها للتحالف الإستراتيجي معها. وحددت روسيا الخطوط العريضة لسياستها وتحركها في المجال الآسيوي عموما والهند خصوصا على لسان المتحدث الرسمي بإسم الخارجية الروسية آنذاك **ألكسندر ياكوفينكو Alexandrelakovenko**، كالتالي:

"إن الحوار السياسي بين روسيا والهند هو حوار مكثف وصريح، يكشف عن إستعداد الجانبين لتعزيز وتوسيع علاقات الشراكة الإستراتيجية، حيث تسعى موسكو ودلهي إلى إقامة نظام عالمي عادل تتعدد أقطابه، وتؤدي الأمم المتحدة الدور المركزي فيه ويتيح التعاون في مواجهة تحديات عصرنا الحديث. وبالتالي فإن مصالحهما الإستراتيجية تتطابق. ومن مهام البلدين المشتركة مكافحة الإرهاب ويناقش الجانبان الوضع في الشرق الأوسط، والعراق، وأفغانستان، وآسيا الوسطى، وفي شبه الجزيرة الكورية، والشراكة الروسية الهندية الصينية الثلاثية جل إهتمامها"[1].

من خلال ما سبق، يمكن القول أن كل من الهند وروسيا يعولان على علاقاتهما الثنائية، ويؤكدان على ضرورة السعي لتعزيزها على النحو الذي يخدم الطرفين ويدفع بالنظام العالمي للتعددية القطبية التي تكون فيها مخاطر محدودة نسبيا مقارنة بالنظام الثنائي القطبية أو حتى الأحادي. كما يتفق الطرفان على مجابهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية من إرهاب وإثنيات وجرائم بأنواعها في مناطق عديدة من العالم.

والجدير بالذكر؛ أنه بعد قيام الإتحاد (بريك) بسنوات قليلة؛ شهد عام 2004 تطورا نوعيا للعلاقات الهندية الروسية من خلال الزيارات المتبادلة لقيادات البلدين وصلت إلى أعلى المستويات، فجاءت زيارة رئيس الوزراء الهندي لروسيا، وفي المقابل تلتها زيارة الرئيس الروسي الحالي "**فلاديمير بوتين**"(Vladimir Poutine)في نهاية العام إلى دلهي. والواضح جليا رغبة روسيا في تحسين الشروط الدولية للهند من خلال تعبير موسكو عن رغبتها في توسيع عدد أعضاء الدول الدائمين في مجلس الأمن مرشحة الهند لأن تكون عضوا فيه. وهو ما يدل على سعي الدبلوماسية

[1] ماهر بن إبراهيم القصير، **مرجع سابق**، ص. 113.

الروسية لتقوية وضع الهند على الساحة الدولية[1]. فهي شريكها وحليفها الإستراتيجي وأحد أقطاب التكتل الذي تسعى من خلاله للتأثير في سيرورة النظام الإقتصادي الدولي الحالي.

كما قام رئيس الوزراء الهندي "**مانموهان سينج**"(**Manmohan Singh**) بزيارتين رسميتين إلى روسيا؛ الأولى في ديسمبر 2005، والثانية في نوفمبر 2007،وتم خلالهما توقيع عدد من الإتفاقيات في مجال الفضاء والتعاون العسكري–التقني. كما تم خلال زيارة رئيس الوزراء الروسي آنذاك "**ميخائيل فرادكوف**"(**Mikhaïl Fradkov**)للهند في مارس 2006 توقيع الإتفاقيات بين مؤسسة "**روس كوسموس**" الروسية ومؤسسة الأبحاث الفضائية الهندية حول التعاون في إطار برنامج "**غلوناس**" للملاحة الفضائية، وكذا توقيع إتفاقيات بين مصارف البلدين[2].

خلال اجتماع شيامن–الصين في سبتمبر 2017 قرّر قادة دول البريكس تطوير شراكة استراتيجية أوثق وأوسع وأشمل، لخلق نسخة مطورة من تعاون "الدفع الثلاثي" والذي يؤكد على ثلاث نقاط محورية في العلاقات بين دول البريكس؛ البريكس وهي:

- ✓ التبادل الاقتصادي والتجاري والمالي.
- ✓ الأمن السياسي.
- ✓ والتبادل الإنساني.

إضافة إلى ذلك؛ تم الدعوة إلى ترسيخ مبدأ التعاون "البريكس +"، ورسم رؤية "العقد الذهبي" الثاني[3].

أما فيما يخص العلاقات الهندية الصينية؛ فإنه هذان اللاعبان الرئيسين الجديدين المعروفين بمعدلات نمو إقتصادي متزايد ومستمر، وقدرات عسكرية كبيرة وتعداد سكان هائل، تجمعهما عناصر تعاون وعناصر تنافس تعكس جهودهما المنفصلة بل المتضاربة لبناء دولة وأمة حديثة في مجتمعاتهما القديمة، كما أن لكل منهما مدى واسع للتعاملات مع الغرب[4].

---

[1] **المرجع نفسه**، ص ص. 140، 139.

[2] ماهر بن إبراهيم القصير، **مرجع سابق**، ص. 140.

[3] **تقرير: "خبراء يحللون أبرز 3 نقاط في قمة البريكس بجوهانسبرغ"**، مدرج بالموقع تاريخ: 20 :16 :24 .07 :2018. د. وليد، أطلع عليه بتاريخ: 2018/09/22، على الساعة: 10:21،على الرابط: http: //arabic. people. com. cn/n3/2018/0724/c31660-9484247. Html

[4] ماهر بن إبراهيم القصير، **مرجع سابق**، ص. 151.

تبنت الحكومات في الهند والصين منهجا براغماتيا تجاه بعضهما منذ مطلع القرن الحالي، وعبرت كل منهما لوجود بيئة خارجية من السلام حتى تتمكن من مواصلة برامجها من الإصلاح الإقتصادي والتفرغ للمشاكل الداخلية، فأكد الطرفان على التفاعل الإقتصادي والتسوية السلمية للمشكلات الحدودية. وشمل التعاون مشروعات طموحة للتجارة عبر الحدود والبنية الأساسية والتبادل الفكري **مبادرة كونمينج** التي تربط جنوب غرب الصين بشمال شرق الهند، وخطة تعاون **ميكون-جانجا** التي تربط الهند وبنغلادش في الجانب الأدنى ببلاد أرض الصين الهندية[1].

كما صرح **فيجاي كومار سينغ** Vijay Kumar Singh، وزير الدولة للشؤون الخارجية الهندي في اجتماع وزراء خارجية دول بريكس في 18 جوان 2017 بأن الصين والهند من الدول العريقة والنامية التي تتمته بأهمية جيوسياسية وحضارية بإمتياز. وأن الهند تسهم في تطوير العلاقات البينية مع الصين، وتريد أن تتعاون معها للحفاظ على التبادلات الرفيعة المستوى وتعزيز التعاون العملي في شتى المجالات، والتعاطي مع الخلافات بشكل مناسب على ضوء إرشادات التوافق بين قادة البلدين. كما صرح برغبة الهند في تعميق التعاون والتنسيق مع الصين في المجالات متعددة الأطراف لتقدم المساهمات المستحقة لحماية المصالح المشتركة للدول النامية[2]. وهو ما يبرز تغليب الجانب التعاوني على الجانب النزاعي رغم ما عرفه البلدان من تضارب للرؤى والمصالح والأهداف في إطار علاقاتهما الثنائية.

لكن في المقابل؛ وفي سعي من الهند لمجابهة أي تهديد مصدره الجار الصيني؛ نجدها كثفت جهودها للإنفتاح على علاقات تعاون واسعة من خلال علاقاتها مع كل من اليابان، دول جنوب شرق آسيا، وأستراليا من خلال التوقيع على الإعلان الياباني – الهندي حول التعاون الأمني وهو إتفاق أدى إلى بناء كتلة إستراتيجية بين اليابان، الهند وأستراليا برعاية أمريكية في مواجهة الصين. كما أنها عملت على التخفيف من حجم تخوف دول الجوار من تصاعد القوة الهندية، بانضمامها إلى كل من رابطة أمم جنوب شرق أسيا كشريك حوار، منتدى الآسيان الإقليمي ومنظمة الأباك. ودخولها كطرف فاعل في تجمع دول البريكس بحثا عن يجاد مخرج لنظام بروتنوودز، وكعضو مراقب في منظمة شنغهاي(التي تركز على توسيع التعاون بين الصين وروسيا ودول وسط آسيا)[3].

---

[1] ماهر بن إبراهيم القصير، **المرجع نفسه**، ص. 152.

[2] -----، **"قمة البريكس في شيامن"**، متاح على الرابط: http: //www. chinatoday. com. cn/ctarabic/spc/2017-09/01/content_745732. htm

[3] فاتح عمارة، **مرجع سابق**، ص. 124.

بخصوص العلاقات الهندية البرازيلية؛ فإن البرازيل تعتبر الشريك التجاري الأهم للهند في منطقة أمريكا اللاتنية والبحر الكاريبي؛ حيث قفز حجم التجارة البينية من 828 مليون $عام 2000 إلى 10.6 مليار $عام 2012[1]. كما يعرف البلدان توافقا في المواقف تجاه قضايا معينة كالزراعة، الرسوم الجمركية، الإستثمارات[2]. ويعرف البلدان تعاونا بينيا في التجارة الخارجية –وهو نموذج للاتجاه المتصاعد للدول النامية في زيادة التعاون المشترك بينها– خصوصا إذا كان البلدان يجتمعان في نظم إقليمية فرعية أو غيرها من نماذج التكامل الاقتصادي والبلدان عضوان فاعلان ضمن البريكس الذي يعد بدوره تكتلا فاعلا في العلاقات الاقتصادية الدولية والذي يسعى لتعزيز التجارة الدولية من خلال الدعوة إلى التأسيس لحوكمة اقتصادية عالمية بعيدة عن احتكار المؤسسات المالية الدولية الحالية وهو ما يؤدي تباعا لتقليل دور الدول المتقدمة المسيطرة على التفاعلات الاقتصادية وفتح آفاق اللجوء لعدد كبير من الدول النامية متقاربة الظروف والحاجات.

أما بخصوص العلاقات الهندية بجنوب إفريقيا؛ فإنه خلال الفترة من 2012 – 2015 زادت صادرات الهند لأسواق جنوب أفريقيا بنسبة 21%، ووارداتها من المنتجات هندية المنشأ بنسبة 28%، وتشكل الإستثمارات الهندية بجنوب أفريقيا مجالا هاما لخلق الوظائف ونقل الخبرة. فالهند عاشر مصدر لجنوب أفريقيا وخامس أكبر مستورد منها، ووفقا لتقرير مكتب الإحصاء المركزي 2015 بلغ حجم التجارة البينية للبلدين 7 مليارات دولار. شملت مجالات التصنيع من خلال إقامة مشروعات مشتركة تفتح مجالات توظف لعمالة جنوب إفريقيا الرخيصة من خلال تكنولوجيا هندية ذات خبرة، ويعد إنتاج السيارات في مقدمة القطاعات القابلة للتطوير بين البلدين (مؤسستي **ماهيندرا وتاتا** الهنديتين)، وفى المقابل تعمل شركات جنوب أفريقية كبرى بالسوق الهندي في قطاعات إدارة وتطوير المطارات والنقل الجوى، وتقوم مؤسسة جنوب إفريقيا الوطنية للمطارات بمباشرة عمل ضخم لتحديث مطار بومباى الهندي، كما تنوى مجموعة ساسول جنوب إفريقية للإستثمارات تدشين أعمال إستثمارية لها في السوق الهندي. وفي هذا السياق تسعى جنوب أفريقيا والهند إلى تطوير تجارتهما البينية والإرتقاء بها إلى ما يعادل 15 مليار $أمريكي سنويا بحلول عام 2020[3].

[1] حسين سليمان، **"الهند والبرازيل...علاقات مميزة عبر المحيطات"**، أطلع عليه بتاريخ: 2018/09/12، على الساعة: 10:17، على الرابط: http : //www.alkhaleej.ae/mob/detailed/8c37a268-3d08

[2] Any Bourrier, « L'inde Et Le Brésil, Deux Géants, Et La Meme Ambition », Vu Le : 15/09/2018, A : 14 :24, Au Lien : http : //www1.rfi.fr/actufr/articles/049/article_25992.asp

[3] أ.ش، ""**خطط لزيادة التجارة البينية للهند وجنوب أفريقيا إلى 15 مليار دولار حلول 2020**". من الموقع: https://www.youm7.com/story/2017/7/24 أطلع عليه يوم19– 10–2018، على الساعة 20:20.

ويرى **فوثي موثوبا** رئيس غرفة الصناعة والإستثمارات في جنوب أفريقيا أن المشروعات المشتركة دليل على سهولة انسياب الأموال والتدفقات الإستثمارية بين البلدين، ويؤكد على أن القطاع الخاص في كلا البلدين يشكل قاطرة التعاون الرئيسى، ويقوم بعمل هام على صعيد أفكار التطوير المستقبلى لبرامج التعاون التجارى والتصنيعى القائمة بين البلدين ، كما صرح أن عضوية البلدين في مجموعة البريكس تعطى زخما جديدا للعلاقات الاقتصادية والإستثمارية بينهما ويفتح المجال لدخول شركاء جدد من أعضاء المجموعة في معترك التعاون الهندي – جنوب إفريقي المشترك[1].

2- <u>توجهات البريكس ضمن السياق الدولي</u>:بدأت دول البريكس العمل بشكل موحد في القضايا الاقتصادية العالمية بالتنسيق بين سياساتها الاقتصادية، الإستراتيجية والدبلوماسية لتعزيز مكانتها كتجمع لإقتصادات ناشئة في النظام الإقتصادي والمالي، والتأثير بدورها على الاقتصاد العالمي ككل. ويمكن للسياسات التي بدأت تنتهجها المجموعة أن تؤثر على الدول الأخرى خاصة إقتصادات الدول المتقدمة؛ إذ يمكن أن تكون عاملا مهما في عملية صنع القرار داخل إجتماعات مجموعة العشرين G20، وبالتالي الحد من تأثير مجموعة السبع العظام G7 على السياسات الاقتصادية العالمية.

<u>-تفاعل البريكس والدول المتقدمة:</u> تشكل الولايات المتحدة الأمريكية أحد الشركاء الأساسيين لدول البريكس، ففي عام 2013 زادت العلاقات التجارية بين البرازيل والولايات المتحدة الأمريكية لتصل إلى أكثر من 71,7 مليار$، وقدرت الصادرات الأمريكية نحو البرازيل ب 44,1 مليار$، أما الواردات ب 27,6 مليار$. وبلغت صادرات روسيا من السلع والخدمات للولايات المتحدة الأمريكية نحو 2,547,7 مليار$ عام 2014، أما الواردات فقدرت ب1,012,8 مليار$. أما الصين فقد بلغت تجارتها الخارجية مع الولايات المتحدة الأمريكية 562 مليار$ عام 2013[2]. وتعتبر الصين الشريك الأول ضمن مجموعة البريكس. كما تشكل الولايات المتحدة الأمريكية ثاني أكبر سوق للصادرات الهندية التي جاوزت 86 مليار$ عام 2011. في حين بلغت صادرات جنوب إفريقيا للولايات المتحدة الأمريكية ما قيمته 4 مليون$ عام 2014[3]. وقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تعزيز وجودها داخل أسواق مجموعة البريكس، بتصدير المنتجات التي زاد الطلب عليها نتيجة إرتفاع دخل الطبقات الوسطى(الرفاه) مما يؤثر على المستوى المعيشي.

---

[1] **الموقع نفسه.**

[2] فاتح عمارة، **"دور التكتلات الإقتصادية في الحوكمة الاقتصادية العالمية (مجموعة BRICS أنموذجا)"**، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة باتنة/ الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015)، ص. 75.

[3] **المرجع نفسه.**

إلا أنه بعد اتخاذ الولايات المتحدة الأمريكية قرار فرض رسوم إضافية (25% على واردات الصلب و10% على واردات الألمونيوم) للسلع الواردة من الإتحاد الأوروبي، كندا والمكسيك صدربيانا عن وزراء خارجية دول مجموعة البريكس في ختام الإجتماع المنعقد في بريتوريا–جنوب إفريقيا مفاده التشديد على التمسك الحازم بالتبادل الحر، والإعراب عن معارضة الموجة الجديدة من الحمائية والتأثير المنهجي للإجراءات أحادية الجانب التي تتعارض وقواعد منظمة التجارة العالمية، وتنسف التجارة الدولية والنمو الاقتصادي". كما شدد الوزراء على "أهمية وجود اقتصاد عالمي منفتح وشامل، يتيح لكل الدول والشعوب التشارك في مكاسب العولمة"[1].

من جهة أخرى، صرح الباحث المساعد والمدير التنفيذي لقاعدة أبحاث مجموعة البريكس التابعة لمركز أبحاث الاقتصاد والسياسة الدولية بالأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية بأن : " النزعة الأحادية والحمائية للولايات المتحدة تمثل خلفية هامة لقمة جوهانسبرغ، خاصة وأن الحرب التجارية قد فرضت عدة تحديات على العالم. لذلك، فإن طرق مواجهة الحرب التجارية، ستمثل إحدى أهم النقاط المطروحة على طاولة النقاش في القمة"[2].

أما اليابان فتربطها علاقات إقتصادية بدول البريكس إذ بلغت حصة البرازيل في 2010 من الصادرات اليابانية أكثر من10. 3%، وسجل حجم التبادل التجاري بين روسيا واليابان نموا بقدر5. 3%، كما إتفقت الهند مع اليابان على زيادة تدفقات التجارة البينية إلى20مليار$ عام 2007، أما الصين فقد بلغ حجم تجارتها مع اليابان عام2008 قيمة210 مليار$، في حين تعتبر جنوب إفريقيا أقل الدول في تبادلها التجاري مع اليابان، ففي عام 2012 لم تتجاوز صادراتها لها6. 4 مليار$ وارداتها4. 1 مليار$. أما كندا، فهي لم تتجاوز في تجارتها مع دول البريكس نسبة 2%من إجمالي تجارتها الثنائية مع باقي دول العالم[3].

يتضح أن الشبكات العلائقية التي تربط دول البريكس بإقتصادات الدول المتقدمة ليست بنفس المستوى في إطار الإعتماد المتبادل، وهذا يعود إلى طبيعة المصالح والإستراتيجيات الإقتصادية التي

---

[1] فريد غايرلي، "**بريكس" تندد بسياسة واشنطن التجارية**، إطلع عليه بتاريخ: 2018/10/04، على الساعة: 02:55، متاح على الرابط: https: //arabic. rt. com/business/948444-%D8

[2] **تقرير: خبراء يحللون أبرز 3 نقاط في قمة البريكس بجوهانسبرغ**، تر. د. وليد، أطلع عليه بتاريخ: 24. 07: 2018على الساعة: 16: 20، متاح على الرابط: http: //arabic. people. com. cn/n3/2018/0724/c31660-9484247. html

[3] المكان نفسه، ص ص 75-77.

تخص كل طرف، فهي تتباين في علاقاتها مع باقي القوى الاقتصادية التقليدية (G7). والملاحظ أن نسبة صادراتها تفوق الواردات وهو أمر في مصلحة دول البريكس التي هي بأمس الحاجة لأسواق هذه الدول. الأمر الذي يساعدها على الإنتشار والتمدد وكسب المزيد من المجال الحيوي الذي يخولها لعب أدوار ضمن التفاعلات الدولية، فالمصالح الاقتصادية غالبا ما تعزز العلاقات وتدفع بتغليب المنفعة الاقتصادية تباعا لمعطيات المرحلة.

لقد كان للأزمة المالية العالمية التي حدثت عام 2008 آثارا بالغة على اقتصاديات الدول الغربية مما أدى لانهيار نموها الاقتصادي بشكل حاد، ولم تعد قادرة على المواجهة خصوصا مع تفاقم آثار الأزمة على مستوى الاقتصاد العالمي، عكس اقتصاديات البريكس التي عرفت نموا كبيرا، فَزَادَ ارتباط إقتصاداتها بالاقتصاد العالمي جراء توسيع نشاطاتها الاقتصادية خاصة بعد نمو حصتها في الناتج الإجمالي المحلي لعام 2007 والمقدر ب23%[1]. كما زاد حجم احتياطاتها من العملات الأجنبية في حين عرفت احتياطات البلدان المتقدمة من العملات الأجنبية تراجعا. ومن هنا فإن تأثر دول البريكس جراء الأزمة كان أقل بكثير مقارنة بالإقتصادات التقليدية الكبرى التي تعاني النمو الضعيف في اقتصادياتها، ومع استمرار الوقت تحولت القوة الإقتصادية لصالح مجموعة البريكس، فأصبحت الدول المتقدمة أكثر حاجة لهذه المجموعة لمساعدتها في تجاوز الأزمة من خلال تكثيف الجهود المشتركة لإنقاذ إقتصادياتها التي أصبحت تعتبر فاعلا رئيسيا ضمن البيئة التنافسية العالمية، وهي تعمل بجد في رسم مستقبل النظام العالمي من خلال مطالبتها بطرح بدائل عن الدولار الأمريكي في المبادلات التجارية والإستثمار، وإصلاح مؤسسات الحوكمة العالمية[2].

أما بالنسبة للدول المتقدمة فقد أدركت ضرورة إشراك هذه الدول خاصة بعد تراجع قدراتها على تحمل المسؤولية للإلتزام بحل المشاكل الإقتصادية العالمية بمفردها والخروج من الإطار التنظيمي السابق الذي كانت تهيمن عليه G7؛إذ تم تشكيل G20 لمؤسسة الحوكمة الإقتصادية العالمية من أجل مناقشة القضايا العالمية الحرجة بإشراك كل الفواعل، بما فيها دول البريكس كأحد البلدان الناشئة[3]. ورغم كون مجموعة البريكس من الأوائل التي خرجت من دائرة تداعيات أزمة2008 واستمرت في

[1]José Eduardo And Others,**Brics And Development Alternatives : Innovation Systems And Politicies** (United Kingdom : Anthens Press, 2011), P. 10 .

[2]Francis A KornegyAnd Narnia Bohler Muller, **Laying The Brics Of A New Global Order**. (South Africa: Institute Of South Africa, 2013), P. 03.

[3]فاتح عمارة، **مرجع سابق**، ص. 80

النمو لناتجها المحلي مُبْرِزَة إمكاناتها لتصبح القوة الرئيسية المحركة للاقتصاد العالمي مستقبلا. إلا أنها ليست في غنى عن الدول المتقدمة التقليدية (خاصة الولايات المتحدة الأمريكية) لأنها لا تزال أحد دعائم النظام العالمي والتي لا يمكن الإستغناء عنها كونها أحد أهم الفواعل الدولتية ضمن السياق الدولي.

– **تفاعل البريكس والدول النامية:** رغم تباين العلاقات الاقتصادية بين البريكس والإقتصادات الناشئة الأخرى إلا أن لها مواقف مشتركة في عدة قضايا، خاصة تلك المتعلقة بإصلاح هياكل الحوكمة الإقتصادية العالمية، وإنشاء نظام اقتصادي عالمي أكثر عدلا[1].

وعموما؛ ويمكن تلخيص هذه المواقف فيما يلي:

- ✓ مطالبة معظم الإقتصادات الناشئة بضرورة إشراكها في إتخاذ القرارات المتعلقة بالقضايا الاقتصادية والمالية العالمية، وبالتالي وجوب الحصول على قوة التصويت في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ليصبح أكثر توازنا، وإلغاء حق النقض الذي تتمتع به الدول الغربية في هذه المؤسسات.
- ✓ ضرورة الإنتقال من النظام النقدي الدولي المعتمد في تعاملاته على ال$ الأمريكي الذي يجعل النظام المالي العالمي رهين تقلباته، والمطالبة بضرورة إعتماد عدة عملات في المعاملات الاقتصادية دون التركيز على عملة دولة واحدة أو مجموعة واحدة من الدول (الدولار، اليورو).
- ✓ المطالبة بضرورة تدوير المناصب القيادية في المؤسسات المالية وفتح باب الترشح للإقتصادات الناشئة.

وبهذا؛ كان لافتا للإنتباه تمرد هذه القوى الصاعدة على التقاليد الراسخة في ادارة أكبر المؤسسات المالية العالمية 'صندوق النقد الدولي' فعلى خلفية مغادرة "**دومينيك ستراوس**" **Dominique Strauss-Kahn** منصب مدير الصندوق شرعت دول البركيس (وحتى السعودية) في الإعتراض على الآليات والخلفيات الحاكمة لإختيار من يشغل هذا المنصب الدولي الرفيع الذي عرف إحتكار الغرب له (أوربا تحديدا)[2].

تعتبر البريكس شريك مهم في تنمية إقتصادات هذه البلدان وتطوير البنى التحتية. وتشكل القارة الإفريقية المنطقة الحيوية التي عرفت تنافسا بين القوى الاقتصادية الكبرى 'تقليدية وناشئة'، وعلى هذا الأساس عملت مجموعة البريكس على إعادة التفكير بجدية في شراكتها مع دول القارة بإقامة شراكة

[1] ShyamSarun, « The Evolving Role Of Emerging Economivs In Global Governance: An Indian Perspective », **Indian And Chinese Perspectives On Global Governance**, India, 2010, P. 40.

[2] محمد فايز فرحات، "**من العولمة إلى الأقلمة**"، السياسة الدولية، ع. 185، جويلية 2011، ص. 95.

جديدة تتميز بالقوة لمواجهة الطلب االمتزايد على الموارد الطبيعية وتزايد المنافسة بين القوى الاقتصادية التقليدية والإقتصادات الصاعدة وحماية مصالحها؛ فالبريكس من أكبر المستثمرين في إفريقيا، إذ بلغت حصتها من رصيد الإستثمار الأجنبي المباشر والتدفقات 14% و25% على التوالي سنة 2010، مما يعزز حظوظها أكثر في المستقبل؛ فالنمو الاقتصادي المطرد ومستوى الصناعة للبريكس يوفر حظوظا أكبر لشركاتها في البحث عن فرص للإستثمار في افريقيا في قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات[1].

وفي هذا السياق؛ أكد أمين عام حزب الشعب الهندي في منتدى الأحزاب السياسية والمؤسسات الفكرية والمنظمات غير الحكومية لدول بريكس الذي عقد في فوتشو 10-12 جوان 2017في كلمته:

"العالم يشهد اليوم تغيرات كبيرة ويواجه تحديات كثيرة. في الوضع الدولي الجديد، يجب على دول بريكس أن تتخذ إجراءات لتعزيز ديمقراطية العلاقات الدولية ودعم دول بريكس والدول النامية كي يكون لها صوت أقوى في الشؤون الدولية. إن تعاون بريكس الفعال يعزز تأثيرها في الشؤون الدولية"[2].

ومن هنا؛ يتضح جليا إدراك وقناعة دول المجموعة بالمكاسب التي يمكن أن تحقيقها بالتعاون مع الدول النامية شرط العمل المكثف على تقوية إقتصاداتها من أجل الحصول على قوة ووزن في الاقتصاد العالمي مما يمكنها من تحقيق أهدافها والتأثير في القضايا التي تهمها.

- **خاتمة:**

يحيلنا ختام هذه الدراسة إلى التأكيد على الدور الذي تبوأته الهند في عالم اليوم على السياقين الإقليمي والدولي وذلك نتيجة لما من مقدرات وإمكانات عرفت كيفية تفعيلها ضمن البريكس في إطار علاقاتها الثنائية مع دول المجموعة، وكذا من خلال هذا التكتل الفرعي الذي يخولها في حال الإستغلال العقلاني والفعال للتموقع ضمن الفواعل المؤثرة على الساحة الدولية.

[1]Mwangi S KimenyiAndZenia Lewis, **The Brics And The New Scramble For** Africa (New York: Forsignt Africa, The Brooking Institutions, 2011), P. 19.

[2]آراء كبار الشخصيات من بلدان مختلفة حول تعاون بريكس، على الرابط: http: //www. chinatoday. com. cn/ctarabic/spc/2017-09/01/content_745732. htm

فالبريكس التكتل الذي يجمع القوى الصاعدة في عالم يتجه نحو تعدد الأقطاب من شأنه أن يعزز علاقات هذا التكتل بمختلف الفواعل الدولاتية للنظام الحالي من دول متقدمة وأخرى نامية من ضمنها بضع دول بازغة شأنها شأن هذا التكتل وتسعى لتحقيق المزيد من المكاسب في ظل النظام الحالي. وبرزت الهند ضمن ضذا التكتل كقوة إقليمية تطمح للعالمية من خلال تكثيف علاقاتها مع باقي دول البريكس ضمن هذا التكتل والعمل على تطويره والارتقاء بدرجة التعاون في العلاقات البينية لدوله، مع التركيز على الأدوار التي يمكن لهذا الأنموذج لعبها ضمن الدوائر الجيوسياسية له والتي تنعكس تباعا على الهند كونه أحد حلقات هذه المجموعة.

قائمة المراجع المعتمدة في الدراسة:

أولا: قائمة المراجع باللغة العربية.

أ- التقارير والنشرات الرسمية:

تقرير البنك الدولي: "الهند ستنمو بنسبة 7. 2%"، إطلع عليه بتاريخ: 2018/09/11، على الساعة: 15:04، متاح على الرابط:

Http: //Mugtama. Com/Translations/Item/55249-7-2-2017-2018. Html

ب- الكتب:

الحديثي هاني إلياس،**أثر المتغيرات الآسيوية على الوطن العربي (دراسة في العلاقات الإسرائيلية الأسيوية)دراسة حالتى الصين الهند ودول أسيا الوسطى** (الأردن: دار الجنان للنشر والتوزيع، ط01، 2014).

القصير ماهر بن إبراهيم، **المشروع الأورآسيوي من الإقليمية إلى الدولية: العالم بين الحالة اللاقطبية والنظام العالمي متعدد الأقطاب** (القاهرة: دار الفكر العربي، 2014).

ديسوا جيرارد ، **دراسة في العلاقات الدولية-نظريات العالمية**، ج. 03، تر. قاسم المقداد (دمشق: دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، 2015).

ت- القواميس والموسوعات:

الكافي إسماعيل عبد الفتاح، **موسوعة الدول والبلدان الجغرافية والسياسية: عربي-انجليزي**(القاهرة: منتدى مكتبة الاسكندرية، د. ت. ن).

ث-الأطروحات والرسائل الجامعية:

عمارة فاتح ، **"دور التكتلات الاقتصادية في الحوكمة الاقتصادية العالمية (مجموعة BRICS أنموذجا)"**، أطروحة دكتوراه (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015).

الجعبري علاءالدين محمد، **"واقع ومستقبل مجموعة البريكس على النظام الدولي"**، رسالة ماجستير(غزة: جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2018).

ث- المجلات والجرائد:

شمس نسيب، "البريكس والمواجهة الإستراتيجية مع أمريكا"، **مجلة العربي الجديد**، الدوحة، 05-06-2015.

شيخ نورهان ، "إستعادة النفوذ: هل ستصبح روسيا قوة تعديلية في النظام الدولي"**مجلة السياسة الدولية**، ع. 197، أكتوبر 2014.

ظاهر مسعود، "البريكس وعولمة أكثر إنسانية"، **مجلة البيان**، متاح على الرابط: Www. Albayan. Ae

علو أحمد، "هل تعيد البريكس رسم ملامح النظام العالمي"، **مجلة الجيش**، ع. 333، مارس 2013.

عولاي ستار جمال، **التجربة الهندية أكبر ديمقراطية في العالم-دراسة في النظام السياسي**(القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ط.01، 2017).

قنديل أحمد، "التنافس الصيني وسيناريوهات تحدي القطب الأمريكي"، **مجلة السياسة الدولية**، ع. 197، أكتوبر 2014.

ج- المواقع الإلكترونية:

-------، "حقائق أساسية حول مجموعة بريكس"، أطلع عليه بتاريخ: 24-12-2015، على الساعة: 23: 10، متاح على الرابط: Www. Arabic. People. Com. Cn

حداد جورج، "**مجموعة البريكس ودورها في العالم المعاصر**"، أطلع عليه بتاريخ: 24-01-2016، على الساعة: 18: 14، متاح على الرابط: Www. Alahednews. Com. Lb

هدير محمد، "إنفوجراف. . الهند خامس أكبر إنفاق عسكري في العالم"، متاح على الرابط: Https: //Al-Ain. Com/Article/India-S-Fifth-Largest-Military-Budget-In-The-World

ناجي ملاعب، " **سباق التسلح الهندي الباكستاني أبعاده الإقليمية والدولية**"، متاح على الرابط: http: //sdarabia. com/?p=43142

- ثانيا: قائمة المراجع باللغات الأجنبية:

- Les livres :

Delannoy Sylvia**, Géopolitique Des Pays Emergents- Ils Changent Le Monde.** (Paris : Presse Universitaire De France, 2012).

Eduardo José And Others, **Brics And Development Alternatives : Innovation Systems And Politicies.** (United Kingdom : Anthens Press, 2011).

Jaffrolet Christophe, « L'inde, Puissance Emergente, Jusqu'où », Dans : **L'enjeu Mondial : Les Pays Emergent.** (Paris : Presses De Sciences Po-L'express, 2008).

Kateb Alexandre, **Les Nouvelles Puissances Mondiale : Pourquoi Les Bric Changent Le Monde.** (Paris : Ellipses, 2011).

Kimenyi Mwangi S And Lewis Zenia, **The Brics And The New Scramble For Africa.** (New York: Forsignt Africa, The Brooking Institutions, 2011).

Kornegy Francis A And Muller Narnia Bohler, **Laying The Brics Of A New Global Order**. (South Africa: Institute Of South Africa, 2013).

Matmati Mohammed, **Basculement Economique & Géopolitique Du Monde : Poids Et Diversité Des Pays Emergents.** (Paris : L'harmattan, 2013).

Vercueil Julien, Les Pays Émergents: Brésil-Russie-Inde-Chine… Mutations Economiques Et Nouveaux Défis (Paris: Bréal, 2012).

- Les revues:

International Business Publication, **« Brazil », Business And Investment Opportunities Yearbook**, Washington : International Business Publications, Vol. 01, 2011.

SarunShyam, « The Evolving Role Of Emerging Economies In Global Governance: An Indian Perspective **»,** **Indian And Chinese Perspectives On Global Governance**, India, 2010.

- Les sites internet :

P Singh Suresh, **"Brics And The World Order : A Beginner's Guide"**, From Website: Www. Saiia. Org. Za

أبعاد الصعود الهندي فى النظام الدولي

محمد كريم جبار الخاقاني. ماجستير دراسات دولية. جامعة بغداد. العراق.

Mohammedkarim78@gmail.com

مقدمة

إن مقومات القوة التى تتمتع بها الهند تعد مقومات شاملة وإستراتيجية، ولها أبعاد مختلفة وتشـــمل البعد الاقتصادى، والعسكرى، والبشرى، والعلمى والتكنولوجى .

فالهند على الصعيد الاقتصادي، تشهد نمواً اقتصادياً قوياً، فالاقتصاد الهندى من أسرع الاقتصاديات نمواً عالمياً، وضمن أكبر 20 اقتصاداً فى العالم حسب منظمة التجارة الدولية، وتعتبر التجربة الهندية فى التنمية واحدة من أكثر التجارب التى أثارت جدلاً كبيراً، بشأن تمكن الهند من تحقيق طفرة كبيـــرة فى التنمية فى ظل الاختلافات والتناقضات التى تسودها .

وقد أخرج البنك الدولى الهند من برنامج المؤسسة الدولية التى تدعم الدول الفقيرة من خلال مـــنح قروض منخفضة الفوائد وطويلة الأجل .

والهند على الصعيد البشرى ثانى دولة عالمياً من حيث عدد السكان، ويبلغ تعداد سكان الهند ما يساوى عدد سكان الولايات المتحدة، واندونيسيا، والبرازيل، واليابان وبنجلاديش، وباكستان مجتمعة، وتمتلك الهند الأيدي العاملة الوفيرة المدربة، التى تعتبر قاطرة التقدم لأية دولة .

وتشهد الهند على الصعيد العلمى والتكنولوجى تنامى صناعة تكنولوجيا المعلومات والتى تتفـــوق فيها على العديد من الدول الكبرى، ودخول الهند مجال النانو تكنولوجى، ويقدم التعليم الهندى نموذجـــاً للمنظومات التربوية المتميزة.

وعلى الصعيد العسكرى فهى دولة ذات قدرات عسكرية تقليدية، فضلاً عن نجاحها فـــى تطـــوير قدراتها النووية، والتى تعد بمثابة صك تأمين من وجهة نظرها ضد إمكانية حدوث ظروف غير مواتية فى المستقبل، والعديد من القوى العظمى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية تنظـــر إليهـــا باعتبارهـــا عنصر استقرار فى المنطقة .

لذا سوف نحاول التعرف فى سياق البحث عن أبعاد وعناصر قوة الهند، وكيف أن الهند بفضل هذه الأبعاد مجتمعة أصبحت مرشحة وبقوة لأن تصبح قوة دولية صاعده .

المبحث الأول : البعد الاقتصادي

حققت الهند خلال السنوات الأخيرة انطلاقة متزايدة فى كافة المجالات والميادين مما مكنها من الصعود إلى مصاف القوى العظمى يأتى فى مقدمتها الاقتصاد، ولم يكن للهند أن تصعد لتصبح قوى إقليمية كبرى، ومرشحة لأن تكون إحدى القوى الكبرى فى العالم لو لم يكن اقتصادها قوياً .

على مدار معظم القرن الماضى اتسم الاقتصاد الهندى بمعدل نمو بطئ للغاية، لم يتجاوز 0,8% سنوياً، غير أن الاستقلال عام 1947 فتح أبواب أمل جديدة وواعدة نحو المستقبل، ومع الاستقلال صنفت الهند كسابع دولة صناعية فى العالم [1] .

بدأت الهند الخطوة الرئيسية باتجاه الإصلاح فى سنة 1991 فى مواجهة أزمة احتاطي وشيكة، وشملت الإصلاحات إزالة القيود والتراخيص التى استهدفت القطاع الخاص، بما فيها خصوصاً القيود على التجارة الدولية، وخفض التعريفة الجمركية، فكان أداء النمو خلال العقديين التاليين مذهلاً مقارنة بالنتائج التى تحققت فى العقود السابقة لسنة 1991، وكانت تلك الفترة هى التى بدا فيها أن الاقتصاد انبثق مما كان يعرف من باب التهكم معدل النمو الهندى البالغ 1% [2]، وقد حققت الهند معدل نمو بمقدار 8,6 % بعد عام 2000، وخلال السنة المالية لعام 2007 قفز معدل النمو إلى 9,4% [3]، غير أن الهند شهدت تباطؤاً فى معدلات النمو لتصل إلى 6,7 % فى عامى 2008 ، 2009 وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية، ليشهد ارتفاعاً مرة أحرى فى العام 2010 ليصل إلى 7,4 % عام 2010 [4] .

واستمرت معدلات النمو مرتفعة فقد بلغ 7,7 % عام 2013 ، و7,4 % عام 2014، و7,5 % عام 2015 / 2016 ، مقارنة بـ 7,7 % ، 7,4 % ، 6,8 % ، 6,3 % للصين، وتشير نشرة صندوق النقد الدولى، أن هناك تباطؤ فى نسبة النمو فى العديد من الدول المتقدمة منها الصين، والركود العميق فى روسيا والبرازيل، وكذلك تباطؤ النمو فى البلدان المصدرة للنفط، والنمو الضعيف

---

[1] محمد ضياء الحق وآخرون : **الهند عوامل النهوض وتحديات الصعود، سلسلة دراسات القوى الصاعدة**، مركز الجزيرة للدراسات 2009 ، ص 34 .

[2] رافى كانبور : **التفاوت الاقتصادى والتنمية الاقتصادية وعبر من التجارب العالمية للعالم العربى** ، مجلة عمران العدد 5، أغسطس 2013، ص 11 .

[3] محمد ضياء الحق وآخرون : **مرجع سابق**، ص 38 .

[4] **الاقتصاد الهندى ينمو 7,4 % فى عام 2010**

www.aleq.com/2010/06/01/article-400664.html

فى بعض بلدان أمريكا اللاتينية، وعلى الجانب الايجابـــــــــي تظل الهند نقطة مضيئة بنموها القـــــــــــــــــوى ودخلها الحقيقى المتزايـــــــــــد [1] .

وبهذه النسب من النمو باتت الهند متربعة على عرش أكبر نمو اقتصادي فى العالم وهى بذلك متجهة أكثر فأكثر للاستحواذ على حصة أكبر من الاقتصاد العالمى .

وتشير التقديرات أن الهند ستتمكن حتى العام 2035 من احتلال المرتبة الثالثة فى حجم الاقتصاد العالمى بعد الولايات المتحدة والصين [2] .

والاقتصاد الهندى ضمن أكبر 20 اقتصاد فى العالم حسب منظمة التجارة الدولية، وعضو فى مجموعة العشرين لأكبر اقتصاديات العالم، بالإضافة إلى أنها عضو فى مجموعة البريكس التى تضم بالإضافة إلى الهند، الصين والبرازيل وروسيا وجنوب إفريقيا [3] .

وبحسب إحصاءات البنك الدولى فقد احتلت الهند فى عام 2014 المرتبة الخامسة عالمياً فى مجال الاستثمارات الأجنبية بعد الصين والولايات المتحدة وبريطانيا والمكسيك، حيث نجحت فى اجتذاب 31 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لذات العام [4] .

ويتميز الاقتصاد الهندى بالتنوع، وتزخر الهند بثروات طاقية ومعدنية كبيرة وحيوية تتركز معظمها فى هضبة الدكن، تنتج منها 87 معدناً، وتحتل الهند المرتبة الرابعة عالمياً فى إنتاج المعادن على أساس حجم الإنتاج، وتحتل المرتبة الرابعة فى إنتاج الحديد، والمرتبة السادسة فى إنتاج البوكسيت، والمرتبة الثالثة عشر فى إنتاج الزنك، والمرتبة 15 فى إنتاج الفوسفات، والمرتبة 16 فى إنتاج الرصاص، والمرتبة الرابعة فى إنتاج الفحم الحجرى ، والمرتبة 22 فى إنتاج الغاز الطبيعى [5] .

---

[1] نشرة صندوق النقد الدولى، **مستجدات آفاق الاقتصاد العالمى**، نشرة الصندوق الالكترونية، 12 ابريل 2016، ص 3، 5

[2] **اقتصاد الهند**

http://en.m.wikipidia.org/wiki/economy-of-india.

[3] **هل تبرز الهند كقوة اقتصادية بدلاً من الصين فى الأعوام القادمة** ، 9 يونيو 2016

www.noonpost.org/content/1223/

[4] هشام محمود : **الهند تخطف قيادة النمو الاقتصادي العالمى من الصين**، الاقتصادية، العدد 8134، 18 يناير 2016

[5] وليد إبراهيم حديفه : **القوى الاقتصادية الصاعدة فى ظل العولمة، الاقتصاد الهندى نموذجاً**، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية ، جامعة دمشق 2014 / 2015 ، ص 95 .

والقطاع الزراعى له مكانة كبيرة فى الاقتصاد الهندى ودور كبير فى مسيرة التنمية، ولأن الهند تحتل المرتبة السابعة عالمياُ من حيث المساحة، فإن ذلك يعنى توفر مساحة كبيرة صالحة للزراعة، وبذلك تعتبر واحدة من أكبر منتجى المواد الغذائية ومن أكبر منتجى قصب السكر، والشاى، وكذلك ثان أكبر منتج للأرز والفواكه والخضروات [1] .

والهند أكبر منتج فى العالم للألبان والجوت والبقول، ولديها ثانى أكبر قطعان ماشية فى العالم والتى تبلغ حوالى 170 مليون رأس، وهى أكبر منتج للحرير وأكبر مصدر لحبوب الكاجو وجوز الكاجـــــــو [2] .

ويحتل الإنتاج الزراعى فى الهند المرتبة الثانية على مستوى العالم من إجمالى حجم الإنتاج الزراعى العالمى [3] .

وتمتلك الهند بيئة صناعية هائلة، ويلعب القطاع الصناعى دوراً كبيراً أيضاً فى عمليات التنمية، تتنوع فيها الصناعات الرئيسية لتضم صناعات التعدين، الكيماويات، الاسمنت، المنسوجات، الصناعات الغذائية الأحجار الكريمة ، المجوهرات المنتجات الجلدية [4]، وتحتل الأدوية والصناعات الدوائية مكاناً هاماً فى الاقتصاد الهندى، كما أن صناعة السيارات الهندية تغزو الأسواق العالمية، الأمر الذى جعل الهند ثانى أكبر مصنع للسيارات التجارية فى العالم، ورابع سوق لسيارات الركاب فى أسيا ، كما أنها تنتج أكبر عدد من الجـــــــرارات الزراعية فى العالم [5] .

واستطاعت الهند أن تستقطب عدداً كبيراً من الشركات العالمية لمختلف القطاعات الإنتاجية والصناعية فى بلادها، مثل الإنتاج الدوائى وصناعات التعدين وصولاً حتى لتكنولوجيا الفضاء [6].

---

[1] يوسف ذياب : **دراسة تحليلية لواقع الاقتصاد الهندى والتجارة غير النفطية بين الإمارات والهند**، مجلة دراسة تحليلية ، العدد 1، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة مارس 2014، ص 7 .

[2] **اقتصاد الهند**

http://en.m.wikipidia.org/wiki/economy-of-india.

[3] هدير عبدالمنصف : **تجارب التنمية .. الهند نموذجاً**

www.pss.elbadil.com/2016/12/03/

[4] **العلاقات التجارية بين المملكة العربية السعودية والهند** ، قطاع الشئون الاقتصادية ، مركز المعلومات والدراسات، مايو 2015 ، ص 3 .

[5] يوسف ذياب : **مرجع سابق** ، ص 7 .

[6] محمد عزت : **ماذا تعرف عن قصة التفوق الاقتصادي للمهراجا الهندى على التنين الصينى**، 5 سبتمبر 2016

وتعتبر الهند من الدول المهمة المؤثرة فى حجم التجارة العالمية حيث بلغ إجمالى قيمة الصادرات السلعية من الهند إلى العالم حوالى 465 مليار دولار عام 2015، منها 155 مليار دولار فى البرمجيات حسب بيانات العام 2015، وشغلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى بين الدول المستوردة من الهند بقيمة 42 مليار دولار، تلتها الإمارات العربية المتحدة بقيمة 33 مليار دولار، وهونغ كونغ والصين بقيمتى 13 ، 12 مليار دولار على الترتيب، وتعد الصين أكبر المصدرين للهند بقرابة 60 مليار دولار، ثم السعودية بحوالى 28 مليار دولار، ثم الإمارات العربية المتحدة [1] .

ويوجد فى الهند أربع وأربعون شركة تتصدر قائمة أغنى الشركات الخمسمائة فى العالم، وانضمت الهند إلى نادى نخبة الاثنى عشرة دولة التى يبلغ حجم اقتصادها تريليوناً من الدولارات على الأقل، وحققت مدينة مومباى الهندية المركز العاشر كأكبر مركز تجارى فى العالم من حيث تدفق الأموال، وحققت الهند ثانى أعلى معدل ربح سنوى بواقع 36,38 % على صعيد مجموعة بريكس [2] .

ونجد حجم الاحتياطي من العملة الأجنبية لديها ارتفع من 226 مليار دولار عام 2014 ليصل حوالى 400 مليار دولار عام 2015، وبلغ حجم الناتج الإجمالي 2050 تريليون دولار بحسب البيانات الرسمية عام 2015، وغادر 137 مليون شخص الفقر بحلول العام الماضى إذ بلغ عدد الفقراء 270 مليون فقير متراجعاً من نحو 400 مليون فى عام 2005، وتبلغ نسبة الفقر فى الهند %21,9 [3].

المبحث الثانى : البعد العسكرى

لقد عمدت الهند إلى استغلال انطلاقتها الاقتصادية فى دعم وتحديث قدراتها العسكرية بما يمكنها من إعداد جيش قوى يعبر عن طموحاتها كقوة عالمية كبرى صاعدة ووضع أقدامها فى النظام الدولى

---

http://www.saspost.com/india-beats-china

[1] **هل تبرز الهند كقوة اقتصادية بدلاً من الصين فى الأعوام القادمة** ، 9 يونيو 2016

www.noonpost.org/content/1223/

[2] سمير برادان : **النهضة الاقتصادية الأسيوية أبرز الفرص المتاحة أمام اقتصاد الشرق الأوسط** ،

http://araa.ae/index.php.view=article&id=226p-2014-07-21=contect

[3] **هل تبرز الهند كقوة اقتصادية بدلاً من الصين فى الأعوام القادمة**، 9 يونيو 2016

www.noonpost.org/content/1223/

كدولة عظمى، ومن المعروف أن القوة العسكرية تعمل فى منظومة واحدة من أجل تحقيــق الأهــداف القومية العليا ، وهى فى حالة الهند التفوق على باكستان فى ظل استمرار الصراع التاريخى بينهمــا، والقدرة على مواجهة الصين، وزيادة دورها فى المحيط الهندى .

وتولى الهند اهتماماً كبيراً بتطوير وتحديث قدراتها العسكرية ، والجيش الهندى ثالث جيش فى العالم من حيث العدد بعد الصين والولايات المتحدة ، والذى يبلغ نحو مليون و325 ألفــا، ونحــو مليــونين و143 ألفا من قوات الاحتياط، ويتبوأ مكانة متميزة بين جيوش العالم، ويأتى فى المرتبة الرابعة مــن حيث تصنيف أقوى الجيوش فى العالم بعد كل من جيش الولايات المتحدة ، وروسيا والصين، وينقسم الجيش الهندي إلى أربع قيادات رئيسية، الشرقية والغربية والوسطى والشمالية [1] .

هناك تزايد مستمر فى حجم الميزانية العسكرية الهندية، وبلغت ميزانية الدفاع فى الهند 42 مليار دولار عام 2012 /2013، بزيادة نحو 17 % عن عام 2011[2] ، بينما بلغت ميزانية وزارة الــدفاع الهندية حوالى 46 مليار دولار عام 2014 [3] وفى العام 2017 /2018 خصصت ميزانية الدفاع فى الهند بحوالى 53,5 مليار دولار، ويقدر نصيبها فى الناتج الإجمالى بنسبة 2,14 %[4] .

وتعد ميزانية الهند رابع أكبر ميزانية دفاعية فى العالم، حيث حلت بعد الولايات المتحدة والصــين وبريطانيا، متخطية روسيا والتى حلت فى المرتبة السادسة [5] .

---

[1] **الجيش الهندى**، 11 يونيو 2015

http://www.aljazeera.net/encyclopedia/military/2015/6/11/%D8%A7%D9%84

[2] خالد إقبال : **ارتفاع ميزانية الدفاع الهندية للعام 2012 / 2013** ، 6 يوليو 2013

www.asyanews.blogspot.com.eg/2013/07/20122013.htm/?mm=1

[3] علاء الدين السيد : **أقوى 10 جيوش فى العالم** ، 10 أكتوبر 2014 .

https://www.sasapost.com/top-10-armies-in-the-world/

[4] هدير محمد : **انفوجرافيك .. الهند خامس أكبر إنفاق عسكرى فى العالم** ، 25 أبريل 2017

http://google.com.eg/amp/s/al-ain.com/amp/article/india-s-fifth-largest-military

[5] **الهند تتفوق على روسيا والسعودية فى الإنفاق العسكرى** ، 14 ديسمبر 2016

www.middleeastpress.com/arabic/

ويبدو مما سبق أن الهند تهدف من وراء زيادة إنفاقها العسكرى، تطوير قدراتها العسكرية لبناء جيش على أعلى مستوى ، وزيادة القدرة العسكرية على الردع .

واحتلت الهند قائمة أكبر المستوردين للأسلحة عالمياً فى القائمة التى أعدها معهد ستوكهولم الدولى للأسلحة على مدار السبع سنوات الماضية، وتمثل واردات الهند من المعدات العسكرية 70 % من إجمالى وارداتها[1] وبالرغم من ذلك فإن الهند تتطلع إلى تعزيز الإنتاج المحلى من الأسلحة، والدخول فى الإنتاج المشترك مع شركات أجنبية، ويأتى ذلك فى أطار الحملة التى أطلقها رئيس الوزراء الهندى مودى تحت شعار " اصنع فى الهند " والذى من أولويات سياسته إقامة صناعة دفاع محلية فى الهند ، وارتفع سقف الاستثمار الأجنبى فى مجال شركات قطاع الدفاع من 26 – 49 % منذ تولى " مودى " السلطة عام 2014[2] .

وقد أعلنت الهند أنها تعتزم أن تتحول إلى أحد أكبر منتجى الأسلحة والمعدات المتقدمة فى العالم ، وفى الهند نحو ثمان شركات عامة لإنتاج الأسلحة والمعدات ، وأصبحت الهند تنتج المقاتلات الروسية ميغ – 23 وميغ 27 ، بالإضافة إلى الطائرة ميغ 21 ريتالى، والطائرة البريطانية جاكوار ، والطائرة Lca والتى تعتمد على التكنولوجيا الأمريكية الخاصة بمعدات الليزر ونظم التحكم فى الطيران ، وتنتج الهند مجموعة من الدبابات الخاصة بها مثل الدبابة المعدلة من النوع البريطانى فالينت ، كما حصلت على حقوق تصنيع الدبابات الروسية T–72 ، وعدد غير محدود من دبابات T–90 التى يتم تجميعها من معدات

روسية الصنع [3] .

وتعتبر الهند دولة نووية كبرى، وتهتم الهند بشكل كبير بتحديث وتوسيع ترسانتها النووية سعياً لإحداث توازن مع الصين على المستوى الأسيوي، ومع باكستان على مستوى جنوب أسيا، وهو ما دفعها عام 2011

[1] براكيتى غوبتا : **صراع دولى على كعكة واردات السلاح الهندية**، الشرق الأوسط السعودية، العدد 13973، 1 مارس 2017 .

[2] د . ذكر الرحمن : **الهند وتوسيع نطاق التعاون العسكرى**، 29 نوفمبر 2014

www.alittihad.ae/mobile/wajhatdetails.php?id=82397

[3] ناجى ملاعب : **سباق التسلح الهندى الباكستانى : أبعاده الإقليمية والدولية** ، الجزء الأول

www.sdarabia.com/?p=43142

لإنتاج نصف طن من البلوتونيوم للاستخدام العسكرى والتى تكفى لمائة رأس نووى[1] .

وأبرز الصواريخ الباليستية التى أنتجتها الهند هى سلسلة صواريخ " Agni " وفى العام 2012 أجرت الهند تجربة ناجحة للصاروخ " Agni1 " الذى يبلغ مداه 700 كيلو متر وهذا الصاروخ مزود بمنظومة جديدة للملاحة، وهو قادر على حمل رأس نووى تقليدى ، ومن هذه السلسلة "Agni3" وهو صاروخ أرض / أرض متوسط المدى، يبلغ مداه نحو 3000 كيلو متر، ويمكن لهذا الصاروخ أن يصل إلى عمق الأراضي الجنوبية الصينية، فضلاً عن معظم الأراضي الباكستانية، كما تمتلك الهند صاروخ " Agni5 "، ويصل مداه أكثر من 5000 كيلو متر، ويمكن لهذا الصاروخ الوصول الى العاصمة الصينية وشرق أوربا [2] .

بالإضافة الى ذلك تمتلك الهند صاروخ بريثفى 1 "Brihvi 1" والذى يحمل رؤوساً نووية، وهو واحد من من الصواريخ الأقدم منذ بدء الهند لبرنامج الصواريخ الباليستية عام 1983، ومن المتوقع أن يتم استبداله بصاروخ Prahaar الأكثر دقة وتطوراً، وتمتلك الهند أيضا غواصة قادرة على إطلاق صواريخ باليستية هى " اريهارت " والتى يجرى تطويرها منذ العام 1984، وبدأت تجاريها فى البحر عام 2014، ويترواح مداها من 290 كيلو متر، طبقاً لتقرير الاستخبارات الأمريكية، و700 كيلومتر طبقاً لتقارير إعلامية أخرى[3] .

وعلى صعيد القوة العسكرية التقليدية، يضم الجيش البري القسم الأكبر من القوات الهندية المقاتلة، ويحتوي وحدات نخبة وقوات خاصة لها شهرتها، وهو يملك نحو سبعة آلاف دبابة، وقرابة 6800 عربة عسكرية، ونحو ثلاثمائة قاذفة صواريخ من

[1] **خريطة السلاح النووى فى العالم** ، 17 يناير 2015

www.noonpost.org/content/5055

[2] عبدالجليل زيد المرهون : **برنامج الهند الصاروخى** ، الرياض العدد 6020 ، 4 مايو 2012 .

[3] **خريطة السلاح النووى فى العالم** ، 17 يناير 2015 www.noonpost.org/content/5055

أنـــــــــــــواع مختلفة، ومـــــــــــا يقرب من ثمانيـــــــــــــــة آلاف عربـــــــــــــة مدفعية [1] .

تعد القوات الجوية الهندية فى المرتبة الرابعة عالمياً من حيث الحجم، ولدى الأسطول الجوى الهندى نحو 676 مقاتلات اعتراضية، ونحو 809 طائرة هجوم، وعدد 666 طائرة مروحية، 318 طائرة تدريب ونحو 16 مروحية هجوم[2] .

تلعب البحرية دورا مهما في الإستراتيجية الهندية، بحكم موقع الهند ورغبتها في لعب دور إقليمي ودولي أكثر فعالية، ومن مقومات لعب هذا الدور بسط السيطرة على المحيط الهندي، وتضم القوات البحرية الهندية أسطولين أولهما الأسطول الشرقي، والذي يتركـــــــــــــــــــز في خليج البنغال، وثانيهما الأسطول الغربـــــــــــــى، والذي يتركز في بحر العرب[3] .

وتمتلك البحرية الهندية 94 طائرة، وحاملة طائرات واحدة، وعشر سفن برمائية، و8 مدمرات، و14 فرقاطـــــــــــــه مجهزة بصواريخ موجهه، 15غواصة، 295 قطعة بحرية [4] .

ولاشك أن سلاح البحرية الهندية يمثل رهان الهند لإثبات حضورها فى المحيط الهندى الذى بات ساحة منافسة كبيرة بينها وبين الصين .

ومن العرض السابق يتضح أن اهتمام الهند بقواتها العسكرية يؤكد مدى إدراكها أن القوة العسكرية عامل مهم يساعدها في مسعاها للعب دور إقليمي ودولي فاعل عبر فرض السيطرة في جنوب آسيا والمحيط الهندي .

المبحث الثالث : البعد البشرى

---

[1] **الجيش الهندى**، 11 يونيو 2015

http://www.aljazeera.net/encyclopedia/military/2015/6/11/%D8%A7%D9%84

[2] **القوة العسكرية الهندية للعام 2017**

www.globalfirepower.com/india military strength.htm

[3] السيد صدقى عابدين : **القوة العسكرية الهندية**، 3 أكتوبر 2004

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/B7F39E1B-E847-4497-9335-9DCD0639D61E

[4] **القوة العسكرية الهندية للعام 2017**

www.globalfirepower.com/india military strength.htm

الثروة البشرية هى أغلى ما تمتلكه الأمم والشعوب, فالإنسان هو صانع الحضارة والتنمية , فالعنصر البشرى هو المحرك لعجلة الإنتاج, كما أن القوة البشرية كانت عامل الحسم الأكبر فى الصراع بين الحضارات والشعوب المختلفة، والدول المتقدمة تسعى دائما وتبذل قصارى جهدها من أجل زيادة تنمية ثرواتها البشرية, وتعد الهند القوة الثانية عالمياً من حيث الثروة البشرية إذ يبلغ تعداد سكانها نحو مليار و300 مليون نسمة, وقد استطاعت الهند بحسن إدارتها لثروتها البشرية تحقيق تقدم اقتصادي ضخم, فالكثافة السكانية بجب إلا ينظر إليه على أنها نقطة ضعف بل نقطة قوة يجب استثمارها على أكمل وجه.

الهند هى الدولة الأكثر شباباً فى العالم، فحوالى 50 % من سكان الهند هم تحت سن الخامسة والعشرين، وبعد مرور وقت طويل من وصول شعوب أوربا والولايات المتحدة الأمريكية والصين عمر الشيخوخة، ستظل الهند مع ذلك دولة شابه [1] .

ويبلغ عد سكان الهند نحو 1,341,512,706 مليار نسمه عام 2017، وذلك استناداً إلى أحدث تقديرات الأمم المتحدة ، يمثلون نحو 17,8% من إجمالي سكان العالم، وهى بذلك تحتل المرتبة الثانية فى قائمة الدول من حيث عدد السكان بعد الصين، وبمعدل خصوبة 2,45 طفل لكل أسرة، وبكثافة سكانية 452 شخص لكل كم2 [2] .

ويتوقع علماء السكان أن الهند فى عام 2030 ستصبح أكثر بلاد العالم ازدحاماً بالسكان متجاوزة فى ذلك الصين، عندما يصل تعداد كل من البلدين عند حد 1,45 مليار نسمه [3] .

ويبلغ عدد سكان الهند ما يساوى عدد سكان الولايات المتحدة واندونيسيا والبرازيل واليابان وبنجلاديش وباكستان مجتمعة تقرير التوقعات السكانية العالمية الأمم المتحدة، يسكن نحو 74 % من سكان الهند فى الريف ، بينما يعيش نحو 26 % منهم فى المدن، ويعمل أغلبية السكان فى الزراعة إذ

---

[1] ميرا كامدار : **كوكب الهند النهضة المضطربة لأكبر نظام ديمقراطى والمستقبل عالمنا**، نقلته إلى العربية هلا الخطيب، العبيكان للنشر 2010، ص 28 .

[2] **سكان الهند (1950 – 2017)** .

www.Wordmeaters.info/word–poupulation/india–poupulation

[3] روبين ميريديث : **الفيل والتنين صعود الصين والهند ودلالة ذلك لنا جميعاً** ، ترجمة شوقى جلال ، عالم المعرفة، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت 2009، ص 208 .

تبلغ نسبة العاملين فى الزراعة نحو 60% من إجمالى القوة العاملة، ويعمل بالصناعة نحو 17% من حجم القوى العاملة فى الهند [1] .

تتمتع الهند بهيكل عمرى للسكان تمثل فية القوة العاملة النسبة الأكبر إذ تبلغ نسبة الفئة العمرية لمن هم فوق الخامسة عشر ودون الستين عاماً نحو 58% من إجمالى عدد السكان فى حين تبلغ نسبة من هم دون الخامسة عشر 34%، ومن هم فوق الستين عاماً 8% فقط [2] وهذا يوضح لنا قوة الأيدي العاملة فى الهند وما كان لذلك من أثر على تقدم الهند الاقتصادي .

تولى الحكومة الهندية اهتمام بصحة سكانها، وقد تحسن الإنفاق على الصحة لكل نسمة حيث ارتفع من 21 دولاراً عام 2001 ليصل 61 دولاراً عام 2012، وانخفضت نسبة وفيات الأطفال حديثى الولادة من 64,4 بالألف إلى 43,8 بالألف عام 2012، وتحسن العمر المتوقع عند الولادة من 62,6 سنة عام 2001 إلى 66,2 سنة عام 2012 [3] .

وقد أولت الهند الاهتمام بالعنصر البشرى من خلال تزويده بالتعليم المتميز، وتدريبه والعمل على رفع

كفاءته فقد أعطت نصيب كبير للإصلاح التعليمى، والتعليم فى الهند حقاً أساسياً لكل طفل، وأصبح التعليم الأساسي إلزامياً لجميع الأطفال من الفئة العمرية 6 – 14 عاماً [4] . والهند مجتمع متنوع مفتوح نشط ينبض بالحياة، ويضم النسيج السكانى المتنوع فى الهند، الهندوس المسلمين ، السيخ ، المسيحيين، البوذيين، اليانيين، الزرادشتيين، اليهود[5] .

---

[1] هدير عبدالمنصف : **تجارب التنمية .. الهند نموذجاً**، مركز البديل للأبحاث والدراسات

Http://Pss.elbadil.com/2016/12/03/%D9

[2] هديل البكرى : **ما هو عدد سكان الهند** ، 29 ديسمبر 2016

www.Mawdoo3.com

[3] وليد إبراهيم حديفة : **القوى الاقتصادية الصاعدة فى ظل العولمة الاقتصاد الهندى نموذجاً**، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة دمشق 2014 / 2015، ص 106 .

[4] **تقرير التنمية البشرية، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائى للعام 2013** ، ص 80 ، 81

[5] ميرا كامدار : **مرجع سابق**، ص 23 .

ويمكن القول أنه ورغم هذا التنوع في المعتقد الديني يعيش الهنود من جميع الديانات في حالة نستطيع وصفها بالاستقرار بصفة عامة لا يشوبها سوى بعض الحوادث المتفرقة والنادرة .

ويتميز المجتمع الهندى بتنوع في الطوائف العرقية، وأكبر مجموعتين عرقيتين في الهند هما: الدرافيديون، الآريون، ويعتبر الدرافيديون ثاني أكبر عرقيات الهند من حيث العدد ويصل عددهم إلى257 مليون أى حوالي25% من سكان الهند، ويسكن معظمهم في جنوب الهند، أما الهنود الآريون فيسكنون شمال الهند، ويبلغ عددهم أكثر من741 مليون نسمة أى نحو72% من الشعب الهندي، وهم أكبر عرقيات الهند وتوجد أيضاً عرقيات أخري في الهند لا تتعدي نسبتها3% من السكان وأهمها المنغوليون[1].

ويوجد في المجتمع الهندى العديد من اللغات التي تنتمي إلى عائلات لغوية مختلفة، ومنها اللغة الرئيسية الكبرى المعروفة بالهندية الآرية التي يتحدث بها 75٪ من الهنود، ويوجد حالياً ما يقارب 122 لغة رئيسية و 1599 لغات أخرى، وفي عام 2001 تم تسجيل 30 لغة رئيسية يتحدث بها أكثر من مليون نسمة في الهند، وظهر هذا التعدد في اللغات نتيجة الاتصال المتبادل بين كثير من الشعوب على مدى يزيد عن ثلاثة آلاف سنه، وتعتبر لغات الفارسية، والإنجليزية الأكثر انتشاراً في الجزء الشمالي من البلاد باعتبارها لغات مشتركة [2] .

المبحث الرابع البعد العلمى والتكنولوجى

يلعب التطور العلمى والتكنولوجى أهمية كبـــــــــــــــــرى فى مسيرة النهضة التى تجرى فى الهند، حتى تستطيع

تحقيق تطلعاتها وطموحاتها فى كافة المجالات، وقد أدركت الهند أهمية التقدم العلمى والتكنولوجى فى تحقيق التنمية .

[1] ياسمين حسين عباس : **التعددية الدينية والاستقرار السياسى فى الهند** (2007 – 2016)

http://democraticac.de//?p=34295

[2] إحسان العقلة : **كم لغة فى الهند**، 22 يوليو 2015

http://mawdoo3.com/D9%84%D9%87%D9%86%D8%AF

ومن المسلم به أن لدى الهند تاريخ طويل مثير للاهتمام فى مجال للتعليم، ويقدم التعليم الهندى نموذجاً للمنظومات التربوية المتميزة إذ استطاع أن ينتج كوادر بشرية مؤهلة من المهندسين والأطباء والعلماء، والذين استطاعوا أن يتفوقوا على نظرائهم من الصينيين واليابانيين .

وقد تبنت الحكومة الهندية منذ عام 1968 سياسة قومية بهدف تحسين نوعية الخدمة التعليمية، ووصولها إلى قطاعات عريضة من الجماهير، تلتزم الحكومة الهندية بموجب الدستور بالتعليم الإلزامي المجانى لكل أطفال الهند من سن 6 سنوات إلى سن 14 سنه، وعلى الأخص الأطفال الذين ينتمون إلى الفئات الفقيرة، وتقوم الحكومة الهندية بدعم كافة مراحل التعليم من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الثانوية بشكل مكثف [1] .

ويبلغ عدد المؤسسات التعليمية فى الهند 888 ألف مؤسسة، وبلغ عدد طلاب المرحلة الابتدائية فى البلاد 149,4 مليون طالب عام 2012 مسجلة بذلك أكبر دولة من حيث عدد طلاب المرحلة الابتدائية، ويمثل هذا العدد حوالى 82% من إجمالي عدد أطفال الهند [2] .

وبلغ إنفاق حكومة الهند على التعليم الحكومى 14,22 % من جملة الإنفاق الحكومى، ونحو 3,87 % من الناتج المحلى الإجمالى[3]، ولا يوجد موقع فى الهند إلا وتجد فيه معهدا أو حتى جامعة ، وتعتبر الهند ثانى أكبر نظام تعليمى فى العالم وذلك لوجود أكثر من 546 جامعة معتمدة و17 ألف كلية ومعهد، 19 ألف تخصص[4] وبالإضافة للكم الهائل من الجامعات، توجد مراكز عدة للأبحاث العلمية والصناعية منها " مركز بهابها " للأبحاث الذرية، المركز الهندى للأبحاث

[1] منال محمد عنتر زكى : **حركة الإصلاح والتحديث وتأثيرها على النظام التربوى بالمجتمع الهندى**، رسالة دكتوراه، جامعة الزقازيق، معهد البحوث والدراسات الأسيوية، 2009 ، ص 206 ، 207 .

[2] عبدالجليل زيد المرهون : **الهند فى عصر التحديات**، بعض المفاهيم الأساسية

www.alriadh.com/14910

[3] **الهند .. إحصاءات التعليم**

https://ar.actualitix.com/country/ind/ar-statistics-education-india.php

[4] **الدراسه فى الهند**

http://cratickseduc.com/ar/study-designation/php?id=34

الزراعية، المركز الهندى لأبحاث العلوم الاجتماعية، أما فى مجال أبحاث الفضاء فهناك عدة هيئات ومؤسسات تضم آلاف من العلماء والباحثين فى علوم الفضاء [1] .

والهند بها أضخم عدد من العلماء والمهندسين فى العالم، حيث يتخرج كل عام مليونان من الطلاب منهم 600 ألف مهندس جديد، ويوجد بالهند 16 معهدا تكنولوجيا وتعرف اختصارا بـ IITS (Indian Institutes of Technology) [2] .

وفى مجال البحث الطبى تحتل الهند المرتبة الثالثة عشر على مستوى العالم ، وفى الرياضيات تحتل المرتبة الثانية عشرة، وفى الكيمياء تحتل المرتبة الخامسة، ومنذ العام 2000 يرتفع الإنتاج البحثى الهندى سنويا[3] .

وطبقاً للتصنيف الأكاديمي لجامعات العالم، تصنيف (مؤسسة تايمز) للعام 2016 – 2017 بلغ عدد الجامعات الهندية ضمن أفضل جامعات العالم خمس جامعات[4] .

ويبدو هذا العدد من الجامعات الهندية ضمن تصنيف أفضل الجامعات العالمية، ضئيلاً للغاية ولا يتناسب مطلقاً مع العدد الهائل من الجامعات المنتشرة فى جميع أنحاء الهند، مما يستلزم قيام الهند بالعمل على الاهتمام بالأبحاث العلمية، ونشرها فى مجلات محكمة عالمية، وإتاحة الفرصة أمام أساتذتها وطلابها للإبتعاث إلى الجامعات العريقة الأمريكية والغربية للاستفادة من الإمكانات العلمية الهائلة فيها، وتبادل الخبرات مع هذه الجامعات .

وقد استطاعت الهند الدخول بقوة فى عمق ثورة التكنولوجيا، ويرجع التطور التكنولوجى فى الهند الى النظام التعليمى المتقدم، وساعد انتشار الجامعات والمعاهد التقنية المتخصصة على تخريج أعداد هائلة من إخصائى تقنية المعلومات .

---

[1] د . سناء الصادق : **زيارة علمية الى الهند** ، مجلة العربى العلمى ، العدد 17 ، مايو 2013 .

[2] أنجيلا ساينى : **أمة من العباقرة كيف تفرض العلوم الهندية هيمنتها على العالم** ، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب الكويت مارس 2015 ص 41 ، 42.

[3] **نفسه** ، ص 273 .

[4] **التصنيفات الجامعية وفقاً لمؤسسة تايمز للتعليم العالى 2016 – 2017**

https://hotcourses.ae/study/rankings/the _world_unversity.html

وتعد الهند أكبر وجهة فى العالم فى قطاع تقنية المعلومات، ويتولى هنود مراكز قيادية فى كبرى شركات الحاسوب وتقنية المعلومات منها " مايكروسوفت، وجوجل، وغيرها من الشركات العالمية فى السوق الهندية، وحقق العلماء الهنود فى البلدان الأجنبية الكثير من الانجازات فتكفى الإشارة إلى أن قائمة مائة مبتكر تحت سن 35 سنة نشرتها مجلة (تكنولوجى ريفيو) الصادرة عن معهد تكنولوجيا(ماسا شوستس) ضمت 9 من الشخصيات الهندية [1] .

وقد استطاعت الهند فى العقد الأخير جذب عدد كبير من الشركات الكبرى فى العالم حيث أنها تمثل القوة الكبر بعد الصين فى أسيا، و تحتضن الهند أكبر مراكز أبحاث لشركة جنرال اليكتريك خارج الولايات المتحدة الأمريكية موجودة فى ولاية بنغالور، ويضم 17 الف مهندس وعالم هندى، وكل رقيقة كمبيوتر لهاتف محمول من نوع نوكيا مصممة فى الهند[2] وقد تحولت مدينة بنغالور الهندية إلى معقل عالمى لصناعة تكنولوجيا المعلومات، واستوطنت فيا الشركات العالمية العاملة فى هذا المجال من شتى أنحاء العالم[3] .

وتعتبر الهند أكبر مصدر للبرمجيات بعد الولايات المتحدة الأمريكية، ويتم فيها تطوير حوالى 40% من البرمجيات المستخدمة فى الهواتف المحمولة، وتعتبر صناعة تقنية المعلومات إحدى القطاعات النشطة فى الاقتصاد الهندى، وتخطت عائدات هذا القطاع 100 مليار دولار، وجاءت الهند فى المرتبة الأولى كأسرع الأسواق نمواً فى منطقة أسيا والمحيط الهندى فى مجال استخدام تقنية المعلومات[4].

وحققت الصادرات من البرمجيات فى الهند فى السنوات العشر الماضية نمواً سنوياً مركباً يقدر بـ51% مما جعل صناع القرار يعتبرون بأن هذا القطاع هو بمثابة محرك النمو ومصدراً للتوظيف والعملة

---

[1] د . سعيد العيسائى : **التجربة الهندية وآفاق التنويع الاقتصادى** ، 7 يونيو 2017

www.omandaily.om/?p=429211

[2] على أل غراش : **الهند قوة عظمى قادمة .. خارج التخطيط العربى**، إيلاف، العدد 5079 ، 7 يناير 2017 .

[3] د . سيد محمد الداعور : **لماذا نجحت الهند وأخفق العرب فى تقنية المعلومات والبرمجيات**

www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/163.htm

[4] سمير برادان : **النهضة الاقتصادية الاسيوية .. أبرز الفرص المتاحة أمام اقتصاد الشرق الأوسط**
http://araa.ae/index.php.view=article&id=226p-2014-07-21=contect

الصعبة، وقد حققت شركات البرمجيات الهندية نمواً سريعاً وتوسعاً غير مسبوق فى التصدير (56)[1].

وقد تزايد حجم الطلب على البرامج الهندية بصورة واسعة حتى أنها تستخدم فى مختلف خدمات الطيران والبنوك وشركات التصنيع وأعمال الفضاء، والوحدات الترفيهية، ومعظم المستشفيات الأمريكية وصدرت الهند فى هذا القطاع الى 91 دولة بامتداد قارات العالم عام 2013[2] .

وتوفر هذه الصناعة فرص عمل مباشرة لنحو 2,8 مليون شخص، وفرص عمل غير مباشرة لنحو 8,9 مليون شخص فى الهند [3] .

وقد استطاعت الهند أن تكون منافساً قوياً للعديد من شركات التقنية العالمية مثل شركة (Tcs) وشركة (I–Flex) وشركة (Wipro) وشركة (Infosys) [4] .

والهند واحدة من ثلاثة دول فى العالم ببناء أجهزة الحاسوب العملاقة الخاصة بها، وتقوم بتطوير برمجيات 220 شركة من مجموع 500 شركة ضمن تصنيف شركة فورتشن، وتستضيف مراكز البحث الخاص بمائة شركة من مجموع 500 شركة مصنفة ضمن تصنيف مجلة فورتشن[5] .

وتدعم حكومة الهند الخبرة فى مجال تقنية المعلومات من خلال إنشاء مشروعات مبتكرة تهدف إلى حل الكثير من المسائل التنموية التى تواجهها، ومن أمثلة ذلك المشروع (أدهار) وهو مشروع قومى

---

[1] **الإستراتيجية الوطنية لصناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى الهند**

www.escwe.org/ar/case_study/

[2] سمير حنا : **إرادة التغيير .. الصناعة البرمجية الهندية نموذجاً**

www.kassioun.org/reports-and-opinions/item/229-2013-06-06-03-00-07

[3] **الهند تطور كبير استحقت به ثانى أكبر مصدر للبرمجيات فى العالم**، فبراير 2014

http://mobile.sabaq.org/efsde

[4] د . سعيد العيسائى : **التجربة الهندية وآفاق التنويع الاقتصادي**، 7 يونيو 2017

www.omandaily.om/?p=429211

[5] يونس مؤيد يونس : **ادوار القوى الأسيوية الكبرى فى التوازن الاستراتيجي فى أسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية**، الأكاديميون للنشر والتوزيع ، ص 129 .

لعمل بطاقات قومية لسكان الهند، وهناك أيضاً مشروع الكمبيوتر اللوحى منخفض التكلفة (أكاش) والذى تم إنتاجه وتوزيعه على تلاميذ المدارس فى مختلف أنحاء الهند، وتبلغ تكلفة الكمبيوتر 80 دولار[1] .

وتقوم شركات الحاسوب والبرمجيات الهندية بتأجير المبرمجين للدول والشركات فى الخارج، حيث تتعاقد كبريات الشركات العالمية مع شركات هندية لتجهيز برامج الحاسوب بما فيها الشركات الأمريكية والأوربية، وبهذا تفتح الهند آفاقاً جديدة فى هذه المجالات المتقدمة، واستطاعت الهند أن تظهر قوتها فى مجال صناعة مكونات الكمبيوتر من خلال تطوير حاسوب (برام بادما) وهو كمبيوتر عملاق يستطيع أن يقوم بتريليون عملية حسابية فى الثانية الواحدة وهو الأضخم فى منطقة أسيا ودول الباسيفيكى خارج الهند [2] .

وتعد الهند متقدمة فى مجال تكنولوجيا الفضاء، ولديها برنامجاً متقدماً فى مجال الاتصالات الفضائية، تم بناؤه بجهود الخبراء الهنود العاملين فى الوكالات الفضائية الأمريكية والأوربية[3].

وتمتلك الهند 18 قمراً صناعياً للاستخدامات التنموية، وأضافت الهند قمراً آخر للاستشعار عن بعد اختص بعمل الخرائط الجغرافية، وتجاوز عدد العاملين فى مراكز أبحاث الفضاء 16 ألف شخص، ولم تعد الهند من أهم عشر دول فى مجال صناعة الفضاء وإطلاق الأقمار الصناعية، بل أصبحت أكثرها تميزاً وخصوصية، ولهذا وجدنا العديد من الدول تتطلع إلى الهند مثل كوريا الجنوبية وبورما وتايلند وتطلب منها إنشاء مراكز لاستقبال معلومات تتصل بعلوم الفضاء [4] والهند ضمن البلدان الخمسة الأولى التى تسجل أكبر عدد من المشتركين فى الفيسبوك فى العالم [1] .

---

[1] **الهند تطور كبير استحقت به ثانى أكبر مصدر للبرمجيات فى العالم** ، فبراير 2014

http://mobile.sabaq.org/efsde

[2] د . سعيد العيسائى : **التجربة الهندية وآفاق التنويع الاقتصادي** ، 7 يونيو 2017

www.omandaily.om/?p=429211

[3] **المغتربون .. أبطال قصة نجاح وادى السيليكون فى الهند**

www.Sis.gov.eg/newvr/economy

[4] د . سعيد العيسائى : **التجربة الهندية وآفاق التنويع الاقتصادي** ، 7 يونيو 2017

الخاتمة

من العرض السابق يتضح مدى تمكن الهند من تحقيق انجازات على مختلف الأصعدة والمستويات مما مكنها لأن تكون الدولة الصاعدة وبقوة فى النظام الدولى، ولم يأتى ذلك من فراغ، بل جاء نتيجة تضافر عدة عوامل منها الإرادة السياسية، والاستغلال الأمثل لكل موارد الهند الطبيعة والاقتصادية والبشرية، والتصميم من جانب الشعب الهندى على أن تصبح بلده ضمن مصاف القوى الدولية الصاعدة .

وقد نجحت الهند فى بناء قوة اقتصادية كبيرة تنافس القوى الاقتصادية الكبرى فى العالم، بل وتضع نفسها فى مصاف هذه الدول، كما استطاعت أن تحقق لنفسها مكانة فى مجال البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات مستفيدة من عقول أبنائها وقدرها على تسويق هذه التكنولوجيا فى الدول الكبرى ومعظم دول العالم .

ولم تغفل الهند توظيف الثروة البشرية الكبيرة لديها، باعتبارها ثان أكبر دولة من حيث عدد السكان فى العالم بعد الصين، فى تحقيق التنمية فى جميع المجالات، فزيادة عدد السكان لم تمثل عقبة فى طريق تقدم الهند، بل على العكس مثل سكان الهند قوة دافعة للهند للتقدم والبناء والتنمية .

---

www.omandaily.om/?p=429211

[1] **تقرير التنمية البشرية** ، صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للعام 2013 ص 19 .

المحور الثالث

العلاقات الهندية مع القوى الكبرى الإقليمية والدولية

العلاقات الهندية الخليجية منذ استقلال الهند في عام 1947

د. علي عفيفي علي غازي

مدير تحرير مجلة رواق التاريخ والتراث

المقدمة

تعود العلاقات بين شعوب منطقة الخليج العربي وشبه القارة الهندية إلى عصور ما قبل التاريخ، وتُشكّل المصالح الاقتصادية الدافع الحصري وراء هذه العلاقات، إذ تدل الاكتشافات الأثرية في موانئ الخليج على قيام تبادل تجاري بينها وبين موانئ شبه القارة الهندية؛ بل تُشير إلى وجود تفاعلات ثقافية أثرت في العادات والتقاليد الاجتماعية، ولعل ذلك يقوم دليلًا على استقرار بعض التجار الهنود، مع أسرهم، في بعض الموانئ العربية، وهو ما أوجد تأثر في العمارة التقليدية أيضًا، إذ تتشابه بقايا بعض المباني التي عُثر عليها في بعض المناطق مع المباني الهندية القديمة. ويُعزز من هذه العلاقة كون الهند قريبة جغرافيًا وتاريخيًا من منطقة الخليج. ولعل استخدام الكثير من التجار والرحالة اليونان والرومان لطريق الخليج في أسفارهم إلى جنوب شرق أسيا والهند يقوم دليلًا على أهمية الخليج الإستراتيجية على طريق التبادل التجاري بين جنوب شرق أسيا وحضارات أوروبا القديمة[1].

يستمر تدفق نهر التجارة بين شبه القارة الهندية ومنطقة الخليج العربي بامتداد حقب التاريخ، وتُخلّف آثارًا على الجانبين من وجود عربي في الهند، ووجود هندي في الخليج، فمن المؤكد أن عرب الجاهلية كانوا يغشون سواحل الهند منذ ما قبل الإسلام، ويتعاطون التجارة مع أهلها، ويلعبون دور الوسطاء في نقل التجارة من وإلى شبه القارة الهندية. فلما أشرقت شمس الإسلام على شبه الجزيرة العربية امتد ضوءها إلى الملبار وأسلم حاكمها، وانتشر الإسلام في ربوع الهند والسند في عام 712م[2]، ويُعير الجغرافيون والرحالة العرب اهتمامًا خاصًا للرحلات والطرق منذ القرن التاسع الميلادي، فقاموا بأسفارهم إلى الهند، وكتبوا عنها الكثير في كتب المعاجم والبلدان والأسفار والرحلات، وأطلقوا عليها بلد "العجائب والغرائب"[3].

---

[1] من أشهر تلك الرحلات رحلة القائد نيرخس Nearchus، والتي قام بها في عام 325ق. م. مبحرًا بأمر من الإسكندر الأكبر من مصب نهر الهندوس مجاريًا ساحل مكران حتى الخليج العربي. دانيال بوتس: **الخليج العربي في العصور القديمة**، 2ج، إبراهيم خوري (ترجمة)، (أبو ظبي: المجمع الثقافي، 2003)، ج2، ص 655، 656.

[2] Sheila R. Canby: **Princes, Poets and Paladins, Islamic and Indian paintings from collection of Prince and princess Sadruddin Aga Khan**, (London: British Museum Press, 1999), p. 104.

[3] علي عفيفي علي غازي: **كتابات الرحالة مصدر تاريخي**، (الرياض: كتاب المجلة العربية 262، 1439هـ)، ص 21.

تزداد العلاقات التجارية بين الهند والعالم العربي والإسلامي عامة، والخليج العربي خاصة، منذ القرن السابع الميلادي، بعد أن ركب البحارة العرب المسلمون عُباب مياه الخليج العربي والمحيط الهندي، لتلعب موانئ الخليج دورًا محوريًا في تجارة العبور على طريق التجارة بين الشرق والغرب[1]. وتتوطد الصلات التجارية بين الهنود والعرب حتى أواخر القرن الخامس عشر الميلادي، الذي شهد الغزوات البرتغالية، وحاول العرب مواجهة المد البرتغالي بإبرام المعاهدات والاتفاقات التجارية مع حكام الهند؛ لأجل قصر التبادل التجاري على سفنهم فقط، وأحيانًا عسكريًا بالتصدي للسفن البرتغالية، التي جاءت تنافسهم في أرزاقهم[2]، فيما أُطلق عليه "أسطورة القرصنة العربية في الخليج"، تلك الأسطورة التي صنعها البرتغاليون، ثم أشاعها البريطانيون؛ ليظلوا يُسيطرون على تجارة ومقدرات المنطقة، ويُبرروا وجودهم المسلّح بها، ويفرضوا سيطرتهم وحمايتهم موانئها[3].

يترك الحكم العربي لشبه القارة الهندية آثارًا في أيديولوجيا أهلها، كما تأثر الهنود بالفن المعماري العربي، الذي اختلط بالفن الهندي بمرور الزمن، وأصبح له طابع خاص يتميز به عن الفنون الإسلامية الأخرى[4]. ويتردد التجار الهنود على موانئ الخليج العربي، يتاجرون في السلع والبضائع الهندية، واختار بعضهم الإقامة بها، واستوطنت أجناس هندية، منها: الزط[5]، والأساورة، والسيابحة، والأحامرة، والميد، والتكاكرة، والبهرة. وبحلول القرن الثامن عشر الميلاد يؤلف الهنود جالية تجارية كبيرة في الخليج، ويدل ذلك على أن الوجود الهندي كان سابق على الهيمنة البريطانية على شؤون الخليج العربي، والتي بدأت منذ سنة 1820، في أعقاب توقيع المعاهدة العامة للصلح مع مشيخات ساحل عُمان المتصالح، ومن ثم حُق للوجود الهندي في الخليج أن يزدهر في ظل الحماية البريطانية، التي شكلت غطاءً سياسيًا وعسكريًا[6].

---

[1] شوقي عبد القوي عثمان: **تجارة المحيط الهندي في عصر السيادة الإسلامية**، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1990)، ص 115 وما بعدها.

[2] غسان علي محمد الرمال: **صراع المسلمين مع البرتغاليين في البحر الأحمر خلال القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي**، رسالة ماجستير غير منشورة، (مكة المكرمة: جامعة الملك عبد العزيز كلية الدراسات الإسلامية، 1980)، ص 177-222.

[3] Sultan Muhammad Al-Qaasimi: **The Myth of Arab Piracy in the Gulf**, (New York: Croom Helm, 1986), p. 11.

[4] Stuart Welch: **India Art and Culture 1300-1900**, (New York: The Metropolitan Museum of Art, 1985), p. 450.

[5] تربط بعض المصادر بينهم وبين "الجات" في الهند. سيد سليمان الندوي: **العلاقات العربية الهندية**، أحمد محمد عبد الرحمن (ترجمة)، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2008)، ص 14؛ لوريمير ج. ج.: **السجل التاريخي للخليج وعمان وأواسط الجزيرة العربية**، الجغرافي، (لندن: دار غارنت للنشر، 1995)، ج7، ص 274.

[6] نورة محمد القاسمي: **الوجود الهندي في الخليج العربي 1820-1947**، (الشارقة: دائرة الثقافة والإعلام، 1996)، ص 57.

يخلق الوجود البريطاني في الخليج العربي وضعًا سياسيًا، وأمنًا واستقرارًا أوجد مناخًا مناسبًا لتطور العلاقات الهندية الخليجية، ولذلك وفدت أعداد كبيرة من الهندوس أو البانيان، الذين قاموا بأعمال مختلفة عن طبيعة الأعمال التي كان يقوم بها الخوجة أو اللوتيا والميناوية والبُهرة قبل أن يفرض البريطانيون حمايتهم على الخليج، إذ قاموا بدور الوكلاء التجاريين للشركات الأوروبية، وخاصة الإنجليزية، وقاموا بدور التجار في مختلف مناطق الخليج من مسقط جنوبًا إلى الكويت شمالًا، ولعبوا دور الرأسماليين في مشيخاته، ولعبوا دورًا مهمًا في اقتصاديات اللؤلؤ، فقد كانوا هم الطواويش (تجار اللؤلؤ)، وكانوا يقومون بإقراض أصحاب قوارب الغوص على اللؤلؤ قبل بدء موسم الصيد، وكان عليهم أن يُسددوا ما اقترضوه بعد نهاية الموسم، وقد اجتذبت تجارة اللؤلؤ العديد من التجار الهنود للعيش والاستقرار بمنطقة الخليج[1]، ومع أزمة الكساد الاقتصادي الكبير The Great Depression، لعام 1929، وظهور اللؤلؤ الصناعي المستزرع في اليابان، انهار عصر اللؤلؤ، وتقلّص نفوذ وثراء أمراء الهند وراجاته، الذين كانوا يستهلكون كميات وافرة منه.

تتغير ملامح اقتصاديات منطقة الخليج العربي مع اكتشاف البترول في العقد الرابع من القرن العشرين، إذ أحدث انقلابًا بالحياة العامة، وصرف الخليجيين عن مزاولة مهنة الغوص، وقد تضمنت بعض عقود امتيازات النفط نصوصًا تُشير إلى أفضلية استخدام الرعايا البريطانيين ومنهم الهنود، ومن ثم تسللوا إلى أعمال شركات التنقيب، والإدارات الحكومية في إمارات الخليج، التي بدأت تتبلور سياسيًا في أعقاب الحرب العالمية الثانية (1939-1945). كما يترتب على التحول الاقتصادي الذي طرأ على مجتمعات الخليج بروز طبقة عاملة جديدة وفدت من الهند للعمل في شركات البترول أو في الأعمال الحرفية كالخياطين والسباكين والحلاقين وغيرها.

ترجع الأسباب الرئيسة لاستمرار الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي، ليس فقط لاحتياطاتها الضخمة من النفط والغاز الطبيعي؛ بل لبزوغها كمحور عالمي للتجارة العالمية، والصعود الواضح للنفوذ الإيراني في العراق وأفغانستان، واستمرار التوترات بين إيران والولايات المتحدة وإسرائيل، ورغم ذلك حدثت تغيرات رئيسة وجذرية في النظام الأمني السائد في الخليج، وذلك مع وجود اتجاهات للهيمنة الإمبريالية، متمثلة في بريطانيا العظمى قبل عام 1971[2]، إلا أنه منذ هذا التاريخ ترتدي

[1] محمد حسن العيدروس: **دراسات في الخليج العربي**، (الكويت: دار الكتاب الحديث، 1999)، ص 162، 163.

[2] كانت حكومة لندن، وحكومة الهند البريطانية تنظران إلى منطقة الخليج العربي باعتبارها جزءًا من الإمبراطورية البريطانية، كونها مشيخات تخضع للحماية، وذلك في سبيل حماية الطرق المؤدية إلى الهند، وكان الهدف من وراء منع بريطانيا أي تدخل خارجي في المنطقة يتمثل جزئيًا في منع خصومها من إنشاء قاعدة بحرية في الخليج، لأن وجود مثل هذه القاعدة سيُشكّل تهديدًا خطيرًا للهند، وبعد اكتشاف النفط في المنطقة، أصبحت بريطانيا تعتمد على نفط الخليج، وأسهم هذا الاعتماد في اتخاذ بريطانيا قرارًا بالبقاء في منطقة الخليج بعد انسحابها من الهند في عام 1947.

الولايات المتحدة العباءة البريطانية باعتبارها القوة التي تُدير غرب آسيا، وتتنافس مع سياسة توازن القوى بعد تدخلها العسكري المباشر بداية من حرب الخليج الأولى عام 1991، ومرورًا بغزو العراق عام 2003، وتجعل الاستراتيجية الأمريكية النظام الأمني للخليج في الأونة الراهنة يقف على حافة التغيير، إلا أن ملامح هذا التغيير لن تتضح إلا بعد مُضي عدد من السنوات.

تتطور العلاقات الخليجية الهندية، بعد استقلال الهند في عام 1947، في إطار سعي الهند لأن تكون قوة عالمية سيكون لها تأثير في الساحتين الإقليمية والدولية من خلال بناء تحالفات جديدة، وإحياء الصداقات القديمة، وتحديدًا مع دول الخليج ذات التأثير الفعّال بالمنطقة والعالم. وتلاقى ذلك مع رغبة دول الخليج في تعظيم دورها الإقليمي والدولي، وهو ما تجلى من خلال بروز توجهات جديدة في السياسة الخارجية الخليجية، حيث اتجهت إلى تنويع علاقاتها مع القوى الدولية كروسيا والهند والصين. ولا يُمكننا فهم العلاقات الخليجية الهندية إلا بملاحظة عدد من المحددات الحاكمة لتلك العلاقة، ويتمثل أولها في الاحتياج الاستراتيجي، الذي ينبع من المصالح المتبادلة، والتي يرغب الطرفان في الحفاظ عليها، فعلى الجانب الهندي تبرز أهمية نفط الخليج، حيث تستورد الهند حوالي 50% من احتياجاتها النفطية، و63% من احتياجاتها من الغاز الطبيعي من دول الخليج[1].

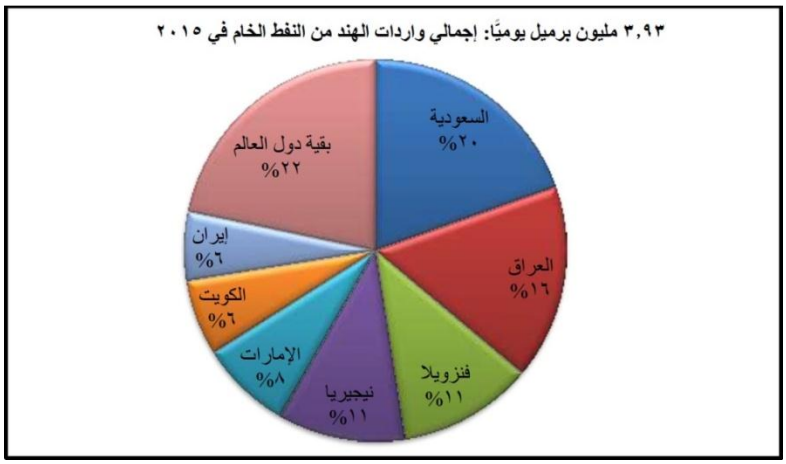

واردات الهند من النفط الخام عام 2015

James Onley: **Britain and the Gulf Sheikhdoms 1820-1971: The Politics of Protection**, (Doha: center for International and Regional Studies Georgetown University in Qatar, 2009), p. 21.

[1] عبد الله المدني: "النفط والعلاقات الخليجية الهندية"، **صحيفة الإتحاد**، (7 يوليو 2018)، https://www.alittihad.ae/WejhatArticle/99297/النفط-والعلاقات-الخليجية-الهندية

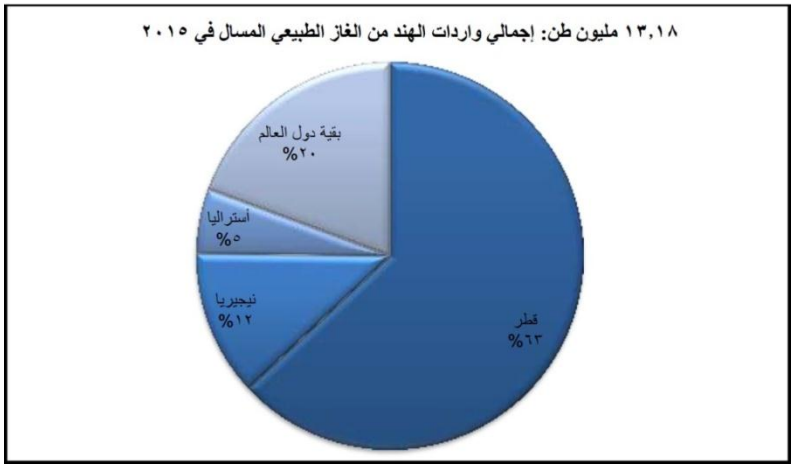

واردات الهند من الغاز الطبيعي عام 2015

المصدر/

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/04/160403103305878.html

تنظر هذه الورقة، وفق هذه الرؤية، في علاقات الهند مع الدول أعضاء مجلس التعاون الخليجي (السعودية، قطر، الكويت، الإمارات، البحرين، عُمان)، والتي سيشار إليها "دول الخليج"، بأبعادها السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والثقافة والعلمية والعسكرية والإنسانية، مبينة أبرز المراحل التي مرت بها، وأبرز وقائعها، وتُسلّط الضوء على إسهامات الجالية الهندية في ضوء الإمكانيات والفرص المتاحة للجانبين، وتختتم بالنظرة المستقبلية لأبعاد هذه العلاقات، وأهميتها لكلا الطرفين في العقود المقبلة، لاسيما في ظل رغبة الهند في تسريع ارتقائها إلى مستوى القوة العالمية، وطموحاتها المتوسعة في الشرق الأوسط، وحالة عدم الاستقرار في المنطقة، وتفاقم التعددية القطبية فيها، واهتمام دول الخليج المتزايد بإقامة شراكات جديدة، وتؤكد على أهمية هذه العلاقات، وهل الهند قادرة على الارتقاء بمصالحها بفعالية في الخليج؟ وكيف يستطيع صُناع القرار في دول الخليج العمل على تعزيز مصالحهم الاستراتيجية والأمنية في ما يتعلق بالهند؟

جذور العلاقات الهندية الخليجية

تمتد جذور العلاقات الهندية الخليجية إلى أعماق التاريخ، إذ تدل الحفريات والدراسات الأركيولوجية أن تاريخ ميلاد هذه العلاقات يعود إلى الألف الرابعة قبل الميلاد، وكان ذلك نتيجة للروابط التجارية التي جمعت بين حضارة وادي الإندوس وحضارة بلاد الرافدين، إذ كان موقع الخليج الجيوستراتيجي المتوسط بين هاتين الحضارتين سببًا في قيام تلك العلاقات، كما أن ازدهار حضارة دلمون في البحرين، وحضارة ماجان في عُمان، جعل من هذه الحضارات محطات للسفن التجارية المتنقلة بين الهند والعراق. وهكذا كانت المبادلات التجارية هي الأساس في نشوء العلاقات وتطورها.

يوثق الشعر الجاهلي لمعرفة العرب قبل الإسلام بالهند، واتصالهم بها، وتبادلهم المنتوجات معها، وأعجبوا ببضائعها من حرائر وبخور وطيب وأحجار كريمة ومعادن وتوابل. وقد بلغ إعجاب العرب بالهند أن أطلقوا على بناتهم اسم "هند"، ونسبوا سيوفهم إليها فسموها "المُهّند". ومنذ القرن السابع الميلادي مع موجات الفتح الإسلامي تزدهر الروابط التجارية بين العرب والهنود، بفضل قيام دولة إسلامية مترامية الأطراف شهدت حضارة عظيمة، وبالتالي تعززت حركة الاتصالات بين الهند والخليج. وبعد أن دانت الهند للدولة الإسلامية، ازدهرت العلاقات الثقافية والعلمية والفكرية والاجتماعية، وفي عهدي هارون الرشيد (766-809م) وابنه المأمون (786-833م)، انتقلت ثمار العلوم والإبداعات الهندية إلى العرب عبر ترجمتها إلى اللغة العربية، كذلك نشطت حركة الكشف الجغرافي والتدوين التاريخي، والتي دفعت عددًا من الرحالة والجغرافيين والمؤرخين العرب إلى أن يطئوا أرض الهند، فظهرت على أيديهم الكثير من الكتب العربية التي تصف بلاد الهند، وأوضاعها السياسية والاقتصادية، وعادات وتقاليد أهلها.

يصل البرتغاليون إلى الهند، في نهايات القرن الخامس عشر، فتشهد العلاقات الخليجية الهندية تراجعًا واضحًا بسبب بطش البرتغاليين وجشعهم، إلا أن تلك العلاقات تُبعث من ثباتها مرة أخرى مع بدايات القرن السابع عشر بعد أن تضطلع شركة الهند الشرقية البريطانية بدور في المنطقة[1]. وقد سيّرت الحكومة البريطانية الحملات العسكرية المتكررة على الخليج بحجة تأمين السلام والاستقرار في المياه المحاذية للهند، إلى أن كبَّلت المنطقة بمعاهدات في أواخر القرن التاسع عشر، الأمر الذي أضفى الصفة القانونية على الوجود البريطاني في الخليج، ومن ثم انتقلت إدارة الخليج إلى حكومة الهند البريطانية، وصارت القرارات المصيرية بشأنه تُتخَذ في كلكتا أو بومباي، وتنفَّذ عبر وكلاء إنجليز مقيمين. وأصبح جهازه الإداري تحت سيطرة موظفين مختارين من جهاز الخدمة المدنية في الهند[2]. وصارت العملات المتداولة فيه محصورة في الروبية الهندية، وطوابع البريد المستخدمة فيه هي الطوابع الهندية.

تلعب الهند، ما قبل الاستقلال، دورًا في منطقة الخليج، إذ استوعبت أسواقها إنتاج الخليج من اللؤلؤ، الذي كان مصدر الدخل الرئيس قبل اكتشاف النفط، وزودت أهل الخليج بكل مستلزماتهم المعيشية من غذاء وكساء ودواء. ولعل ما سهَّل الاعتماد التجاري الخليجي على الهند هو عملة التبادل المشتركة، والمتمثلة في الروبية الهندية. وترتب على هذا التبادل التجاري أن تأثر تجار الخليج العرب بالظواهر

[1] علي عبد الله فارس: **شركة الهند الشرقية البريطانية ودورها في تاريخ الخليج العربي**، (الشارقة: المسار للدراسات والاستشارات والنشر، 1997)، ص 99 وما بعدها.

[2] عبد العزيز عبد الغني إبراهيم: **حكومة الهند البريطانية والإدارة في الخليج العربي "دراسة وثائقية"**، (الرياض: دار المريخ للنشر، 1981)، ص 133 وما بعدها.

الحضارية، والقيم التنويرية الهندية، وكان من نتائج هذا أنْ تشكّلت الأندية الثقافية في الخليج، وظهرت بواكير الصحف متمثلة في صحيفة "البحرين" في مارس 1939 على يد الشاعر والمصلح وتاجر اللؤلؤ عبد الله الزائد، الذي يبدو أنه تأثر بما رآه من نشاط صحفي في الهند أثناء إقامته منفيًا هناك (1929-1932)، فقرر أن تكون لبلاده صحيفة، وقام بطبعها في مطبعة استوردها من الهند خاصة لذلك في عام 1934، إلا أنها توقفت نهائيًا في عام 1944[1]. كما برزت بومباي حتى نهاية الحرب الثانية كوجهة مفضلة لأبناء الأسر الخليجية الحاكمة، ولأبناء العائلات الموسرة من أجل التحصيل العلمي. ولهذا يدين حملة لواء التحديث والإصلاح في دول الخليج في بدايات القرن العشرين بعلومهم ومعارفهم للمدارس الهندية.

ترتب على تدفق النفط بدول الخليج العربي بكميات تجارية وتصديره، وما أحدثه من طفرة اقتصادية، وتغيرات اجتماعية وثقافية، أن قام بعض التجار الهنود بتأسيس بيوتات تجارية في الخليج لمواجهة المتطلبات المتزايدة على البضائع التقليدية، ورافق ذلك زيادة ملحوظة في أعداد الهنود من الفنين والتقنين العاملين في صناعة النفط، وآخرون كخدم وباعة وسواقين وخياطين وطباخين وحلاقين وغيرها، وتأثر المطبخ الخليجي بالمطبخ الهندي، فصارت الأطباق الهندية بمسمياتها "بريـاني"، "سمبوسة"، أطباقًا خليجية، وتأثرت نساء الخليج بمجوهرات الهنديات، وامتد التأثير الهندي إلى الأثاث والمفارش والوسائد والديكور، والمجالس الخليجية، والأشعار والأمثال الشعبية، وأناشيد الأطفال، وألعابهم وألغازهم، والموسيقى والغناء. وهكذا امتدت التأثيرات الهندية في عرب الخليج للحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتطعمت لهجات مواطني دول الخليج بالكثير من المفردات والعبارات ذات الأصول الهندية، الأمر الذي جعل الهند تحتل مكانًا بارزًا في موروثات الخليج الشعبية والاجتماعية والثقافية[2].

العلاقات السياسية والدبلوماسية

تشهد العلاقات السياسية والدبلوماسية بين الهند ودول الخليج العربية نموًا متزايدًا منذ استقلال الهند في 15 أغسطس 1947، إذ اعتمدت الهند مقاربة أيديولوجية لمنطقة الشرق الأوسط، دعمها فكر

[1] "حكاية الصحافة البحرينية من 1939 إلى ثورة 14 فبراير"، **مرآة البحرين**، (3 مايو 2012)،

http://bahrainmirror.com/news/4148.html

"عبد الله الزائد 1899-1945"، **معجم البابطين لشعراء العرب في القرنين التاسع عشر والعشرين**،

http://www.almoajam.org/poet_details.php?id=4246

عزة علي عزت: **الصحافة في دول الخليج العربي**، (بغداد: مركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج العربي، 1983)، ص 341-344.

[2] سعيد عكاشة: "العلاقات العربية الهندية: الآمال والتحديات"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 146، (أكتوبر 2001)، ص 68.

مكافحة الاستعمار، ودورها المركزي في حركة عدم الانحياز، واتباعها مبدأ الحياد في معظم القضايا العالمية، ولم تنظر نيودلهي إلى دول الخليج من منظور استراتيجي[1]، إلا أنه منذ عقد التسعينيات من القرن العشرين تبرز عوامل تُعزز مصالح الهند الاستراتيجية في الخليج، إذ يؤدي الاستثمار السياسي والاقتصادي المتنامي في تحقيق هدف الارتقاء إلى قمة الهرم العالمي بين الدول إلى تعزيز البُعد الاستراتيجي لاعتماد نيودلهي على موارد الطاقة الخليجية (النفط والغاز)، وقد تضاعف استهلاك الهند من الطاقة في الفترة (1990–2012) وغدت بحلول عام 2013 ثالث أكبر مستهلك للطاقة في العالم، وبحلول عام 2016 استوردت الهند أكثر من نصف وارداتها من النفط والغاز الطبيعي من دول الخليج[2]، وبالتالي يحتاج أمن الطاقة في الهند إلى علاقات سياسية جيدة مع دول الخليج، ومن ثم أصبحت جيوسياسية الطاقة "جزءًا لا يتجزأ من الأعمال اليومية في الهند"[3]. وإبان زيارة رئيس الوزراء الهندي إلى السعودية في شهر أبريل 2016 اتفق البلدان على تحويل طبيعة العلاقات من علاقة "مشتر وبائع" إلى شراكة حقيقية تركز على الاستثمارات والمشاريع المشتركة، والبحوث والتطوير، والتنقيب في الهند والسعودية بهدف دفع المشاركة الاستراتيجية والدفاعية[4].

يبرز تغير، لعله الأبرز، أثر في العلاقات بين الهند ودول الخليج، هو التعددية القطبية المتنامية بين القوى الخارجية المنخرطة في الشرق الأوسط. فبعد الهيمنة الأمريكية، تقلص دور الولايات المتحدة الأقليمي، نتيجة اكتفاء الولايات المتحدة الذاتي المتزايد من موارد الطاقة، لتعود روسيا إلى الساحة، بالتزامن مع بروز تأثير القوة الصاعدة المتزايدة نسبيًا وهي الصين، لأجل تأمين أسواقها التجارية ومصادر الطاقة، إذ تتفوق بكين على الولايات المتحدة في شراء النفط، في الوقت الذي تبقى فيه واشنطن عاجزة عن إيقاف التأثير الإقليمي المتزايد للقوى غير الغربية. ويحض هذا الانتقال من الأحادية القطبية إلى التعددية القطبية، الهند على تقوية علاقاتها مع دول الخليج لحماية مصالحها المباشرة، وكسب النفوذ لدى حكوماتها.

---

[1] Prithvi Ram Mudiam: **India and The Middle East**, (London: British Academic Press, 1994), p. 1, 2.

[2] U.S. Energy Information Administration (EIA): "Country Analysis Brief: India", (14 June 2016), http://www.eia.gov/beta/international/analysis_includes/countries_long/India/india.pdf

[3] Indrani Bagchi: "India Moving to the Centre of Global Energy Affairs", **Times of India**, (28 November 2015), http://timesofindia.indiatimes.com/india/India-moving-to-the-centre-of-global-energyaffairs/articleshow/49962339.cms

[4] Press Information Bureau: "India-Saudi Arabia Joint Statement During the Visit of Prime Minister to Saudi Arabia", **Government of India: Prime Minister's Office**, (4 April 2016),

http://pib.nic.in/newsite/PrintRelease.aspx?relid=138531

تمتلك الهند ثلاث ميزات بإمكان نيودلهي استغلالها في سبيل توطيد علاقاتها السياسية والدبلوماسية مع دول الخليج، وفق أسس إستراتيجي، فالهند تتمتع بقوة ناعمة كبيرة، إذ تحظى بصورة حميدة في نظر حكومات وشعوب المنطقة، باعتبارها موطن أكبر أعداد المسلمين في العالم، مما يُمهد الطريق أمام علاقات أقوى، كما أن الشتات الهندي في دول الخليج يمنح نيودلهي نفوذًا كبيرًا، فالهنود أكبر قوة عاملة أجنبية في دول الخليج، كما تتمتع الهند بعلاقات جيدة مع الداعم الأساس لهذه الدول، أي الولايات المتحدة الأمريكية، وتزيل العلاقات بين الهند والولايات المتحدة الحواجز التي تقف أمام التعاون الأمني مع دول الخليج. وأخيرًا بإمكان دول الخليج الاستفادة من علاقاتها بباكستان، بتشجيع التقارب الهندي الباكستاني، ومن هذه الزاوية تكتسب دول الخليج قيمة بالنسبة للهند بصفتها وسيط في مساعي السلام مع باكستان.

وتسهم الزيارات المتبادلة على مستوى كبار المسؤولين بين الهند ودول الخليج في تطوير العلاقات بينهم، وتوجد العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم بين دول الخليج والهند بهدف التبادل المشترك للأخبار وتبادل المحكوم عليهم، والتعاون التقني والفني، والتدريب الدبلوماسي، والتعاون الإذاعي والتليفزيوني، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والتعليم والتجارة والصناعة، والمجال الثقافي والفني والأدبي، والقانوني، والمصرفي، والتعاون في مجال النفط والغاز الطبيعي، والاستثمار والخدمات الجوية والأمن، وتطبيق القانون، والشباب والرياضة، والنقل الجوي وغير ذلك.

وهكذا، تعمد الهند إلى زيادة التعاون مع دول الخليج، رغبة منها في ضمان مصالحها بالمنطقة، إذ إن منطقة الخليج تدخل ضمن نطاق المصالح الحيوية للأمن القومي الهندي بحكم الجغرافيا السياسية، والروابط الاقتصادية والتاريخية والثقافية، التي تجمعها مع الهند، كما أن المنطقة ذات أهمية بالنسبة للهند باعتبارها سوقًا للمنتجات الهندية، ومصدرًا لجذب الاستثمارات إلى الهند، كما تعدّ منطقة الخليج من المناطق الجاذبة لأعداد ضخمة من العمالة الهندية، التي تُعدّ تحويلاتها أحد أهم مصادر الدخل القومي الهندي من النقد الأجنبي، وتمثل المنطقة المصدر الرئيس لتلبية احتياجات الهند من مصادر الطاقة؛ لاستمرار عجلة التنمية الاقتصادية.

العلاقات الاقتصادية

تعود العلاقات الاقتصادية بين الهند ودول الخليج إلى وقت مبكر، كما سبق الذكر، إذ كان التجار البانيان والخوجة يترددون على الخليج لشراء اللؤلؤ، السلعة الخليجية الوحيدة قبل تدفق النفط، وبعد استقلال الهند استمرت هذه العلاقات وتطورت؛ نظرًا لما تتمتع به الهند من مزايا اقتصادية لدول الخليج، ولما تتمتع به دول الخليج باعتبارها أهم مصدر للطاقة تحتاج إليه الهند. ولا تزال تتمتع الهند

ودول الخليج بعلاقات اقتصادية فريدة أسهمت في تشكيلها روابط اجتماعية وثقافية تاريخية، واتصالات مكثفة بين الشعبين العربي والهندي، وتجارة قوية يعود تاريخها إلى عدة قرون، كما سبقت الإشارة. وفي القرن الحادي والعشرين أصبح البُعد الاقتصادي من أهم جوانب تطوير العلاقات بين الدول نظرًا لتأثيره المباشر في سياستها وخططها الاستراتيجية. ولقد سعت الهند منذ بدايات القرن إلى تحسين علاقاتها مع المنطقة العربية والشرق الأوسط عامة، ومنطقة الخليج العربي خاصة، بحكم موقعها الجيوسياسي الاستراتيجي، وذلك بهدف إبراز ذاتها كقوة فاعلة ومؤثرة في المسرح الإقليمي والدولي.

تُعدّ دول الخليج العربي أكبر شريك تجاري للهند، حيث بلغت قيمة التبادل التجاري بينهما 120 مليار دولار، وتتصدر دولة الإمارات قائمة الشراكة الهندية الخليجية من حيث إجمالي الواردات الهندية إليها، وثاني أكبر وجهة لصادراتها، وتتصدر دولة قطر، التي تمتلك ثالث أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي، قائمة الشراكة الهندية الخليجية من حيث تصدير الغاز الطبيعي والمسال، وتُعدّ الهند سوقًا استهلاكيًا ضخمًا للمنتجات الخليجية، وخاصة النفط والصناعات البترولية والأسمدة.

ومن المرجح أن تسعى دول الخليج لتنويع شركاءها؛ بسبب العوامل الاقتصادية؛ فأسعار النفط لا تزال منخفضة، وآسيا تتحول إلى سوق تجارية أهم من الغرب الأوروبي وأمريكا، لذلك تسعى الدول الخليجية إلى تأمين التكافؤ بين التعاون الأمني والعلاقات الاقتصادية، ولاسيما أن إغراق الأسواق النفطية العالمية يزيد من أهمية المستوردين الأسيويين، ويتعزز هذا الاتجاه بسبب النمو الاقتصادي في الهند والصين، وزيادة تعويلها على واردات الطاقة بالتوازي مع انحفاض اعتماد الغرب على هذه الواردات، ويظهر حرص دول الخليج على تنويع الشركاء الاستراتيجيين جليًا من خلال استعدادها لغض الطرف عن خلافات حادة بشأن بعض القضايا الخلافية، إذ باتت تتقبل فكرة أن يُقيم شركاء جدد لها علاقات مع خصومها الإقليميين، ويتضح ذلك من سعي دول الخليج لتعزيز العلاقات مع الصين والهند على الرغم من مواقفهما بشأن سوريا وإيران. وعلى الرغم من الأهمية التي يمثلها كل طرف للآخر في تلك العلاقة فإنّ هناك بعض السلبيات التي شابت العلاقات بين دول الخليج والهند خلال مطلع التسعينيات؛ مثل موقف الهند من حرب الخليج الثانية الذي كان غامضًا إزاء الغزو العراقي للكويت، وموقف دول الخليج المنحاز لباكستان في قضية إقليم كشمير.

ترتبط دول الخليج بعلاقات اقتصادية وثيقة مع الهند، حيث تم التوقيع على العديد من الاتفاقيات في مختلف المجالات الاقتصادية المتعلقة بتنمية الاستثمارات المتبادلة، واتفاقيات أخرى في مجالات العمل والطاقة والصناعة والسياحة وغيرها، وتم إبرام اتفاقية إطارية للتعاون الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي وجمهورية الهند، لأجل تعزيز وتطوير وتنمية التعاون الاقتصادي بينهما، في نيودلهي بتاريخ 25 أغسطس 2004، وقعها الأمين العام لمجلس التعاون، ووزير التجارة والصناعة الهندي، تهدف إلى تشجيع التعاون الاقتصادي في مجالاته المختلفة، وتشجيع تبادل المعرفة والخبرات الفنية

اللازمة في تلك المجالات، وتسعى لتهيئة البيئة الملائمة لترسيخ التبادل التجاري من خلال تعزيز تبادل المعلومات الخاصة بالتجارة الخارجية، وتشجيع اتصالات قطاع الأعمال خاصة بين المؤسسات والهيئات المعنية بالتجارة الخارجية، والاهتمام بالتدريب ونقل التقنية، وذلك من أجل تشجيع التدفقات الرأسمالية بينهما، وقيام مشروعات استثمارية مشتركة، وتسهيل استثمارات المؤسسات والشركات في مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية والصناعية، وتشجيع تبادل زيارات الممثلين والوفود والبعثات الاقتصادية والتجارية والفنية بينهما، وتقديم التسهيلات والمساعدات اللازمة من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي.

التبادل التجاري بين الهند ودول الخليج (2006-2015)

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إجمالي التجارة (مليار دولار)	41.1	57.9	86.8	80.8	106.2	141.2	156.7	157.6	145.2	101.1
صادرات الهند (مليار دولار)	15.4	19.9	27.1	31.9	35.4	46.2	49.1	52.2	51.3	41.9
واردات الهند (مليار دولار)	25.7	38.1	59.7	48.9	70.7	95.0	107.6	105.4	93.9	59.1

المصدر/

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/04/160403103305878.html

يُشير الجدول السابق إلى أن السنوات الأخيرة تشهد ارتفاعًا كبيرًا في قيمة التبادل التجاري بين الهند ودول الخليج، إذ ارتفعت قيمة الصادرات السلعية، ومصادر الطاقة المصدرة للهند، كما ارتفعت قيمة الواردات السلعية والاستهلاكية من الهند، وتشهد الشراكة التجارية تطورًا كبيرًا، وتعد الهند من الدول العشر الأولى التي تصدر سلعًا لدول الخليج. وتتمثل الصادرات الهندية لدول الخليج في الآلات

والمعدات الكهربائية والمواد الغذائية والحديد والأسمنت وسلع أخرى، بينما تقتصر واردات الهند من دول الخليج على النفط الخام والغاز الطبيعي المسال والأسمدة الكيماوية.

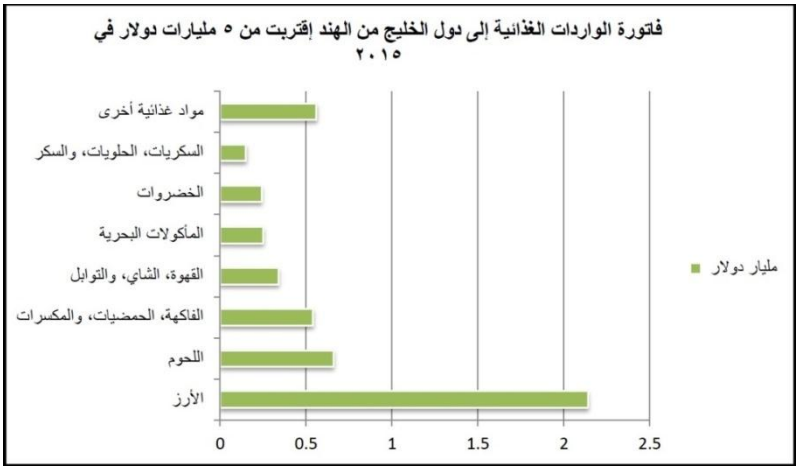

واردات دول الخليج من الهند في عام 2015

المصدر/

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/04/160403103305878.html

تقوم أجهزة الاستثمار في دول الخليج كذلك بالاستثمار في الهند في مجالات وأنشطة مختلفة ما بين العقارات والمصارف، وتجارة التجزئة، والبنية التحتية، والطاقة، وتكنولوجيا المعلومات، والإنشاءات، كما تقوم الشركات الهندية بتنفيذ العديد من المشاريع الكبرى في دول الخليج في مجالات البنية التحيتة والإنشاءات والمقاولات بما فيها الطرق والمطارات والموانئ والفنادق، بالإضافة إلى المشاريع المتعلقة بالنفط والغاز والأسمدة، ومشاريع الكهرباء والماء، وتجارة الذهب والمواد الغذائية، إضافة لوجود العديد من الشركات المشتركة التي تعمل في كافة المجالات.

تتعدى العلاقات الاقتصادية بين دول الخليج والهند مجال التبادل التجاري إلى العمالة الهندية الموجودة في دول الخليج، والتي تسهم في دفع عجلة التنمية فيها، ويصل عددها إلى ما يقارب السبعة ملايين عامل هندي تُناهز حوالاتهم النقدية، في عام 2015، الأربعين مليار دولار سنويًا[1]، ويُشكّل الهنود أكثرية نسبية في دول الخليج، فعلى سبيل المثال يعيش في السعودية ما يقارب ثلاثة ملايين هندي حتى سبتمبر 2015، ويقيم في الإمارات حوالي مليونين وستمائة ألف هندي، مما يشكل ثلاثين

[1] Kadira Pethiyagoda: "Modi Looks West," **Foreign Affairs**, (11 June 2015), https://www.foreignaffairs.com/articles/india/2015-06-11/modi-looks-west; MEA Secretary (East) Anil Wadhwa: "address at Second ORF-MEA West Asia Conference, New Delhi, 27 April 2015", http://mea.gov.in/Speeches-Statements.htm?dtl/25131/Addrerss+by+SecretaryEast+at+the+Inaugural+Section+of+Second+ORFMEA+West+Asia+Conference+in+New+Delhi+April+27+2015

بالمئة السكان المقيمين على أرضها[1]، ويوجد في قطر ما يقارب 650 ألف هندي يعملون في مختلف القطاعات لاسيما الخدمية والتجارية. ومن ثم يؤدي العمال الهنود دورًا أساسيًا في قدرة دول الخليج على استخراج مواردها من الطاقة وتصديرها، مما يقوي نفوذ الهند وموقفها الاستراتيجي في التفاوض مع دول الخليج، وقد اعتبرت جاسوانت سينغ Jaswant singh، وزيرة الشؤون الخارجية الهندية أن وجود عدد كبير من الهنود في منطقة الخليج، هو أكبر دليل على مستوى العلاقة الموجودة بين الأمتين: الهندية والعربية[2].

تبرز الأهمية السياسية للمغتربين الهنود في دول الخليج خلال زيارات كبار المسئولين الهنود إلى المنطقة، فرئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي Narendra Modi لدى زيارته لدولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2015 وجه خطابًا إلى 50 ألف مغترب هندي في دبي[3]. والتقت وزيرة الشؤون الخارجية سوشما سواراج Sushma Swaraj، بمجتمعات الشتات في الإمارات والبحرين وعمان لمناقشة طريقة التعامل معهم، وأشارت إلى أن رفاهية المواطنين الهنود المقيمين بالخارج، خاصة في دول الخليج تتصدر سلم أولويات الحكومة الهندية[4]. وإن كانت نيودلهي تنوي حماية الشتات، وضمان مصالحها طويلة الأجل في دول الخليج، فإنه يتوجب عليها توظيف الموارد على المدى القصير لتعزيز الاستقرار الإقليمي، لأن ذلك يشمل تدعيم نفوذها الاستراتيجي من خلال زيادة الجهود الدبلوماسية والوجود العسكري. وتزخر البيانات المشتركة الصادرة أثناء زيارات رئيس الوزراء الهندي مودي إلى السعودية والإمارات بوعود التعاون ضد الإرهاب[5]، وتُشكّل هذه المسألة نقطة تقاطع أساسية نظرًا إلى أن المتطرفين في الشرق الأوسط يقدمون الإلهام الأيديولوجي والدعم اللوجستي

---

[1] "Indian Warships in Saudi Arabia on Bilateral Visit", **New Indian Express**, (11 September 2015), http://www.newindianexpress.com/nation/2015/sep/11/Indian-Warships-in-Saudi-Arabia-on-Bilateral-Visit-812909.html

[2] "حوار مع وزيرة خارجية الهند جاسوانت سينغ"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 146، (أكتوبر 2001)، ص 82.

[3] Amit Chaturvedi: "PM Modi to Address 50,000 Indians in Dubai at 9.30 pm: 10 Developments," **NDTV**, (17 August 2015), http://www.ndtv.com/cheat-sheet/in-dubai-tonight-pm-modi-has-a-date-with-50-000-nris-10-developments-1207999; "50,000 to Jostle in 32,000-capacity Dubai Stadium for PM's Address", **Hindustan Times**, (17 August 2015), http://www.hindustantimes.com/india/50-000-to-jostlein-32-000-capacity-dubai-stadium-for-pm-s-address/story-ukeWY9CRsLfeHcLh6KSanL.html

[4] "Sushma Swaraj Says Welfare of Expatriates Is Priority", **Madhyamam**, (12 November 2014),

http://www.madhyamam.com/en/national/2014/nov/12/sushma-swaraj-says-welfare-expatriates-priority

[5] Press Information Bureau: "India-Saudi Arabia Joint Statement During the Visit of Prime Minister to Saudi Arabia". **Government of India: Prime Minister's Office**, (4 April 2016),

http://pib.nic.in/newsite/PrintRelease.aspx?relid=138531

للجهات المتحالفة في الهند، ومن أجل التصدي للإرهاب والجرائم الأخرى العابرة للحدود، على غرار القرصنة وتجارة الأسلحة غير المشروعة، فإنه يتوجب على الهند أن تبني علاقات أمنية قوية مع دول الخليج[1].

العلاقات العسكرية

تشكل منطقة الخليج العربي أحد الأجزاء الأكثر استراتيجية في الممرات الملاحية، التي تعبر من خلالها إمدادات الطاقة وغيرها من السلع بين آسيا وأوروبا، ولهذا زارت البحرية الهندية موانئ دول الخليج أكثر من مرة، وأجرت مناورات مشتركة مع القوات البحرية الخليجية، فمنذ عام 1993 تجري الهند وسلطنة عمان تدريبات بحرية ثنائية (نسيم البحر)، تشمل مجموعة متنوعة من التفاعلات المهنية والاجتماعية والرياضية والمؤتمرات إلى جانب عمليات للملاحة وتدريبات مشتركة عن مكافحة القرصنة وعمليات الطيران[2]. واتفقت الهند والسعودية على ترسيخ التعاون من أجل تعزيز الأمن البحري خلال زيارة رئيس الوزراء الهندي مودي في عام 2016. بيد أن الخطاب الذي انبثق عن زيارات مودي الأخيرة إلى السعودية والإمارات يشير إلى تغير في الاتجاه، فقد ركزت النقاط الخمسة الأولى المتعلقة بالسياسات في بيان الهند والسعودية المشترك على العلاقات الاستراتيجية والدفاعية، وتم الاعتراف بالترابط بين استقرار منطقة الخليج وأمنها وشبه القارة الهندية، ودعا البيان إلى ترسيخ المشاركة الاستراتيجية، وتكثيف التعاون في مجال الدفاع من خلال إجراء مناورات عسكرية مشتركة، وتبادل الزيارات بين العسكريين والخبراء في الشؤون العسكرية[3]. بالإضافة إلى ذلك عندما حضرت وزيرة الشؤون الخارجية سواراج الاجتماع الوزاري الأول لمنتدى التعاون العربي الهندي في عام

---

[1] Samir Pradhan: "Forging the India–Gulf Alliance", **India & Global Affairs** 1, no.4 (Fall 2008), pp.. 32–38.

[2] **The Economic** "Maritime cooperation: India and Oman conduct bilateral naval exercise "Naseem Al Bahr", **Times**, (18 July 2016), https://economictimes.indiatimes.com/news/defence/maritime-cooperation-india-and-oman-conduct-bilateral-naval-exercise-naseem-al-bahr/articleshow/50683967.cms;

"الهند وعمان تبدآن تدريبات بحرية سنوية"، **صحيفة الآن الإليكترونية**، (22 يناير 2016)"،

https://www.alaan.cc/article/239567/#.WoL25q6WbIU

[3] Press Information Bureau: "India–Saudi Arabia Joint Statement During the Visit of Prime Minister to Saudi Arabia," **Government of India: Prime Minister's Office**, (4 April 2016),

http://pib.nic.in/newsite/PrintRelease.aspx?relid=138531

2016 في البحرين تطرقت إلى ضرورة التعاون في مكافحة الإرهاب، ووصفتها "بنقطة تحول في العلاقات العربية الهندية"[1].

وتبرز بعض القيود في التعاون العسكري بين الهند ودول الخليج، بسبب موارد الهند المحدودة، إذ يجب على نيودلهي مثلًا تحديث معداتها العسكرية المتقادمة، في الوقت الذي يقضي التقليد الأيديولجي المرتكز على عدم الانحياز الذي تعتنقه السياسة الخارجية الهندية إلى إثارة بعض المخاوف من التقرب العسكري من دول الخليج، إذ تشهد العلاقات بين الهند وإسرائيل نموًا كبيرًا، فقد اشترت الهند أسلحة إسرائيلية بقيمة 622 مليون دولار منذ انتخاب مودي، وتعمل جماعات الضغط الهندية والإسرائيلية معًا في الولايات المتحدة لتمرير بعض المصالح المتبادلة، مثل إقناع واشنطن بالسماح لتل أبيب ببيع منظومة تضم تكنولوجيا أمريكية إلى نيودلهي[2]. ومن ثم تقف العلاقة الأمنية المزدهرة بين الهند وإسرائيل عائقًا أمام رغبة الدول العربية عامة، ودول الخليج خاصة، في تعزيز علاقاتها مع الهند عامة، والتعاون العسكري خاصة[3].

وتكتسب دول الخليج قيمة بالنسبة إلى الهند بصفتها وسيطة في مساعي السلام مع باكستان، فمثلا أدت السعودية في حرب "كارجيل"، التي نشبت في كشمير عام 1999 دورًا ملحوظًا في إقناع باكستان بالتراجع، إذ ساعد السفير السعودي في الولايات المتحدة، الأمير بندر بن سلطان، وبدعم من عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية (2005-2015)، الذي كان آنذاك وليًا للعهد، إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون (1993-2001) على إقناع نواز شريف، رئيس الوزراء الباكستاني (1997-1999) بسحب القوات الباكستانية[4].

ويُمكن لدول الخليج أن تُجري حوارات استراتيجية مع مسؤولين أمنيين هنود، وترفع مستوى التبادلات الدفاعية الراهنة، وتوسع المناورات وبرامج التدريب العسكرية المشتركة، وتعزز الروابط بين البحريتين: الهندية والخليجية، وإجراء ترتيبات لصيانة المعدات العسكرية، وزيادة التجارة

---

[1] "India-Arab League Vow to Check Terror, Funding Sources". **The Hindu**, (24 January 2016), http://www.thehindu.com/news/national/external-affairs-minister-sushma-swaraj-twoday-visit-to-bahrainwe-must-delink-religion-from-terror-sushma-swaraj/article8147869.ece

[2] Kadira Pethiyagoda:"How India Can Maintain Its Delicate Israel-Palestine Balancing Act", **The Daily**, (26 October 2015), http://www.dailyo.in/politics/israel-palestine-narendra-modi-pranabmukherjee-middle-east-arabs-bihar-polls-muslims/story/1/6989.html

[3] عصام عبد الغفور: "العلاقات الهندية الإسرائيلية وأثرها على الأمن العربي"، **مجلة جامعة تكريت للعلوم**، المجلد 19، العدد 2، (شباط 2012)، ص 346-371.

[4] Bruce Riedel: **American Diplomacy and the 1999 Kargil Summit at Blair House**, (Pennsylvania: Center for the Advanced Study of India, Policy Paper Series, 2002), p. 8.

بمعدات مماثلة، ومن شأن هذه الإجراءات أن تدعم الصناعة الدفاعية الصاعدة في الهند. وأن تجعل تطلعات نيودلهي في أنحاء المحيط الهندي من دول الخليج شريكًا طبيعيًا لها في مجال التعاون البحري، وإجراء مناورات وتدريبات دورية مشتركة لأسلحة البحر والجو والبر والقوات الخاصة، والتعاون بشأن الأمن السيبراني والصناعة الدفاعية الهندية، والتركيز على مكافحة الإرهاب والتطرف. فضلا عن أن تطوير الهند لقدراتها النووية التي تعد بمثابة صك تأمين من وجهة نظرها ضد إمكانية حدوث ظروف غير مؤاتية في المستقبل. كذلك تنبع أهمية الهند من كونها تشكل قوة إقليمية في منطقة جنوب آسيا، التي تُعدّ من المناطق شديدة الخطورة على المستوى العالمي، الأمر الذي يُعطيها دورًا بارزًا على المسرح الأمني في المنطقة، لاسيما وأن التفجيرات النووية التي أجرتها في عام 1998 قد غيرت من مكانتها الإستراتيجية على المستوى الإقليمي، كما أضحت القوى العظمى تنظر إليها باعتبارها عنصر استقرار في المنطقة.

العلاقات الثقافية والعلمية

يلعب العرب دورًا حيويًا في القرون الوسطى؛ إذ بنو حضارة استوعبت الأفضل من الشرق والغرب، وأخذ العرب الأرقام عن الهنود في جملة ما أخذوه من العلوم الرياضية كالتنجيم والهيأة ونحوهما في أواسط القرن الثاني للهجرة، وأول من شرحها من المسلمين هو أبو جعفر محمد الخوارزمي (781–850م) في القرن التاسع الميلادي، ثم شاعت بين المسلمين في دواوينهم ومؤلفتهم. وكان للعرب والمسلمين تأثير كبير على تدوين التاريخ الهندي، وخاصة كتب "الطبقات" التي تدون تاريخ الأشخاص وفق الترتيب الزمني، وشاع هذا الأسلوب في الهند، وراج عند المؤرخين الهنود في عصر السلاطين والمغول، واكتفوا بأسلوب ابن هشام والطبري فعالجوا في تاريخ الهند موضوع الحروب والغزوات أكثر من معالجة قضايا السلام والحضارة[1]. وكان تأثير اللغة العربية في اللغات الهندية مباشرة أو بواسطة اللغة الفارسية، التي كانت لغة البلاط في زمن حكم سلالة الملوك المسلمين على الهند، والتي كانت عربية الفحوى استمدت غناها وخصوبتها من العربية، النابعة من المرجعية الإسلامية الأصيلة نتيجة لتأثر الفرس بالإسلام دينًا وثقافة وحضارة[2].

تهتم الثقافة في الخليج بالتعرف على نظيرتها في الهند، ففي حقل الترجمة نقل مشروع "كلمة" التابع لهيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة الكثير من العناوين المعنية بالثقافة الهندية إلى اللغة العربية، وكذلك دشن في عام 2012 سلسلة من الكتب الصادرة باللغة العربية والهندية والأوردية في المركز الثقافي

[1] عبد صالح محمد علي الفراجي: **تدوين التاريخ الإسلامي في شبه القارة الهندية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، (الأنبار:كلية الآداب جامعة الأنبار، 2012)، ص 70–76.

[2] سيد محمد منور نينار: **تأثير اللغة العربية في لغات الهند**، قاضي عبد الرشيد الندوي (ترجمة)، (الدوحة: وزارة الثقافة والفنون والتراث، 2011)، ص 11.

الهندي العربي في نيودلهي، وذلك ضمن إطار الاحتفاء باليوم العالمي للغة العربية، وترجم مشروع "قلم" التابع كذلك لهيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة عدة إصدارات إماراتية إلى اللغتين الهندية والأوردية[1].

يزور المملكة العربية السعودية كل عام أكثر من 170 ألف هندي لأداء فريضة الحج، كما يزورها آخرون لآداء العمرة، كل هذه الزيارات تركت تأثيرًا قويًا في التفاعلات الثقافية والدينية بين البلدين[2]. وبتاريخ 9 أبريل 2012 تم توقيع اتفاقية التعاون الثقافي بين قطر والهند، بموجبها يتم تبادل الفنانين الذين يشتركون في عروض فنية في المناسبات المختلفة، وكذلك تم تنظيم معرض الصور للآثار الإسلامية الهندية من قبل الشعب القطري شهري سبتمبر وأكتوبر 2014، ويتم عرض بعض الأفلام الهندية والوثائقية في مهرجان الدوحة السينمائي السنوي[3].

العلاقات الإنسانية

تحولت الهند من دولة فقيرة تتلقى المساعدات الخارجية إلى دولة مانحة متقدمة، إذ تقدم مساعدات إنسانية بقيمة 56,5 مليون دولارًا منذ عام 2005، وتذهب غالبية المساعدات المقدمة إلى دول جنوب شرق آسيا، وعلى الرغم من كون الهند مانحة إلا أنها ثامن أكبر متلق للمساعدات الإنمائية الرسمية خلال عام 2008، والرابعة بشكل عام خلال الفترة من 1995 وحتى عام 2009[4].

تقوم دول الخليج العربي في إطار العلاقات مع الهند بتقديم المساعدات الإنسانية المادية والعينية في سبيل التخفيف من الكوارث التي تصيب الهند، وتتسبب في أضرار مادية ومعنوية، وتقوم بمثل هذه الجهود الجمعيات الخيرية والإنسانية في ظل إشراف الحكومات والدول.

تقوم المنظمات الخيرية غير الحكومية، والموجودة في كل دول الخليج، بتقديم المساعدات للهند، وتنفذ مشاريع إنسانية في مناحي متعددة في الثقافة والتعليم والمياه والإيواء والخدمات الاجتماعية والمشاريع الصحية والمشاريع المدرة للدخل والكفالات والرعايات لاجتماعية. وتقوم الجمعيات الإنسانية في إطار الأنشطة الإغاثية بتوزيع المساعدات العاجلة لصالح متضرري الفيضانات في شمال الهند، وتشمل هذه المساعدات طرودًا غذائية تحوي أهم المواد الأساسية التي تحتاجها الأسر المستهدفة، كما تشمل معدات منزلية وإسعافات أولية، ومواد غذائية، بالإضافة إلى معدات الطبخ والشمع وغيرها.

---

[1] عثمان حسن: "الإمارات والهند نموذج للحوار الحضاري الخلاق"، **صحيفة الخليج**، العدد 13244، (23 أغسطس 2015)، ص 15.

[2] farah Naaz Gauri: "Indo– Saudi trade relatio", **Arabian journal of business and management review**, Vol. 1, No.2 (2013), p. 50.

[3] حسن بن إبراهيم المهندي: **العلاقات القطرية الهندية**، (الدوحة: المعهد الدبلوماسي، 2015)، ص 59.

[4] المهندي: **العلاقات القطرية الهندية**، ص 36، 37.

الآفاق المستقبلية

ستؤدي العلاقات بين دول الخليج والهند دورًا أساسيًا لكلا الطرفين في العقود المقبلة، إذ تبرز في الآونة الأخيرة عوامل متعددة تدفع نيودلهي إلى النظر في الجوانب الاستراتيجية لهذه العلاقات، إذ أدى اهتمام نيودلهي المتزايد بالارتقاء نحو قمة الهرم العالمي في المجال السياسي والاقتصادي إلى توسع البعد الإستراتيجي لاعتمادها على موارد الطاقة من دول الخليج، فحاجات الهند إلى الطاقة في تفاقم متزايد، وباتت تستورد أكثر من نصف وارداتها من النفط والغاز الطبيعي من دول الخليج، كما أن الزيادة التي تشهدها تجارة الهند العالمية تعطي زخمًا جديدًا للتعاون مع دول الخليج، التي تتميز بموقع جيو استراتيجي وجيو سياسي واقتصادي كبير للقوى الدولية نظرًا للممرات المائية المهمة في المنطقة، وأيضًا باعتبارها مخزوناً للطاقة، فضلًا عن المكانة الاقتصادية التي باتت تحتلها في المنطقة العربية والشرق الأوسط.

بيد أن منطقة الشرق الأوسط تشهد حالة من عدم الاستقرار مما يعرض إمدادات الهند بالطاقة إلى تهديد خطير، بالإضافة إلى التعددية القطبية المتنامية بين القوى الخارجية المنخرطة في الشرق الأوسط، فالولايات المتحدة في طور تحجيم دورها الإقليمي، في حين تعود روسيا إلى المنطقة بزخم. ويجري كل ذلك في وقت تتنامى فيه أهمية الصين بشكل مستمر، وتجعل هذه التغييرات من الصعب التنبؤ بما سيجري في المرحلة المقبلة، ولكن المؤكد أنه سيحض الهند على تعزيز انخراطها في دول الخليج لحماية مصالحها الاقتصادية، كما أن هذه التغييرات دفعت دول الخليج للسعي لتأسيس شراكات استراتيجية مع قوى غير الولايات المتحدة، وهو ما أدى إلى تعميق العلاقات الهندية الخليجية.

وسيؤدي التزام نيودلهي بتعزيز علاقاتها مع دول الخليج، في المستقبل، إلى علاقات هندية خليجية أقوى، ولكن نظرًا إلى محدودية الإمكانيات التي تتسم بها عملية صنع السياسة الخارجية الهندية، فسيكون على دول الخليج أن تأخذ زمام المبادرة، بإبراز مجالات الاهتمام المشترك، وبإمكان دول الخليج تشجيع الهند على الإضطلاع بدور أكبر في تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط، كما أن وضع موارد الطاقة المتغير سيؤمن فرصًا إضافية للتعاون عبر استخدام الموارد البشرية الهندية ورأس المال الخليجي. وبإمكان الهند الاستفادة من موقعها كصديق لكل من روسيا والولايات المتحدة وهما القوتان الأكثر نفوذًا في الشرق الأوسط لتعزيز نفوذها بين دول الخليج، وباستطاعة الهند أن تسعى لتعزيز نفوذها من خلال الاضطلاع بدور وسيط جديد محايد لتأمين التقارب والمصالحة بين دول الخليج وإيران، أو حتى إسرائيل[1].

[1] تحتفظ الهند بعلاقات قوية مع إيران وإسرائيل؛ بل وصل التعاون في المجال العسكري بينها وبين إيران إلى "استضافة إيران للمدمرتين الهنديتين "غانغا أف 22" و"تريكند أف 51" لإجراء تمرين بحري مشترك". ظافر محمد العجمي: "غياب ثقافة العلاقات الخليجية الهندية"، **صحيفة العرب**، (1 يونيو 2016)، http://m.alarab.qa/Story/873965. كما وصلت العلاقات الهندية الإسرائيلية إلى مرحلة التحالف

وتوجد عوائق سياسية اجتماعيه تواجه تطور العلاقات الخليجية الهندية، يُمكن تلخيص أبرزها في: التوترات والحروب الهندية الباكستانية، والتوترات الطائفية الهندوسية الإسلامية، واشتعال التوترات السياسية والعسكرية في منطقة الخليج لأي سبب مما يؤدي إلى التأثير سلبيًا في حركة العلاقات الاقتصادية الخارجية لدول الخليج، وإلى تحميلها بنفقات نقل وتأمين أعلى كثيرًا من الأوقات العادية. وهناك أيضًا المخاطر المتعلقة بالهوية الحضارية والثقافية للبلدان العربية في الخليج، والتي تتعرض لتهديدات جدية في ظل كثافة أعداد العاملين الهنود فيها، مما يستوجب تقليص الاعتماد على هذه العمالة رغم رخص أجورها؛ وذلك حفاظًا على اللغة العربية والهوية الاجتماعية والثقافية، ومنظومة العادات والتقاليد والقيم[1].

تجبر المصالح والتحديات المشتركة بين الهند ودول الخليج على تجاوز العوائق سالفة الذكر؛ فتعزيز الهند لنفوذها في الخليج يُمكن أن يزودها بأمن إضافي في مجال الطاقة، ويفتح أمامها بوابة دبلوماسية أوسع إزاء الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وليس أمام الهند من خيار بديل لذلك؛ حيث إن أي انقطاع لإمدادات النفط من الخليج سيؤدي إلى عواقب كارثية على الاقتصاد الهندي. ولدى دول الخليج بدورها حوافز قوية تدفعها إلى تعزيز علاقاتها مع الهند، فإلى جانب الحصول على الدعم السياسي الهندي لها في قضايا مهمة بالنسبة إليها، فإنها تحتاج أيضًا إلى بناء علاقة أمنية مع الهند، ووضع إطار للتعاون العسكري مع نيودلهي يُمكن أن يكون واسع الأثر والمدى؛ ذلك أنه ينطوي على إمكانية التوسع من التبادل الروتيني للمعلومات الاستخباراتية، إلى القيام بمناورات بحرية مشتركة، وإلى إبرام عقود كبيرة في مجال الدفاع، وسيوفر هذا التعاون لدول الخليج توازنًا فاعلًا ضد أي تهديد من إيران، التي تسعى لتُصبح قوة إقليمية بتطوير برامجها النووية، ويُمكن للهند أن تلعب دور الوسيط والموازن في العلاقات بين دول الخليج وإيران؛ فالهند تحتفظ بروابط قوية مع طهران، التي ترى أن سياستها الأمنية الإقليمية تتأثر بشكل مباشر بالمواقف والنوايا الخليجية على المستوى الدبلوماسي، كما

الإستراتيجي بعد أن كانت العلاقات بينهما تشوبها القطيعة والفتور حتى عام 1992، حين أعلن ناراسيما را Narasimha Rao رئيس ووزراء الهند (1991–1996)، إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين الهند وإسرائيل وتبادلت الدولتان السفراء، ووصلت في عام 2017 إلى قيام رئيس الوزراء الهندي مودي بزيارة إلى الهند وصفها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتياهو بالتاريخية. ريم يوسف الحرمي: "مستقبل العلاقات الهندية الإسرائيلية"، **صحيفة الشرق**، (18 يناير 2018)،

https://www.al-sharq.com/opinion/18/01/2018/مستقبل-العلاقات-الهندية-الإسرائيلية

"الهند وإسرائيل من قطيعة لتحالف استراتيجي"، **الجزيرة نت**، (14 يناير 2018)،

http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2018/1/14/الهند-وإسرائيل-من-قطيعة-لتحالف-إستراتيجي

[1] حسن الخياط: **السكان والعمالة في دول مجلس التعاون الخليجي**، (الدوحة: مركز الوثائق والدراسات الإنسانية بجامعة قطر ، 2000)، ص 323-338.

أنه لا يُمكن بحث مستقبل العلاقات الإيرانية مع جيرانها في منطقة الخليج من دون أخذ علاقتها مع الولايات المتحدة في الإعتبار[1].

ولتعزيز العلاقات بين الجانبين فإن دول الخليج بحاجة إلى تفعيل الشراكة مع الهند. وينبغي ألا يقتصر ذلك على القضايا التقليدية؛ بل يجب فتح حوار يستكشف مجالات جديدة في علاقات الطرفين، وفقًا لمحورين يدور أولهما حول سُبل تفعيل ما هو قائم فعليًا من أشكال التعاون الاقتصادي والسياسي بين الطرفين، وهو ما قد يتطلب انضمام دول الخليج، ولو كشركاء في الحوار، إلى رابطة الدول المطلة على المحيط الهندي للتعاون الإقليمي، والتي تضم في عضويتها الهند، كما تضم من الجانب الخليجي سلطنة عمان والإمارات. أما المحور الآخر فيدور حول السُبل الملائمة لفتح آفاق تعاون أوسع بين الطرفين حول القضايا والتحديات الأمنية المطروحة على أجندة العلاقات الدولية.

وبخصوص المسار المستقبلي للعلاقات بين الهند ومنطقة الخليج في المجالات غير الاقتصادية، فمن المفترض أن تتجاوز سياسة "التطلع إلى الشرق" التي تنتهجها دول الخليج الترتيبات التجارية التفضيلية والدفء السياسي، وأن يتم توظيفها في الاستراتيجيات الأمنية، ويجب عدم الاكتفاء بوضع صيغة ما؛ بل التركيز على محاولة بناء حالة من الجدل تتجاوز النموذج الأمني المعتمد على الولايات المتحدة، ويجب أن تمضي دول الخليج بشكلٍ جادٍ في علاقاتها مع الهند ودول آسيا، وأن تتجاوز العلاقة النواحي الاقتصادية، ووضع نموذج له أبعاد إستراتيجية سياسية واقتصادية وأمنية. وبالرغم من أن علاقة المنطقة مع كل من آسيا وأوروبا آخذة في الاتساع، إلا أنه لا يوجد طرف فاعل آخر على الصعيد الدولي بمقدوره أن يحل محل الولايات المتحدة في المستقبل القريب، فالهند من بين الدول الأسيوية التي لديها الرغبة في لعب دور أمني في المنطقة، حيث إن لديها القوة العسكرية التي تمكنها من ذلك، وبالنظر إلى مستوى ارتباطها على الصعيد الاقتصادي فإنها مضطرة للمشاركة في أي ترتيب يحمي مصالحها، وتوحي التصريحات الصادرة عن دبلوماسي الهند بأن إمكانية وجود دور هندي في الهيكل الأمني لمنطقة الخليج تزيد عن كونها مجرد تصريحات شفهية على المدى البعيد.

الخاتمة

يتبين من استقراء العلاقات بين دولة الهند ودول الخليج أن المصالح الاقتصادية (التجارة في موارد الطاقة، والعمالة الأجنبية) تُشكّل الدافع الحصري للعلاقات بين دول الخليج العربية والهند، وتحث

[1] ترى إحدى المدارس الفكرية بشأن التقارب الإيراني الأمريكي بقيادة السعودية أن أي تحسن في العلاقات بين إيران والولايات المتحدة من شأنه أن يقوّض وزن الدول العربية المجاورة في المنطقة لصالح إيران، وترى أخرى بقيادة سلطنة عمان أن العلاقات الأفضل بين الولايات المتحدة وإيران من شأنها أن تخدم المصالح المشتركة لجميع البلدان في المنطقة. سيد حسين موسويان: "مستقبل العلاقات الأمريكية الإيرانية"، عبد المنعم عوض أحمد (ترجمة)، في كتاب فاطمة الصمادي (تحرير): **التقارب الإيراني الأمريكي: مستقبل الدور الإيراني**، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،2014)، ص 54.

العلاقات التاريخية الهندية الخليجية قادة اليوم على شد أواصر العلاقات الحالية أكثر فأكثر. إذ إن أهمية العمالة الهندية في الخليج لن تدوم، ففي المستقبل ستضعف، مما يوهن العلاقة بين الفريقين، إذ إن إنهيار أسعار النفط سيدفع دول الخليج إلى التركيز على زيادة مشاركة مواطنيها في القوى العاملة، مما سيخفض اعتماد تلك البلدان على العمالة الأجنبية.

تقف العلاقات الهندية الخليجية على أرضية صلبة تستند إلى تاريخ طويل من الاحترام المتبادل والمنفعة المشتركة، رغم أن طبيعة العلاقات قد تغيرت نسبيًا بعد انقسام شبه القارة عام 1947 إلى دولتي: باكستان والهند، حيث دخلت هذه العلاقة في مرحلة جديدة، وإن لم تقطع جذورها بالماضي.

يبين استقراء العلاقات الاقتصادية الهندية الخليجية أن الاستثمارات الخليجية في الهند لا تزال بسيطة، إلا أن هناك عدد من المجالات التي يمكن التعاون فيها، كالبنية التحتية والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وغيرها لتحقيق المنفعة المتبادلة لكلا الجانبين، فالمجال مفتوح لمزيد من الاستثمارات المتبادلة، ومفتوح لأجل توطيد العلاقات الاقتصادية والاستثمارية في المستقبل بين كلا الجانبين. ويتوجب على دول الخليج والهند زيادة التعاون بينهما، لاسيما في المجال الاقتصادي، مما يتيح للطرفين تحقيق مصالحهما، ومن ثم التأثير إيجابيًا على اقتصادهما.

يتبين من تتبع مراحل تطور العلاقات الهندية الخليجية أن جذورها قديمة، وتميزت بأهمية كبيرة، إذ كانت الهند مركزًا لتسويق اللؤلؤ من دول الخليج، حيث نسجت علاقات تجارية واسعة، كما يدل طريق الحرير الذي كان يربط بينهما، ويبدو تأثير ذلك واضحًا على الاقتصاد الخليجي، إذ كانت الروبية الهندية متداولة دول الخليج قبل إصدارها لعملاتها الوطنية، وقد توثقت تلك العلاقة وتنوعت واتسع نطاقها مع بدايات القرن الحادي والعشرين، ولاسيما في المجال الاقتصادي، بعدما اتجهت الهند إلى تحرير اقتصادها وتشجيع التجارة الخارجية مع دول العالم، ومن ضمنها دول الخليج.

أسهمت الجالية الهندية في دول الخليج في تطور العلاقات بين الطرفين، وفي تعزيز الجانب الاقتصادي، وإذا كان تدفق العمالة الهندية إلى دول الخليج قد بدأ عام 1935، إلا أن ارتفاع أسعار النفط في سبعينيات القرن العشرين قد عزز هذا التدفق بصورة كبيرة لاسيما العمالة غير الماهرة وشبه الماهرة، ومنذ ثمانينيات القرن بدأت العمالة الماهرة تتجه صوب دول الخليج التي شهدت تحسناً في وضعها الاقتصادي وفي مقدمتها الإمارات والسعودية مما أدى إلى اهتمام الحكومة الهندية بدول الخليج، وتنشيط علاقتها مع تلك الدول، إذ تنظر الهند إلى المهاجرين الهنود باعتبارهم مصدر قوة لاقتصادها حتى أصبحت الهند أكبر مستقبل لتحويلات المهاجرين منذ عام 2011 إذ بلغت هذه التحويلات أكثر من 64 مليار دولار.

لاحظ الباحث أن التعاون في مجال الطاقة وخاصة النفط لا يزال العامل الأهم في العلاقات الاقتصادية بين الجانبين في ظل النمو السريع الذي تعيشه الهند، وهو ما يزيد من ارتفاع الطلب على النفط، وبعد أن أصبحت دول الخليج تحتل مكانة مهمة في التجارة العالمية منذ بدايات القرن الحادي والعشرين مما أدى إلى اهتمام الطرفين بتطوير علاقاتهما في المجالات التجارية والاستثمارية والمشاريع المشتركة، فضلا عن التعاون في مجال الطاقة والطيران. وهو ما يؤكد استمرار العلاقات الهندية الخليجية رغم الكوابح التي تعرقلها لإدراك الطرفين أهمية تعزيز التعاون بينهما.

وهكذا على الرغم من قدم العلاقات الهندية الخليجية، فإن التحسن الاقتصادي الذي شهدته دول الخليج، لاسيما منذ الطفرة النفطية التي شهدتها في سبعينات القرن العشرين، قد أسهم في تعزيز العلاقات بينهما، خاصة في المجال الاقتصادي، ورافق ذلك بروز الهند قوة اقتصادية ناشئة على الساحة السياسية الدولية من خلال اتباعها برنامج تحرير الاقتصاد الهندي وإعادة هيكلته ودمجه في السوق الدولية، وبدأت الحكومة الهندية تعمل على توظيف سياستها الخارجية من خلال إعطاء الأولوية للدبلوماسية الاقتصادية، مما أسهم في توثيق العلاقات الاقتصادية بينهما، التي تطورت بصورة أساسية في بدايات القرن الحادي والعشرين، في ظل سعي الطرفين لتعزيز روابطهما، لاسيما في المجال الاقتصادي، الذي أصبح الأساس في توثيق العلاقات بين الدول، وقد أدرك الجانبان أهميته مما سينعكس إيجابًا على العلاقات السياسية والثقافية والاجتماعية، ولهذا سعت الهند منذ بدايات القرن لتحديد اتجاهين رئيسيين في سياستها الاقتصادية والخارجية، أولهما الالتزام بسياسة تحرير الاقتصاد وتشجيع التجارة الخارجية والشراكات الدولية وجذب الاستثمارات الأجنبية، وثانيهما اتجاه الهند لاحتلال مواقع متقدمة على صعيد النظام السياسي الدولي من خلال إبراز ذاتها قوة اقتصادية متقدمة تمهد السبيل للقوة السياسية، وكانت دول الخليج من بين الدول التي عمدت الهند إلى زيادة التعاون معها، لاسيما في المجال الاقتصادي.

المصادر والمراجع

أولا: باللغة العربية ومعربة

1. حسن الخياط: **السكان والعمالة في دول مجلس التعاون الخليجي**، (الدوحة: مركز الوثائق والدراسات الإنسانية بجامعة قطر ، 2000).
2. حسن بن إبراهيم المهندي: **العلاقات القطرية الهندية**، (الدوحة: المعهد الدبلوماسي، 2015).
3. دانيال بوتس: **الخليج العربي في العصور القديمة**، 2ج، إبراهيم خوري (ترجمة)، (أبو ظبي: المجمع الثقافي، 2003).
4. سيد حسين موسويان: "مستقبل العلاقات الأمريكية الإيرانية"، عبد المنعم عوض أحمد (ترجمة)، في كتاب فاطمة الصمادي (تحرير): **التقارب الإيراني الأمريكي: مستقبل الدور الإيراني**، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،2014).
5. سيد سليمان الندوي: **العلاقات العربية الهندية**، أحمد محمد عبد الرحمن (ترجمة)، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2008).
6. سيد محمد منور نينار: **تأثير اللغة العربية في لغات الهند**، قاضي عبد الرشيد الندوي (ترجمة)، (الدوحة: وزارة الثقافة والفنون والتراث، 2011).
7. شوقي عبد القوي عثمان: **تجارة المحيط الهندي في عصر السيادة الإسلامية**، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1990).
8. عبد العزيز عبد الغني إبراهيم: **حكومة الهند البريطانية والإدارة في الخليج العربي "دراسة وثائقية"**، (الرياض: دار المريخ للنشر، 1981).
9. عبد صالح محمد علي الفراجي: **تدوين التاريخ الإسلامي في شبه القارة الهندية**، رسالة دكتوراة غير منشورة، (الأنبار: كلية الآداب جامعة الأنبار، 2012).
10. عزة علي عزت: **الصحافة في دول الخليج العربي**، (بغداد: مركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج العربي، 1983).
11. علي عبد الله فارس: **شركة الهند الشرقية البريطانية ودورها في تاريخ الخليج العربي**، (الشارقة: المسار للدراسات والاستشارات والنشر، 1997).
12. علي عفيفي علي غازي: **كتابات الرحالة مصدر تاريخي**، (الرياض: كتاب المجلة العربية 262، 1439هـ).

13. غسان علي محمد الرمال: **صراع المسلمين مع البرتغاليين في البحر الأحمر خلال القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي**، رسالة ماجستير غير منشورة، (مكة المكرمة: جامعة الملك عبد العزيز كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 1980).

14. لوريمير ج. ج.: **السجل التاريخي للخليج وعمان وأواسط الجزيرة العربية**، القسم الجغرافي، ج7، (لندن: دار غارنت للنشر، 1995).

15. محمد حسن العيدروس: **دراسات في الخليج العربي**، (الكويت: دار الكتاب الحديث، 1999).

16. نورة محمد القاسمي: **الوجود الهندي في الخليج العربي 1820-1947**، (الشارقة: دائرة الثقافة والإعلام، 1996).

ثانيًا: مقالات في دوريات

17. ريم يوسف الحرمي: "مستقبل العلاقات الهندية الإسرائيلية"، **صحيفة الشرق**، (18 يناير 2018).

18. سعيد عكاشة: "العلاقات العربية الهندية: الآمال والتحديات"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 146، (أكتوبر 2001).

19. ظافر محمد العجمي: "غياب ثقافة العلاقات الخليجية الهندية"، **صحيفة العرب**، (1 يونيو 2016).

20. عبد الله المدني: "النفط والعلاقات الخليجية الهندية"، **صحيفة الإتحاد**، (7 يوليو 2018).

21. عثمان حسن: "الإمارات والهند نموذج للحوار الحضاري الخلاق"، **صحيفة الخليج**، العدد 13244، (23 أغسطس 2015).

22. عصام عبد الغفور: "العلاقات الهندية الإسرائيلية وأثرها على الأمن العربي"، **مجلة جامعة تكريت للعلوم**، المجلد 19، العدد 2، (شباط 2012).

ثالثًا: باللغات الأجنبية

23. Bruce Riedel: **American Diplomacy and the 1999 Kargil Summit at Blair House**, (Pennsylvania: Center for the Advanced Study of India, Policy Paper Series, 2002).

24. James Onley: **Britain and the Gulf Shaikhdoms 1820-1971: The Politics of Protection**, (Doha: center for International and Regional Studies Georgetown University in Qatar, 2009).

25. Prithvi Ram Mudiam: **India and the Middle East**, (London: British Academic Press, 1994).

26. Sheila R. Canby: **Princes, Poets and Paladins, Islamic and Indian paintings from collection of Prince and princess Sadruddin Aga Khan**, (London: British Museum Press, 1999).

27. Stuart Cary Welch: **India Art and Culture, 1300-1900**, (New york: the Metropolitan Museum of Art, 1985).

28. Sultan Muhammad Al-Qaasimi: **The Myth of Arab Piracy in the Gulf**, (New York: Croom Helm, 1986).

رابعًا: مقالات في دوريات باللغات الأجنبية

29. farah Naaz Gauri: "Indo- Saudi trade relatio", **Arabian journal of business and management review**, Vol. 1, No.2 (2013).

30. Samir Pradhan: "Forging the India-Gulf Alliance", **India & Global Affairs** 1, no.4 (Fall 2008).

خامسًا: مواقع الإنترنت

- Amit Chaturvedi: "PM Modi to Address 50,000 Indians in Dubai at 9.30 pm: 10 Developments," **NDTV**, (17 August 2015), http://www.ndtv.com/cheat-sheet/in-dubai-tonight-pm-modi-has-a-date-with-50-000-nris-10-developments-1207999.
- "50,000 to Jostle in 32,000-capacity Dubai Stadium for PM's Address", **Hindustan Times**, (17 August 2015), http://www.hindustantimes.com/india/50-000-to-jostlein-32-000-capacity-dubai-stadium-for-pm-s-address/story-ukeWY9CRsLfeHcLh6KSanL.html
- "India-Arab League Vow to Check Terror, Funding Sources". **The Hindu**, (24 January 2016), http://www.thehindu.com/news/national/external-affairs-minister-sushma-swaraj-twoday-visit-to-bahrainwe-must-delink-religion-from-terror-sushma-swaraj/article8147869.ece

- "Indian Warships in Saudi Arabia on Bilateral Visit", **New Indian Express**, (11 September 2015), http://www.newindianexpress.com/nation/2015/sep/11/Indian-Warships-in-Saudi-Arabia-on-Bilateral-Visit-812909.html
- Indrani Bagchi: "India Moving to the Centre of Global Energy Affairs", **Times of India**, (28 November 2015), http://timesofindia.indiatimes.com/india/India-moving-to-the-centre-of-global-energyaffairs/articleshow/49962339.cms
- Kadira Pethiyagoda: "Modi Looks West," **Foreign Affairs**, (11 June 2015), https://www.foreignaffairs.com/articles/india/2015-06-11
- Kadira Pethiyagoda:"How India Can Maintain Its Delicate Israel-Palestine Balancing Act", **The Daily**, (26 October 2015), http://www.dailyo.in/politics/israel-palestine-narendra-modi-pranabmukherjee-middle-east-arabs-bihar-polls-muslims/story/1/6989.html
- "Maritime cooperation: India and Oman conduct bilateral naval exercise, Naseem Al Bahr", **The Economic Times**, (18 July 2016), https://economictimes.indiatimes.com/news/defence/maritime-cooperation-india-and-oman-conduct-bilateral-naval-exercise-naseem-al-bahr/articleshow/50683967.cms
- Modi-looks-west; **MEA** Secretary (East) Anil Wadhwa: "address at Second ORF-MEA West Asia Conference, New Delhi, 27 April 2015", http://mea.gov.in/Speeches-Statements.htm?dtl/25131/Addrerss+by+SecretaryEast+at+the+Inaugural+Section+of+Second+ORFMEA+West+Asia+Conference+in+New+Delhi+April+27+2015
- Press Information Bureau: "India-Saudi Arabia Joint Statement During the Visit of Prime Minister to Saudi Arabia", **Government of India: Prime Minister's Office**, (4 April 2016), http://pib.nic.in/newsite/PrintRelease.aspx?relid=138531

- Press Information Bureau: "India–Saudi Arabia Joint Statement During the Visit of Prime Minister to Saudi Arabia". **Government of India: Prime Minister's Office**,(4 April 2016), http://pib.nic.in/newsite/PrintRelease.aspx?relid=138531
- "Sushma Swaraj Says Welfare of Expatriates Is Priority", **Madhyamam**, (12 November2014), http://www.madhyamam.com/en/national/2014/nov/12/sushma-swaraj-says-welfare-expatriates-priority
- U.S. Energy Information Administration (EIA): "Country Analysis Brief: India", (14 June 2016), http://www.eia.gov/beta/international/analysis_includes/countries_long/India/india.pdf

العلاقات الهندية الدولية والإقليمية الكبرى

د . محمد الأمير أحمد عبدالعزيز

باحث فى التاريخ الحديث والمعاصر – مصر

مقدمة

لكل دولة بيئة تعمل فى إطارها تتأثر بها وتؤثر فيها, فهناك البيئة الداخلية للدولة، والتى تعبر عن شكل العملية السياسية فيها ونظام الحكم, والبيئة الخارجية التى تتكون من محيط الدولة الإقليمي والنطاق الدولى .

تتبع الهند إستراتيجية موجهة نحو عالم متعدد الأقطاب تحاول من خلالها تحقيق التوازن فى علاقاتها الخارجية مع القوى الكبرى وبلدان العالم الثالث، تعتمد الهند فى علاقاتها الدولية على الاحترام المتبادل للسيادة وللسلامة الإقليمية وعدم التعرض للشئون الداخلية للدول، والاعتماد على الحل السلمى كأداة رئيسية لمعالجة النزاعات الدولية, والعمل على تقوية روابط وأواصر التعاون مع مختلف الدول, فالهند تعتمد على مبادئ التعايش السلمى كمحدد لعلاقاتها وسياساتها الخارجية لتجنب النزاعات وتحقيق السلام ولضمان العمل من أجل تحقيق التقدم الاقتصادي والاستقرار السياسي .

المبحث الأول :

علاقات الهند والولايات المتحدة الأمريكية

اتسمت العلاقات الهندية الأمريكية فى فترة الحرب الباردة بالتباعد ، ولم يرى أى من الطرفين مصلحة حيوية فى أن تكون هناك علاقات وطيدة بينهما، وبحلول التسعينات أدت عدة عوامل إلى إحداث نقلة نوعية فى العلاقات الهندية الأمريكية، فأدى انسحاب الجيش السوفيتى من أفغانستان عام 1988 بالولايات المتحدة لأن تعيد حساباتها فيما يتعلق بالعلاقات مع باكستان وأدت مخاوفها المتزايدة من البرنامج النووى الباكستانى إلى التقارب مع الهند، غير أن التفجيرات النووية الهندية عام 1998 تسببت فى إقامة حاجز إزاء علاقات عادية بين الهند والولايات المتحدة، بيد أن العلاقات بين البلدين أخذت فى التحسن التدريجى فى العام الأخير من عهد الرئيس كلينتون، والتى توجها بزيارة إلى الهند عام 2000 مثلت محطة مهمة فى تطور العلاقات بين البلدين، وأكدت هذه الزيارة رغبة الإدارة

الأمريكية فى توسيع وتعميق نطاق العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الهند، وأن واشنطن سوف تضع وراء ظهرها قضية الهند النووية [1].

وخلال أحداث 11 سبتمبر 2001 لم تألُ الهند جهداً فى استغلالها لتقوية علاقاتها مع الولايات المتحدة ، ولم تكتف بإدانة هذه الأحداث، بل عرضت تعاوناً عسكرياً غير مسبوق، ودعماً فورياً للولايات المتحدة فى حربها ضد الإرهاب [2] .

وشهدت العلاقة البينية تطوراً ملحوظاً خلال إدارة الرئيس جورج بوش الابن، بإبرام اتفاقية دفاع فى عام 2005، واتفاق التعاون النووى المدنى التاريخى فى 2008، والذى يعد محور التحول الذى شهدته العلاقات بين البلدين، وسمح هذا الاتفاق للهند بالدخول إلى النادي النووى العالمى، رغم رفضها التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وتوثقت العلاقات بين البلدين مع مجئ الرئيس أوباما إلى البيت الأبيض فقامت البلدين بتعميق التقارب بينهما فى مجالات الاقتصاد والتكنولوجيا، والتعليم وزيادة التعاون العسكرى والسياسى مما يعكس رؤية كل منهما للآخر كشريك استراتيجي مهم [3].

ومنذ وصول ناريندرا مودى إلى السلطة فى الهند عام 2014 فان العلاقات الأمريكية الهندية دخلت مرحلة جديدة، حيث رحب مودى بالانفتاح الوثيق على الولايات المتحدة، وتمكين العلاقات معها لتحقيق أهداف اقتصادية تفيد الأمن القومى والاقتصاد الهندى[4] .

وهناك العديد من اجتماعات اللجان المتخصصة بين البلدين فى قضايا الأمن الثنائى والإقليمي والعالمى، والتعاون الاستراتيجي والطاقة والتغير المناخى، والتنمية والتعليم والتجارة، وكذلك اجتماعات سنوية على مستوى وزيرى الخارجية فى الدولتين وتعقد فى يوليو من كل عام، يتم فيه

---

[1] محمود نعمان الفطافطه : **السياسة الخارجية الهندية تجاه القضية الفلسطينية 1947 – 2005** ، دار الجندى للنشر والتوزيع 2012 ، ص 109 .

[2] جابر سعيد عوض : **علاقات الهند الدولية والإقليمية** ، 3 مارس 2004

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/e571297/html

[3] كرم سعيد : الهند وأمريكا .. **تداعيات التصعيد ومستقبل العلاقة** ، 19 فبراير 2014

www.acresg.org/2545

[4] العلاقات الأمريكية – **الهندية المتقاربة وتأثيراتها على المنطقة** ، 3 سبتمبر 2016

www.csrskabul.com/ar/?p=1689

بحث المشكلات والعقبات التى تعترض التعاون فى القضايا والمجالات السابقة، وتبنى الحلول اللازمة وسبل التسوية الكفيلة بالقضاء عليها، علاوة على التشاور الثنائى فيما يتعلق بالمصادر المستجدة بشأن تهديد الأمن الإقليمى والعالمى لكل من الهند والولايات المتحدة ووسائل التعامل معها [1] .

هناك علاقات اقتصادية قوية بين البلدين، ووصل حجم التبادل التجارى بين البلدين ما يقرب من 60 مليار دولار عام 2014، وفى ظل توقعات بارتفاعه إلى نحو 150 مليار دولار فى عام 2020 م [2].

وبلغت حجم الاستثمارات الأمريكية فى الهند نحو 28,3 مليار دولار عام 2015، بينما بلغت الاستثمارات الهندية فى الولايات المتحدة نحو 9.3 مليار دولار فى نفس العام، وبلغت صادرات الهند إلى الولايات المتحدة 46 مليار دولار عام 2016، بينما بلغت الصادرات الأمريكية إلى الهند 21,7 مليار دولار عام 2016 [3] .

وعلى صعيد العلاقات العسكرية ، تمكنت الهند خلال الفترة من عام 2009 إلى عام 2015 إقناع المسئولين الأمريكيين من رفع الحظر المفروض على تصدير بعض المواد الحساسة وذات التكنولوجيا المتقدمة للهند، علاوة على قيام إدارة أوباما خلال عام 2014 برفع المزيد من القيود التى كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد وضعتها على التعاون فى المجالات الدفاعية ، وفى نهاية عام 2014 أعلنت الولايات المتحدة عن نيتها السماح للشركات الأمريكية بإبرام عقود توريد شحنات من الطائرات النفاثة المقاتلة الى الهند، فضلاً عن الاستعداد الأمريكى لإجازة الإنتاج المشترك لتلك الطائرات فى الهند [4].

---

[1] د . رضا محمد هلال : **أوباما فى الهند .. علاقات إستراتيجية** ، 5 فبراير 2015

www.alkaleej.ae/mob/detailed/8c37a268-3d08-4f8d-9faa

[2] كرم سعيد : **الهند وأمريكا .. تداعيات التصعيد ومستقبل العلاقة** ، 19 فبراير 2014

www.acresg.org/2545

[3] **التبادل التجارى والاستثمار بين الولايات المتحدة والهند** ، 22 مارس 2017

https://ustr.gov/contries-region/south-central-asia/india

[4] د . رضا محمد هلال : **أوباما فى الهند .. علاقات إستراتيجية** ، 5 فبراير 2015

www.alkaleej.ae/mob/detailed/8c37a268-3d08-4f8d-9faa

وشهدت العلاقات الهندية الأمريكية الدفاعية نمواً كبيراً ، وشارك البلدين فى مجموعة من المناورات العسكرية المشتركة، وتعتبر الهند أكثر بلد أجرى مناورات عسكرية مع الولايات المتحدة خلال السنوات العشر الماضية، وفى نفس الوقت ارتفعت التجارة البينية الدفاعية إذ دفعت الهند ما يصل إلى عشر مليارات دولار للحصول على نظم دفاعية مختلفة مع الولايات المتحدة، ومن المرجح أن تحتل الولايات المتحدة مرتبة متقدمة فى توريد الصناعات العسكرية للهند متجاوزة أبرز موردين للسلاح للهند (روسيا وإسرائيل)، وفى يونيو 2015 قام وزير الدفاع الأمريكي بتوقيع بعض الاتفاقيات العسكرية مع الجانب الهندى ، وفى سبتمبر 2015 قامت الولايات المتحدة باستحداث وحدة خاصة بالتعاون مع الهند فى البنتاغون [1] .

وفى عام 2016 تم توقيع اتفاقية بين البلدين، وهى اتفاقية تبادل لوجيستى، وتتيح الاتفاقية لكلا الدولتين استخدام جو وبر وبحر الدولة الأخرى عند الحاجة [2]

ولا يقتصر التعاون الهندى الأمريكي على الجوانب الاقتصادية والسياسية والعسكرية فقط بل يمتد ليشمل جوانب أخرى فهناك مليونان من أصول هندية يعيشون فى الولايات المتحدة، وأصبح لهم صوت قوى فى السياسة الأمريكية، والأمريكيون الهنود هم أغنى جماعة إثنية فى الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن الطلاب الهنود يمثلون أكبر عدد من الطلاب الأجانب الذين يدرسون فى الولايات المتحدة [3].

وعلى الرغم من تنوع أفق ومجالات العلاقات الهندية الأمريكية, إلا أنه هناك مجموعة من النقاط التى قد تمثل نقاط خلاف فى العلاقات بين البلدين، مثل البرنامج النووى الهندى، وقضايا حقوق الإنسان، خاصة عمالة الأطفال، وطمس وتزوير العلامات التجارية [4].

---

[1] فورين أفيرز : **كيف تبنى حليفاً، التعاون الأمريكى – الهندى ومواجهة الصعود الصينى** ، 18 فبراير 2016

www.idraksy.net/how-to-build-an-aillance/?print=pdf

[2] **العلاقات الأمريكية – الهندية المتقاربة وتأثيراتها على المنطقة** ، 3 سبتمبر 2016

www.csrskabul.com/ar/?p=1689

[3] روبين ميرديث : **الفيل والتنين** ، ص 208

[4] جابر سعيد عوض : **علاقات الهند الدولية والإقليمية** ، 3 مارس 2004

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/e571297/html

وعلى مستوى بعض القضايا نجد توافق فى الرؤى الهندية الأمريكية، منها توافق مصالح الطرفين فى منطقة الشرق الأوسط، والخليج العربى وأسيا الوسطى كمناطق تمتلك معظم احتياطات العالم من البترول، وحرص الطرفين على ضمان أمن وسلامة ممرات الاتصال المائية بالمحيط الهندى لتأمين وصول وارداتهم من الطاقة لتلبية احتياجات اقتصادهم المتسارع النمو من ناحية، ورفض قيام دول أخرى مثل الصين وروسيا وإيران بالتواجد البحرى فى هذه الممرات الحيوية للدولتين معاً [1] بالإضافة إلى مسألة بروز الصين كعامل تهديد رئيسى لواشنطن فى منطقة أسيا، وتنامى الشراكة بين روسيا والصين، إلى جانب تنامى الأصولية الإسلامية فى أفغانستان وأسيا الوسطى وهذا ما لا تقبله الدولتان[2] .

ومستقبل العلاقة بين الطرفين سيكون متكاملاً أكثر منه متصارعاً لاسيما وأن ما سيجمع نيودلهى وواشنطن أكثر مما يفرقهما وهناك حالات التقارب السياسى إزاء القضايا الإقليمية والدولية، وبسبب تنامى معدلات التبادل التجارى والعسكرى بينهما إلى مستويات غير مسبوقة، والأرجح أن واشنطن فى الوقت الراهن وربما أكثر من أى وقت مضى فى ظل تصاعد الصراع على مستقبل منطقة جنوب أسيا وعلاقاتها بالعالم، وفى القلب من هذا الصراع تأتى العلاقة بين محور الصين وكوريا الشمالية فى مواجهة التحالف الذى يضم الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية ويسعى لإيجاد توازن فى النفوذ الصينى فى أسيا، فى المقابل فإن الهند تدرك أهمية الشراكة مع الولايات المتحدة التى منحت الهند أسراراً غير مسبوقة فى مجال التكنولوجيا النووية، وأصبحت واشنطن مزوداً مهماً للأسلحة المتطورة إلى نيودلهى ، والأرجح أن البلدين بحاجة إلى بعضهما البعض، فواشنطن لا يمكنها تجاوز الدور الهندى لتقليم أظافر كوريا الشمالية من جهة، ومن جهة ثانية الحد من طموحات الصين التى باتت تقترب من صناعة قطبية ثنائية طالما افتقدها العالم طويلاً، أما الهند فلا تزال بحاجة إلى استثمارات الولايات المتحدة لتعضيد اقتصادها، واستغلال النفوذ الأمريكي إقليميا ودولياً فى مواجهتها الساخنة مع باكستان وإقليم كشمير[3] .

---

[1] كرم سعيد : **الهند وأمريكا .. تداعيات التصعيد ومستقبل العلاقة** ، 19 فبراير 2014

www.acresg.org/2545

[2] محمود نعمان : **مرجع سابق** ، ص 111 .

[3] كرم سعيد : **الهند وأمريكا .. تداعيات التصعيد ومستقبل العلاقة** ، 19 فبراير 2014

www.acresg.org/2545

المبحث الثانى :الهند وعلاقاتها بالاتحاد الأوروبي

خلال السنوات الماضية شهدت العلاقات بين الهند والاتحاد الأوروبي نضوجاً, فكل منهما يدرك أهمية الأخر بالنسبة له, فهناك مصالح مشتركة للهند والاتحاد الأوروبي, تهدف إلى مواصلة تعزيز التعاون الاقتصادي من أجل نمو قوي ومستدام ومتوازن يحقق المنفعة المتبادلة للطرفين .

يجمع الاتحاد الأوروبى والهند سجل تاريخى طويل من العلاقات، فقد كانت الهند إحدى الدول التى اعترفت بالمجموعة الاقتصادية الأوربية (EEC) فى عام 1963 التى سبقت قيام الاتحاد الأوروبى [1].

تلعب العلاقات الاقتصادية الدور الرئيسى فى علاقة الهند بالاتحاد الأوروبي، فالهند فى حاجة إلى السوق الأوروبية الكبيرة, كما فى حاجة إلى الاستثمارات الأوروبية, وفى نفس الإطار فهناك حاجة أوروبية للهند .

وقد شهد عام 1973 توقيع أول اتفاقية تعاون بين الطرفين، والتي حل محلها اتفاقية للتعاون الاقتصادي عام 1981، ليعقبها اتفاقية للتعاون الاقتصادي والتنموي تم توقيعها عام 1994، ويمثل انعقاد مؤتمرات القمة الهندية الأوروبية على أسس دورية محطة جديدة ونقلة نوعية بهدف تطوير وتعميق العلاقات بين الطرفين، فهناك العديد من الاجتماعات واللقاءات التي تعقد بين اللجان المشتركة ومختلف جماعات العمل في العديد من المجالات، مثل صناعات النسيج ، والصلب، وتكنولوجيا المعلومات، وأدت مؤتمرات القمة إلى تدعيم الشراكة الهندية الأوروبية، وتزايد كثافة المبادلات التجارية بين الطرفين [2] .

[1] ميرا كامدار : **كوكب الهند النهضة المضطربة لأكبر نظام ديمقراطى والمستقبل عالمنا** ، نقلته إلى العربية هلا الخطيب ، العبيكان للنشر 2010 ، ص273 .

[2] جابر سعيد عوض : **علاقات الهند الإقليمية والدولية** ، 3 أكتوبر 2004 .

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/E5712975-0CE9-4B3E-9727-007E6FEDD4A5

التبادل التجاري في غضون السنوات العشر الأخيرة، فبعدما كانت قيمة الصادرات 22,6 مليار يورو في 2006م قفزت إلى 39,3 مليار يورو فى عام 2016 م، أما الواردات فقد قفزت من 24,2 مليار يورو فى عام 2006 إلى 37,8 مليار يورو فى عام 2016م [1].

وفى الوقت الذى تواجه فيه الدول الأوروبية توقعات بتباطؤ النمو الاقتصادي وانكماش الناتج المحلى الإجمالي نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على دول الاتحاد الأوروبى وما لحقها من سياسات تقشفية، اتجهت الأنظار صوب أسيا باعتبارها القوة الصاعدة على الساحة الدولية أملاً فى الحصول على صفقات تجارية وتوقيع عقود مجزية والاستفادة من الاستثمارات بما يخدم اقتصادياتها المتعثرة آنذاك، فى هذا السياق برزت الهند باعتبارها إحدى الدول الرائدة فى القارة الأسيوية، وتعددت زيارة رؤساء الحكومات الأوربية إلى الهند، حيث الفرص المتاحة لفتح أسواق جديدة أمام المنتجات الأوروبية واستفادة شركاتها [2] .

وتتمتع الهند بعلاقات تجارية متميزة مع الدول الكبرى فى الاتحاد الأوروبى، وقد استطاعت الشركات البريطانية المنتجة للهواتف الخلوية وعدد من البنوك البريطانية، وناشرو الكتب توقيع عدد كبير من الاتفاقيات مع نظيراتها فى الهند، ويتضمن ذلك مشاريع لشبكة الجيل الرابع من الهواتف فى الهند، وتكثيف التعاون فى مجال إنتاج الطاقة الكهربائية باستخدام المواد النووية، إضافة إلى التعاون فى مجال التكنولوجيا الحيوية، وتوقيع صفقات لإنشاء البنى التحتية فى الهند وتنفيذ عدد من المشاريع الهندسية ، والتدريب على عمليات مكافحة القرصنة، وإجراء مناورات جوية مشتركة [3] .

وتعد بريطانيا أكبر دولة من بين دول الاتحاد الأوروبى من حيث حجم الاستثمار فى الهند، وتأتى استثمارات الهند التى زادت فى عام 2016 بنسبة 65% فى الترتيب الثالث بالنسبة لبريطانيا بعد

---

[1] Countries and regions india

www.ec.europa.eu/trade/policy/countries-and-regions/countries/india

[2] د . ذكر الرحمن : **الهند .. هل تعزز اقتصاد أوربا المتعثر**

www.alitthad.ae/mobile/wajhatdetails.php?id71143

[3] كريس أودجن : **وجهات نظر إزاء حقبة جديدة من العلاقات بين الهند والمملكة المتحدة**

www.aleq.co m/2010/08/14/article_429534_html

الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ، فالشركات الهندية توظف حوالى 110 آلاف شخص فى بريطانيا، وأن حوالى 75% من رجال الأعمال البريطانيين يريدون عقد اتفاقيات تجارية مع الهند [1].

ولدى ألمانيا والهند علاقات جيدة ، وقامت ألمانيا بضخ مليار يورو عام 2017 فى استثمارات تتعلق بالمدن الذكية والطاقة المتجددة وتقنيات الطاقة الشمسية فى الهند، كما أن ألمانيا تعتزم دعم الهند فى تطبيق اتفاقية باريس لحماية المناخ ، ومن جانبها تطمح الهند فى أن تحصل على دعم ألمانيا فى تطوير قطاع الطيران المدنى [2] .

وعلى الرغم من أن علاقات الهند مع الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى تختلف فى التقارب ، تعتبر الهند الاتحاد الأوروبى ككل شريكاً متميزاً، وتركز الهند فى علاقاتها بالاتحاد الأوروبى على مواضيع العلاقات التجارية والاستثمار والتعاون فى مجال المناخ، والتعاون فى مجال الطاقة، والعلوم والتكنولوجيا [3] .

ولم تقتصر علاقات الهند بدول الاتحاد الأوروبى على العلاقات الاقتصادية وحسب، بل امتدت لتشمل العلاقات العسكرية، ففى سعى الحكومة الهندية لتحديث قواتها المسلحة، والحصول على الأسلحة المتطورة ، فتح ذلك الباب أمام الدول الأوروبية لعقد صفقات فى هذا المجال مع الهند وتعميق العلاقات العسكرية معها، وسعت فرنسا وبقوة للدخول فى هذا المجال، من أجل تعزيز فرص الشركات الفرنسية للحصول على هذه الصفقات، خاصة وأن فرنسا كانت تشكل وعلى مدى طويل مصدراً مهما لمبيعات الأسلحة مع الهند [4] .

---

[1] شريف الغمرى : **الهند وبريطانيا تحالف جديد نحو المستقبل** ، 15 ابريل 2017 العدد 47612

www.ahram.org.eg/news/202235/115/588524.aspx

[2] **غزل اقتصادي بين الهند وألمانيا بمليار يورو** ، 31 مايو 2017

http://google.com.eg/amp/alaawsat.com/home/article939376

[3] **أين تقف العلاقات بين الاتحاد الأوربى والهند**

www.thediplomat.com/2016/03/werw-do-european-india-relation-stand

[4] د . ذكر الرحمن : **الهند هل تعزز اقتصاد أوربا المتعثر**

www.alitthad.ae/mobile/wajhatdetails.php?id71143

كما أن هناك العديد من القضايا محل الاهتمام المشترك بين الجانبين ، مثل التأكيد على الدور المحورى للأمم المتحدة وفى مجال الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب ، والعمل على بلورة نظام دولى متعدد الأقطاب، ومنع الانتشار النووى ، وتوفير الطاقة، وحماية البيئة، و الحرص على إيجاد بيئة سلمية و مستقرة على الصعيدين الدولى والإقليمى، ويمثل الحوار السياسى بين الهند والدول الأوروبية حجر الزاوية فى هيكل الدور العالمى، الذى تطمح الهند إليه [1].

أما عن مستقبل العلاقات الهندية الأوروبية فإنه من المرجح أن تشهد مزيداً من الازدهار فى ظل تنامى تيار العولمة، خاصة وأنها علاقات اقتصادية بدرجة كبيرة، وإن كانت لا تخلو من أبعاد سياسية.

المبحث الثالث

العلاقات الهندية الصينية

لعل أهم ما يميز العلاقات الهندية الصينية المعاصرة هو تأرجحها، تشهد تقارب تارة وتشهد تصارع تارة أخرى , وبلا شك أن دولتين محاذيتين جغرافيا وبهذه الإمكانية العالية من القدرات البشرية والاقتصادية تمتلك تاريخا حافلاً من الصراع والمنافسة والتعاون، وللتعرف وفهم طبيعة العلاقات بينهما لابد من التطرق إلى الجانب التاريخى .

وفى إطار العرض التاريخى للعلاقات الهندية الصينية يمكن التمييز بين محطات أربع رئيسية ، يمثل الاعتراف الهندى بجمهورية الصين الشعبية المحطة الأولى فى العلاقات بين البلدين، وكانت أول دولة تسارع إلى الاعتراف بها وتقيم معها علاقات على مختلف الأصعدة، وتتمثل المحط الثانية فى التدهور الكبير الذى شهدته العلاقات بين البلدين بدءاً من عام 1959 م، بسبب المشاكل الحدودية وقضية التبت والتى تعد من أخطر المشاكل التى عكرت صفو العلاقات بين الصين والهند وتسببت فى اندلاع الحرب بينهما عام 1962، الأمر الذى قاد إلى سباق مسلح بينهما، وحربا باردة بين البلدين الجارين [2] .

---

[1] إيمان عمر : **الهند وكيفية صعودها كقوة كونية ... دراسة شامله**

http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/285.htm

[2] جابر سعيد عوض : **علاقات الهند الدولية والإقليمية** ، 3 مارس 2004

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/e571297/html

أما المحطة الثالثة في العلاقات بين البلدين فتتمثل في الوفاق الذي عرفته في أعقاب الغزو السوفيتي لأفغانستان وامتد خلال الفترة بين عامي 1979 و1998، والتي شهدت توقيع عدد من الاتفاقيات على مستوى عال، وجرت خلالها مفاوضات بشأن الحدود وقضايا التجارة، وبلغ هذا الوفاق ذروته عام 1991 عندما قامت الهند بتطبيع علاقاتها مع الصين أثناء زيارة رئيس الوزراء الصيني للهند [1] .

والمحطة الأخيرة هى التفجيرات النووية عام 1998 والتى تعد بمثابة نقطة تراجع بارزة فى العلاقة الثنائية بين الهند والصين، والتى كانت تهدف فى المقام الأول إلى ردع التهديدات الصينية [2] .

وأدت هذه التفجيرات إلى توتر العلاقات بين البلدين, فأصبح كل منهم ينظر إلى الأخـــــر باعتباره قـــــوة مهدده له فالطموحات الهندية الجارفـــــــــــة تمثل خطرا على الصين، فـــــإن الأخيرة أيضا تشكل خطرا مماثلا على الهند [3] .

والعلاقات الهندية الصينية ظلت تعانى فى معظم أحوالها من الصراع والتوتر بسبب نزاعات الحدود تارة والتنافس الإقليمى تارة أخرى ، كما لعب المتغيران الأمريكى والباكستانى دوراً مهماً فى توجيه مسار العلاقات الصينية الهندية [4] .

ففى الوقت الذى كانت فيه العلاقات الصينية الأمريكية غير مستقرة بصفة عامة، بسبب الخلاف حول عدد من القضايا مثل حقوق الإنسان والدعم الأمريكى لتايوان فإن العلاقات الأمريكية الهندية على الجانب الآخر كانت تشهد تحسناً فى كثير من المجالات, أما العامل الباكستانى فيبرز تأثيره السلبى على العلاقات الهنديـــــــــــــة الصينية فى الدعم الذى تحصل عليه لباكستان من الصين خاصة فى مجال التكنولوجيا النووية، فضلاً عن تأييد الصين لباكستان فى مواجهة الهند حيث عمدت الصين إلى استخدام

[1] محمود نعمان الفطافطه : **مرجع سابق**، ص 104 .

[2] إيمان عمر : **الهند وكيفية صعودها كقوة كونية .. دراسة شاملة**

http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/285.htm

[3] محمود خليفه جوده : **أبعاد الصعود الصينى فى النظام الدولى وتداعياته 1991 – 2010**

http://democraticac.de/?p=570

[4] مهدى عبدالعزيز الراوى : **العلاقات الصينية – الهندية فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية**، مجلة السياسة الدولية، العدد 390 ، يناير 2007 ، ص 148 .

باكستان من أجل احتواء الهنـــــــــد والحيلولة دون صعودهـــــــــــــــــــا كمنافس لها [1].

كما تقدم الصين لباكستان وبنجلاديش ونيبال وسيريلانكا، دعم اقتصادي، وذلك فى إطار مساعدة تلك الدول على إحداث توازن مضاد مع الهند, كما تقوم الهند بتوسيع الاتصالات الدفاعية والأمنية الهندية لكي تشمل إيران واليابان وكوريا الجنوبية، وتعميق الدبلوماسية الدفاعية الهندية في مختلف ربوع آسيا[2].

ومع ذلك لم يغب عن فكر قادة البلدين أن ثمة مصالح واهتمامات مشتركة بينهما ، وفى مقدمتها العمل على وضع حد لنظام القطبية الأحادية والهيمنة الأمريكية، باعـــتبار ذلك ليس في صالحـــهما، خاصة في ظل سعي كل طرف لأن يصبح قوة إقليمية، كما أن التواجد الأمريكي في المنطقة (أفغانستان) ليس في صالح البلدين ، حيث لا ترضى الصين و الهند أن تكون دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية بمقربة منهما [3] ، إضافة إلى التعاون فى القضايا المتعلقة بمكافحة الإرهاب الذى يشكل تهديداً لكل منهما، وهو ما دفـــــــــــع البلدين إلى تشكيل لجنة ثنائية لمكافحة هـــــــــــذه الظاهرة العالمية، والاتفاق على تبادل المعلومات حول كيفية التعامل معها [4] .

أما فيما يخص العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدولتين فشهدت تطوراً كبيراً وملحوظاً ، فقد زاد حجم التبادل التجارى بينهما من 2,9 مليار دولار عام 2000م إلى نحو 51,78 مليار دولار عام 2008م، أي ازداد بنسبة 43% سنوياً, بينما وصل حجم التبادل التجارى بينهما إلى نحو 60 مليار

دولار فى عام 2010م [5]، وارتفع حجم التبادل التجارى بينهما فى عام 2015 / 2016م ليصل إلى نحو

---

[1] د . باهر مردان : **العلاقات الصينية الهندية 2014**

www.academia.edu/6003445

[2] محمود خليفه جوده : **أبعاد الصعود الصينى فى النظام الدولى وتداعياته 1991 – 2010**

http://democraticac.de/?p=570

[3] إيمان عمر : **الهند وكيفية صعودها كقوة كونية .. دراسة شاملة**

http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/285.htm

[4] محمود نعمان : **مرجع سابق** ، ص 104 .

[5] **60 مليار دولار حجم التبادل التجارى بين الصين والهند نهاية العام الجارى** ، 21 أبريل 2010

70,73 مليار دولار، لتصبح بذلك الصين أكبر شريك تجارى للهند [1] .

ومعظم الصادرات الصينية إلى الهند هى من البضائع المصنعة، بينما صادرات الهند من الصين هى من السلع الأولية من الحديد الخام وغيره من المعادن، وعلى صعيد الاستثمار بين البلدين بلغ إجمالي الاستثمار الهندي المباشر في الصين 300 مليون دولار أمريكي، فى حين بلغ الاستثمار الصيني في الهند 400 مليون دولار أمريكي عام 2014م [2] .

وتسعى الصين إلى أن تضاهى اندفاعات تقدم الهند فى البرمجيات والخدمات المخصصة لتكنولوجيا المعلومات، بينما تهدف الهند إلى مضاهاة نجاح الصين الباهر فى التصنيع [3] .

وبرزت أهمية تطوير العلاقات بين الجانبين كذلك فى مجال التعاون العسكرى، وشهد العام 2008 تدريبات مشتركة على مكافحة الإرهاب، حيث كانت المرة الأولى التى تدخل فيها قوات صينية الأراضى الهندية منذ العام 1962، كما زار فى عام 2011 وفداً عسكرياً هندياً العاصمة الصينية بكين فى زيارة تهدف إلى استئناف العلاقات الدفاعية التى تم تجميدها لمدة عام بسبب النزاع على التأشيرة ، كما قام وزير الدفاع الصينى بزيارة إلى الهند فى عام 2012 وهدفت إلى تحسين علاقات بلاده العسكرية المضطربة مع الهند، وتأتى أهمية الزيارة إلى أنها المرة الأولى منذ عام 2004 التى يزور فيها وزير دفاع صينى الهند [4] .

---

www.arabic1.people.com .cn/31659/695163.html

[1] د. امتياز أحمد : **أنماط توظيف العداء للصين فى دول جنوب أسيا**، 15 مارس 2017

https://pressreder.com/uae/trending-events/20/70315/282149

[2] دراج نايار : **الهند والصين وآفاق العلاقات التجارية**، الشرق الأوسط ، العدد 13902 ، 2 أكتوبر 2014

https://aawsat.com/hom/article/19282

[3] **الهند والصين .. عودة إلى التاريخ لصناعة المستقبل**، 14 مايو 2015

www.aljazeera.net/amp/newslreportsandinterviews/2015/5/14/%2525D8%2525A7%2525D9%252

[4] د . باهر مردان : **العلاقات الصينية الهندية 2014**

www.academia.edu/6003445

حقيقة الأمر فإن الصين تبذل جهودا لتوثيق العلاقة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً مع الهند ، كما تسعى الهند فى نفس المجال، لكن تقدم العلاقات الأمنية الأميركية–الهندية انعكس سلباً على العلاقات الهندية الصينية، وزاد من شكوك بكين إزاء العلاقات العسكرية المتزايدة بين واشنطن ونيودلهي، فالهند هي الوحيدة التي لديها الإمكانية والرغبة لكي تقف في مواجهة حقيقية مع الصين [1] .

أما فيما يتعلق بمستقبل العلاقات الهندية الصينية فإنه يمكن القول أن جوانب الاهتمام المشترك تفوق جوانب الاختلاف باعتبار أن الصراع بين البلدين لا يرتكز على تهديدات حقيقية بين البلدين بقدر ما يمثل صراعاً على النفوذ الإقليمى فى منطقة جنوب أسيا [2] .

ويمكن للصين والهند أن يحققا مكاسب واستفادة من تقاربهما ويساهم فى تجديد شباب آسيا, فالصين تستطيع من خلال تقاربها أن تحد من التقارب الأمريكي الهندى، وأن تستفيد من التقدم الهائل التى حققته الهند فى مجال تكنولوجيا المعلومات, كما سوف يساعد الهند من خلال عدم دعم الصين لباكستان فى نزاعها مع الهند على كشمير [3] .

ويؤكد الكثير من الخبراء الاستراتجيين أن الهند والصين ستتحولان فى المستقبل القريب إلى صديقين أكثر من كونهما دعوتين والسبب يعود أولاً وأخيراً إلى المنفعة الاقتصادية المتبادلة، وبالنظر إلى أن الهند والصين لديهما تاريخ طويل من التبادلات الثقافية والمعرفية فقد يعكس ذلك تحسناً فى العلاقات السياسية بين البلدين، كما أنهما يشتركان بمصالح ضمن مجموعة بريكس الاقتصادية ومنظمة شنغهاى، إضافة إلى كونهما دولتا جوار جغرافياً، والأهم تعد الهند من الدول التى لها ثقل استراتيجي واقتصادي على المستويين الاقليمى والدولى، ولها موقع جيواستراتيجى مهم يربط بحر العرب من جهة وخليج البنغال من جهة أخرى ، وهذه الميزة الجيواستراتيجية إذا ما تم استثمارها من قبل الجانب الصينى فإن الأخير يمكن له أن يصل إلى مياه الشرق الأوسط (مصادر الطاقة وإمداداتها) عبر الدولة الهندية

[1] محمود خليفه جوده : **أبعاد الصعود الصينى فى النظام الدولى وتداعياته 1991 – 2010**

http://democraticac.de/?p=570

[2] مهدى الراوى : **مرجع سابق**، ص 154 .

[3] محمود خليفه جوده : **أبعاد الصعود الصينى فى النظام الدولى وتداعياته 1991 – 2010**

http://democraticac.de/?p=570

دون المرور بالطرق البحرية التقليدية القريبة من إقليم جنوب شرق أسيا وصولاً إلى بحر الصين الجنوبى الذى يتميز بوجود نزاعات بحرية بين أطرافه، وتزايد النفوذ الأمريكي فيه [1] .

المبحث الرابع :

العلاقات الهندية الباكستانية

تتشارك باكستان والهند وهما أكبر بلدين فى إقليم جنوب أسيا فى أكثر من مجرد حدود مشتركة، حيث أنهما تتشاركان تاريخاً وثقافة ولغة وتتشاركان فكراً إلى حد ما، ومع ذلك يظل البلدان عدوين خاضا العديد من الحروب، ويواجهان قضايا جغرافية من الصعب حلها، كما أنهما يعيشان وسط خلاف حول جبهات عدة [2] .

وقد مثلت قضية كشمير عقدة العلاقات الهندية الباكستانية منذ عام 1947، وهى من أهم القضايا التى أثرت فى العلاقات بين البلدين منذ تقسيم شبه القارة الهندية من طرف بريطانيا، والتى انتهجت سياسة تقسيم مؤسسة على الفوارق الدينية، وهذا التقسيم أثر مباشرة على العلاقات بين الهند وباكستان حيث أدى التوتر بسبب الإقليم إلى ثلاثة حروب مباشرة فى العام 1947 ، 1965 ، 1971، وأصبح هذا النزاع أشد خطورة فى ظل سباق التسلح بين البلدين ، وقد أدت الخلافات القائمة بين الهند وباكستان إلى اشتعال موجه من السباق النووى حيث أجرت الهند تجاربها فى عام 1974 ثم قامت الهند بتجربتها النووية الأخرى عام 1998[3].

ومن خلال وجود العامل النووى فى العلاقات الثنائية، صعدت الهند لهجتها، وبدأت فى محاولة الضغط على باكستان للاعتراف بالوجود الهندى فى كشمير، غير أن باكستان ورداً على تجارب الهند النووية ، قامت بإجراء تجاربها فى 28، 30 مايو 1998 كعامل للتوازن مع الهند، وأصبح العامل النووى غير كاف بالنسبة للهند للتأثير على باكستان فى تغيير موقفها تجاه قضية كشمير، بل أكثر من

---

[1] د . باهر مردان : **العلاقات الصينية الهندية 2014**

www.academia.edu/6003445

[2] سجاد أشرف : **العلاقات الهندية الباكستانية الأسس المشتركة ونقاط الخلاف** ، سلسلة محاضرات الإمارات 147 ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية 2012 ، ص 3 .

[3] خواتيمانى كنزه : **سباق التسلح النووى بين الهند وباكستان وأثره إقليمياً ودولياً 1998 – 2012** ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الجيلانى بونعامه 2014 / 2015 ، ص 59 ، 60 .

ذلك أن باكستان أصبحت أكثر تشدداً فى التعامل مع الهند، وهكذا أن الردع النووى خلق قناعات لدى الطرفين أن موضوع كشمير يجب أن تتم تسويته فى إطار توافق دولى لأن البديل أى الصراع والحرب سوف تؤثر سلباً على العلاقات الثنائية والإقليمية، وقد ينذر بوقوع كارثة نووية [1] .

وقد جرت عدة محاولات لتقريب وجهات النظر بين الهند وباكستان، ومن ذلك قمة عقدت فى أجرا بين البلدين عام 2001 ، غير أنها انتهت بالفشل، وكل طرف يلقى باللائمة على الطرف الآخر فى هذا الفشل [2] .

وشهد العام 2003 تطورات إيجابية متسارعة فى العلاقات الهندية الباكستانية وبدأ الطرفان فى تطبيق مجموعة من إجراءات بناء الثقة، واستأنف الحوار ثانية فى عام 2004، وتولى الطرفان العمل على قضية كشمير نقطة الخلاف الرئيسية بينهما، والتعامل مع الجهود الرامية إلى الحد من مخاطر التسليح والسباق النووى، بالإضافة إلى الاهتمام بقضايا أخرى ، ولم يمض وقت طويل إلا وعادت الأمور إلى ما كانت عليه من احتقان وتوتر فى العلاقات نتيجة تفجيرات مومباى فى الهند عام 2008، والتى أسفرت عن مقتل 180 شخص وإصابة المئات، وأدت هذه الأحداث إلى تداعيات خطيرة من أهمها عودة التوتر بين الهند وباكستان، وإنهاء حالة التطبيع بينهما وعودة مشكلة كشمير إلى واجهة الخلافات، مع تصاعد التهديد برد انتقامي[3] .

غير أن العلاقات بدأت فى التحسن ثانية فى عام 2010، حيث التقى وزير الخارجية فى البلدين لكن ظلت المسائل فى طريق مسدود، ففى الوقت الذى أصرت فيه الهند على التركيز على الإرهاب قبل أى شئ آخر ، أصرت باكستان على استئناف الحوار الشامل معلنة أن كافة القضايا بحاجة إلى أن توضع على الطاولة من أجل أن تتحرك العلاقات إلى أبعد من الخطابة ، كما أن جولة أخرى من المفاوضات جرت فى يوليو من ذلك العام بين وزيري الخارجية باءت بالفشل[4] .

وعقدت كذلك محادثات فى 4 يوليو 2012 بين مسئولين باكستانيين وهنود ، لدفع عملية السلام الشامل وحل الخلافات العالقة بين البلدين عبر الحوار، وتركزت المحادثات حول ثلاثة عناصر وهى الرغبة الهندية فى مناقشة تسوية نهائية وسريعة لقضية كشمير، والاستعداد الباكستانى لإيقاف استخدام

---

[1] فله عربى عوده : **قضية كشمير بين المواقف الإقليمية والتأثيرات الدولية** ، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر 3 ، 2011 ، ص 5 ، 6 .

[2] سجاد أشرف : **مرجع سابق**، ص 16 .

[3] خواتيمانى كنزه : **مرجع سابق**، ص 90 ، 91 .

[4] سجاد أشرف : **مرجع سابق**، ص 30 ، 31

الإرهاب كأساس لسياسة الدولة ، ويصاحب ذلك تحركاً لكلا البلدين تجاه تطبيع العلاقات فيما بينهما، لكن بالرغم من استمرار اللقاءات بين الطرفين إلا أن المراقبين والمحللين صرحوا أن هذه المحادثات هى من أجل المحادثات فقط، ومحاولة لإقناع العالم بتهدئة جبهة كشمير [1] .

وقد تطورت العلاقات سلباً بين الهند وباكستان، وذلك عقب تجدد الاحتجاجات فى الجانب الهندى من إقليم كشمير عام 2016 ، وقيامهم بالثورة على الحكم الهندى للإقليم، ورفع الأعلام الباكستانية ، ومطالبتهم بالعودة الى باكستان وإنهاء الحكم الهندى، وقد استمرت تلك الاحتجاجات قرابة أربعة أشهر ونتيجة لتلك الأحداث أعلن رئيس الوزراء ناريندرا مودى من أنه سيعيد النظر فى الموقع الذى تحتله باكستان كدولة ذات أفضلية للهند فى المعاملات التجارية، والتعاون الاقتصادي ، كما قررت الهند تخفيض حجم تمثيلها الدبلوماسى فى إسلام أباد [2] .

وأما على صعيد العلاقات الاقتصادية بين البلدين ، فلم يدع سباق التسلح بين الهند وباكستان فرصة لتطوير علاقات اقتصادية وتجارية حقيقية بين البلدين، وقد بلغ حجم التبادل التجارى بين الهند وباكستان خلال عامى 2001 ، 2002 نحو 154 مليون دولار [3]، ووصل حجم التبادل التجارى بين البلدين عامى 2010 ، 2011 إلى 2,7 مليار دولار [4] .

وقد بلغت قيمة الصادرات الباكستانية إلى نيودلهى 286 مليون دولار عام 2016، وبلغت الصادرات الهندية إلى باكستان 958,3 مليون دولار فى نفس العام [5] .

---

[1] خواتيمانى كنزه : **مرجع سابق**، ص 92 ، 93 .

[2] ميديا لينك : **كشمير تؤجج الصراع الهندى الباكستانى** ، 28 سبتمبر 2016 م

www.mugtama.com/hot-files/item/42551-2016-09-28-03-02.html

[3] **التجارة بين الهند وباكستان ، 10 يونيو 2003**

www.alyaum.com/article/1084199

[4] **الهند وباكستان .. خطوات لتطبيع العلاقات التجارية ، 19 ديسمبر 2012**

www.alestethmar.net/news-12806.html

[5] **ارتفاع الصادرات الباكستانية الى الهند ، 24 أبريل 2017**

www.lusailnew.qa/article/24/04/2017

ويلاحظ هنا أن حجم التبادل التجارى بين البلدين قد انخفض فى العام 2016 عن عام 2011، ويبدو أن ذلك يرجع إلى تطور الخلاف بين باكستان والهند على اثر اتهامات الهند لباكستان بـــالوقوف وراء أحداث الاضطرابات الأخيرة فى الجانب الهندى من كشمير .

وعلى الصعيد العسكرى يمكن القول أن تطور القدرات العسكرية الهندية شكل باستمرار حافزاً لـــدفع باكستان لاتخاذ خطوات فى الاتجاه ذاته، وينطق هذا على برامج التسليح التقليدية والنووية، فاستمرت الهند فى توسيع نطاق قوتها العسكرية، وكذلك فعلت باكستان، وقد أفادت تقديرات للمخابرات المركزية الأمريكية فى يناير من العام 2011 أن باكستان لديها ما بين 95 – 150 رأساً نووياً، فى المقابل تشير التقديرات الدولية إلى أن الهند فى العام 2010 لديها ما بين 60 – 80 رأساً نووياً [1].

وصدر عـــــــــن معهد ستوكهولم الدولى لأبحاث السلام ، تقريراً يذكر أنه فى العـــام 2014 كان لدى الهند 90 – 110 رأساً نووياً، مقابل 100 – 120 رأساً نووياً لدى باكستان [2] .

ويمكن القول أن احتمالات قيام الحرب بين البلدين باتت ضئيلة للغاية، بل لم يعد لها وجود فى ظل القدرات النووية المتقاربة ، فمن شأن قيام الحرب أن تقود إلى زوال الدولتين معاً من علـــى خارطـــة العالم.

وعن مستقبل العلاقات بين البلدين، فهناك قواسم مشتركة مثل الأرض والجغرافيا والتاريخ والثقافة ، والعلاقات الودية بين البلدين ممكنة بكل تأكيد، ويمكن اقتناص الفرص المتوفرة للبناء علي مصـــالح مشتركـــــــــــة ، مثل الرياضة والثقافة والتجارة والايدولوجيا، لتؤمـــــــــن فى نهاية المطـــاف مستقبلاً أفضل للبلدين ومع ذلك ستظل قضية كشمير قضية مركزية، خاصة وأن الغبـــاء السياســـى وقصر النظر، جعل التقدم على جبهات أخرى رهيناً بقضية كشمير أو الإرهاب (57)[3] .

المبحث الخامس :

العلاقات الهندية الروسية

اتجهت الهند صوب الاتحاد السوفيتى السابق، خاصة بعد الهزيمة التى لحقت بها على يد الصين عام

[1] عبدالجليل زيد المرهون : **أين تتجه العلاقات الهندية الباكستانية**، جريدة الرياض ، العدد 7294، 30 أكتوبر 2015

[2] ناجى ملاعب : **سباق التسلح الهندى الباكستانى أبعاده الإقليمية والدولية** ، الجزء الثانى ، 13 يناير 2017 .

www.sdarabia.com/?p=43416

[3] سجاد أشرف : **مرجع سابق** ، ص 31 ، 32 .

1962، وهو ما تواكب مع تنامى الخلاف الصينى السوفيتى وتزايد حدته خلال الستينات، وأثمر هذا التقارب الهندى – السوفيتى عن توقيع معاهدة للسلام والصداقة بين البلدين عام 1971، والتى تعد بمثابة محطة مهمة فى تاريخ العلاقات الهندية السوفيتية [1] .

والهند كانت تنظر إلى تلك العلاقة باعتبارها المرتكز الاستراتيجي المطلوب لموازنة جارتيها اللدودتين باكستان والصين، فى حين كانت الإستراتيجية السوفيتية تجاه آسيا، المحيط الهندى تعتبر نيودلهى الحليف المثالى فى مواجهة الصين من جانب، والنفوذ الأمريكي التقليدى فى باكستان من جانب آخر [2] .

وجاءت زيارة الرئيس الروسى بوتين إلى الهند فى عام 2000 إلى الهند لتمثل محطة أخرى مهمة فى العلاقات بين البلدين ، واعتبرت الزيارة نقلة كمية ونوعية جديدة فى العلاقات بين البلدين، حيث اتفق الجانبان على ضرورة إجراء مشاورات سياسية منتظرة، وتنسيق نشاطات الدولتين فى الأمم المتحدة وسائر الهيئات الإقليمية والدولية، إضافة إلى اتفاقيات أخرى عديدة كان من أهمها التعاون فى المجال النووى، فقد وافقت روسيا على تزويد الهند باليورانيوم ضعيف التخصيب [3] .

وتنعقد سنوياً بين البلدين قمة روسية هندية ، منذ عام 2000 حينما تم إنشاء شراكة إستراتيجية مع روسيا، وفى سنة 2010 تم الارتقاء بشراكة الهند وروسيا إلى شراكة إستراتيجية خاصة ومميزه، وتم إنشاء اللجنة الروسية الهندية الحكومية الدولية [4] .

وتعد الشراكة الاقتصادية بين الهند وروسيا، إحدى الركائز الأساسية للشراكة الإستراتيجية بين الهند وروسيا، وهى أولوية رئيسية بالنسبة للدولتين، وهناك زيادة مستمرة فى حجم التبادل التجارى بين الدولتين، فقد بلغ 4,7 مليار دولار عام 2010، بينما بلغ حجم التبادل التجارى بين البلدين نحو 8 مليارات دولار عام 2014، ومخطط لزيادة التبادل التجارى بين البلدين ليصل إلى 30 مليار دولار عام 2025 ، وقد بلغت قيمة الصادرات الروسية إلى الهند نحو 5,57 مليار دولار عام 2014، فى

---

[1] جابر سعيد عوض : جابر سعيد عوض : **علاقات الهند الدولية والإقليمية** ، 3 مارس 2004

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/e571297/html

[2] محمود نعمان الفطافطة : **مرجع سابق** ، ص 112 .

[3] أحمد دياب : **زيارة بوتين للهند : الأبعاد والدلالات**، مجلة السياسة الدولية، العدد 14 ، يناير 2001 .

[4] **نص الموجز التمهيدى حول القمة السنوية الروسية الهندية** ، 14 أكتوبر 2016

https://mea.gov.in/media-breifing-onindia-russia-annual-summit-october.14-2016

حين بلغت قيمة صادرات الهند إلى روسيا نحو 2,26 مليار دولار، وتقدر الاستثمارات الهندية فى روسيا بنحو 8 مليار دولار، بينما بلغت الاستثمارات الروسية فى الهند نحو 3 مليار دولار [1] .

وتدرس روسيا إمكانية المشاركة فى مبادرة " اصنع فى الهند " التى أطلقها رئيس الوزراء الهندى ناريندرا مودى عام 2014, الهادفة إلى تحويل الهند الى مركز تصنيع عالمى لاجتذاب الشركات المحلية والأجنبية للتصنيع فى الهند، وفى مجال النفط وقعت شركة روس نفط ومجموعة من الشركات الهندية العاملة فى مجال النفط فى عام 2015، مذكرة تفاهم حول مسائل التعاون فى مجال البحوث الجيولوجية وأعمال الاستكشاف والتنقيب واستخراج الهيدروكربونات من بعض مناطق روسيا، كما وقعت كل من شركة روس نفط وشركة إيسير الهندية على توريد النفط بمعدل 10 ملايين طن سنوياً خلال العشرة أعوام المقبلة [2] .

وتظل روسيا شريكاً عسكرياً مهماً للهند، ولدى الأخيرة تعاون طويل الأمد واسع النطاق مع روسيا فى مجال الدفاع ، منذ توقيع الدولتين عام 2000 على ما يسمى بصفقة القرن، والتى أعطت فيها روسيا للهند حق إنتاج 140 مقاتلة من طراز سوخوى، بل وحق نقل تكنولوجيا هذا الطراز من المقاتلات [3] .

ووقع البلدان فى عام 2014 اتفاقية لتدريب أفراد القوات الهندية فى المؤسسات العسكرية التابعة لوزارة الدفاع الروسية، وتعمل روسيا والهند على التعاون فى مجال المشاريع البحثية المشتركة وتطوير وإنتاج التكنولوجيات الدفاعية المتقدمة، وأنظمة الأسلحة المتطورة، مثل نظام صواريخ براهموس، وتطوير الجيل الخامس من طائرة Su-30 الطائرة المقاتلة، وكذلك إنتاج الدبابة الروسية T-90 فى الهند [4] .

---

[1] السفارة الهندية فى روسيا: **العلاقات الثنائية .. العلاقة بين الهند وروسيا** ، 1 ديسمبر 2014

www.indianembassy.ru/index.php/bialateral-relation-india-russia

[2] **روسيا والهند ممر أخضر بين البلدين لتعزيز التبادل التجارى** ، 18 سبتمبر 2016

www.noonpost.org/content/13982

[3] محمود نعمان : **مرجع سابق**، ص 112 ، 113 .

[4] السفارة الهندية فى روسيا: **العلاقات الثنائية .. العلاقة بين الهند وروسيا**، 1 ديسمبر 2014

www.indianembassy.ru/index.php/bialateral-relation-india-russia

وفى ديسمبر 2014، تم الاتفاق على فتح مصانع روسية لصناعة الطائرات العمودية الروسية الصنع، وتمكين القوات الهندية من الحصول على أحدث ما أنتجته المصانع الروسية فى قطاع السلاح وكذلك حصولها على المعدات النووية الضرورية التى تمكنها من الحفاظ على أسلحتها النووية وتطويرها بشكل يوافق القوانين، والمعايير الدولية [1] .

وفى أثناء زيارة الرئيس الروسى للهند فى عام 2015 طلبت الهند من روسيا الحصول على خمس بطاريات من أنظمه الدفاع الجوية الروسية S-400، وتحظى روسيا بأكثر من 60% من واردات الهند من المعدات العسكرية [2] .

والتعاون فى الاستخدامات السلمية للطاقة النووية هى واحدة من أبرز المكونات الأساسية للعلاقات بين الهند وروسيا، وفى العام 2013 وضعت أول وحدة للطاقة النووية حيز التنفيذ [3] .

وعلى مستوى القضايا والعلاقات الدولية نجد توافق سياسى فى الرؤى الهندية الروسية، فهناك رغبة وتأكيد روسى هندى على ضرورة الحد من الهيمنة الأمريكية على مجريات الأمور على الساحة الدولية [4] وإقامة نظام عالمى متعدد الأقطاب، تؤدى الأمم المتحدة الدور الأكبر فيه، ويتيح التعاون فى مواجهة تحديات العصر، كما أن هناك تقارب فى مواقف البلدين إزاء مكافحة الإرهاب [5].

---

[1] ميديا لينك : **الهند تسابق محموم لجعلها ميزان المواجهة ضد الصين والخاسر باكستان**

https://mugtama.com/hot-reports-2015/1/20/item13231/%86-html

[2] **روسيا والهند ممر أخضر بين البلدين لتعزيز التبادل التجارى**، 18 سبتمبر 2016

www.noonpost.org/content/13982

[3] السفارة الهندية فى روسيا: **العلاقات الثنائية .. العلاقة بين الهند وروسيا**، 1 ديسمبر 2014

www.indianembassy.ru/index.php/bialateral-relation-india-russia

[4] جابر سعيد عوض : **علاقات الهند الدولية والإقليمية**، 3 مارس 2004

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/e571297/html

[5] عبدالكريم صالح المحسن : **العلاقات الروسية الهندية .. التاريخ والآفاق المستقبلية**، 23 مايو 2011

www.m.ahewar?aid=260254&r=0

وعلى الرغم من تنوع أفق ومجالات العلاقات الهندية الروسية, إلا أن هناك توتر فى العلاقة بين البلدين، يتمثل فى قلق الهند من العلاقات الروسية الباكستانية المتزايدة، خاصة وأن الهند تعتبر باكستان مصدراً للإرهاب، فى حين تؤكد روسيا على أن علاقاتها مع باكستان ترتكز على تكثيف مجالات التعاون المشترك فى مجال الإرهاب والمخدرات، وأن روسيا تعتبر باكستان ضحية للإرهاب الدولى [1] .

ويبدو أن مستقبل العلاقات الهندية الروسية فى تطور مستمر نتيجة المصالح المشتركة بينهما، وتنظر روسيا إلى الهند باعتبارها مكسباً شديد الأهمية فى ظل سعى موسكو إعادة ترتيب علاقاتها وتحالفاتها الإقليمية [2] وتعمل روسيا جاهدة على تحويل الهند إلى قوة اقتصادية وعسكرية فى المنطقة لمواجهة قوة الصين المتنامية [3] .

المبحث السادس :

العلاقات الهندية اليابانية

كانت الهند إحدى أوائل الدول التى وقعت معها اليابان معاهدة سلام، وذلك فى أعقاب تأسيس العلاقات الدبلوماسية الكاملة فى عام 1952، كما أن الهند ساهمت فى الخمسينيات فى عملية إعادة إعمار ما دمرته الحرب فى اليابان خلال تزويد الأخيرة بحاجتها من خام الحديد [4] .

غير أن العلاقات شابها بعض الفتور أثناء سنوات الحرب الباردة بسبب دخول البلدين فى تحالفات مضادة وتبنيهما سياسات خارجية واقتصادية معاكسه، وتراجعت العلاقات الثنائية بين البلدين فى أعقاب التفجيرات النووية الهندية فى عام 1998، ثم بدأت العلاقات الثنائية بين البلدين تستعيد دفئها ، بسبب زيارة رئيس الوزراء اليابانى إلى الهند فى عام 2000 ، تلى ذلك الإعلان اليابانى الهندى عام

[1] **نص الموجز التمهيدى حول القمة السنوية الروسية الهندية** ، 14 أكتوبر 2016

https://mea.gov.in/media-breifing-onindia-russia-annual-summit-october.14-2016

[2] محمود نعمان : **مرجع سابق**، ص 113 .

[3] ميديا لينك : **الهند تسابق محموم لجعلها ميزان المواجهة ضد الصين والخاسر باكستان**

https://mugtama.com/hot-reports-2015/1/20/item13231/%86-html

[4] يونس مؤيد يونس : **أدوار القوى الأسيوية الكبرى فى التوازن الاستراتيجي فى آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية**، الأكاديميون للنشر والتوزيع 2010 ، ص 112 .

2001 ، والذى تضمن اتفاق البلدين على الدخول فى شراكة إستراتيجية شاملة [1] هذه الشراكة التى جدد البلدان التزامهما بها أثناء زيارة رئيس الوزراء اليابانى إلى الهند فى عام 2005، وزيارة نظيره الهندى فى عام 2006، بل وسعا أطرها لتشمل عقد قمم سنوية، والتعاون فى الحقول العلمية والتكنولوجية وتبادل الطلاب والأساتذة، وتعزيز التعاون فى حقول التجارة والصناعة والسياحة والاستثمار [2] .

واستمرت العلاقات الثنائية بين البلدين فى التطور، وكانت العلاقات الاقتصادية بالتأكيد من العوامل الرئيسية فى التقارب بين الهند واليابان ، وكانت اليابان شريكا رئيسياً فى رحلة الهند الاقتصادية وتطوير بنيتها التحتية .

وقد بلغ حجم التبادل التجارى بين الهند واليابان عامى 2013 ، 2014 نحو 16,31 مليار دولار [3] وبلغ حجم الاستثمارات اليابانية فى الهند فى عام 2015 نحو 28 مليار دولار ، مقارنة بنحو 21 مليار دولار عام 2013 ، ويوجد أكثر من 1305 شركة يابانية لديها فروع فى الهند [4].

ولتشجيع الاستثمار اليابانى فى الهند، أكد رئيس الوزراء الهندى فى عام 2016 أن بلاده ستعمل جاهدة على إزالة مخاوف الشركات اليابانية بشأن قضايا الشفافية، والإجراءات الإدارية، والضوابط الصارمة [5] .

ولدى الهند واليابان علاقات عسكرية متميزه، وكان هناك حواراً أمنياً متكرراً على مستوى منخفض كان يجرى بين مسئولين من وزارتى الدفاع والخارجية فى البلدين منذ سنوات، ومنذ عام 2012 كانت

---

[1] وليم أشعيا عوديشو : **النظام السياسى والسياسة الخارجية اليابانية المعاصرة**، رسالة ماجستير ، الأكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك 2008 ، ص 78 ، 79 .

[2] د . عبدالله مدنى : **حول الشراكة الإستراتيجية بين الهند واليابان**، 27 مايو 2007

www.siironline.org/alabwab/edara-eqtesad/585.htm

[3] د . ذكر الرحمن : **العلاقات الهندية اليابانية .. عصر جديد**

www.alittihad.ae/mobile/wajhatdetails.php?87636

[4] **العلاقات اليابانية الهندية .. البيانات الأساسية**

www.mofa.go.jp/region/asia-paci/india/data.html

[5] **الهند تدعو الشركات اليابانية إلى الاستثمار فيها** ، 12 مارس 2016

www.aleq.com/2016/11/12/article/10114.html

القوات البحرية الهندية وقوات الدفاع الذاتى البحرية اليابانية، تجريان تدريبات بحرية مشتركة، وفى عام 2014 اتفق وزيرا دفاع البلدين على مواصلة التدريبات العسكرية الثنائية ومتعددة الأطراف والتى تشارك فيها القوات العسكرية لكلا البلدين، واليابان عضواً دائماً فى التدريبات البحرية السنوية فى مالابار والتى كانت أصلاً تدريبات بحرية ثنائية بين الولايات المتحدة والهند، وفى عام 2016 أقامت الهند واليابان أول حوار بين القوات الجوية فى البلدين [1] .

ووقعت الهند واليابان فى ديسمبر 2015 اتفاقية بشأن تبادل نقل التكنولوجيا والتجهيزات فى مجال الدفاع، وتبادل المعلومات العسكرية، ويأتى هذا التقارب وسط مخاوف بشان تعاظم دور الصين فى المنطقة [2] .

وفى مجال الطاقة النووية المدنية وقعت اليابان فى عام 2016، اتفاقاً للتعاون النووى المدنى مع الهند، بمقتضاه تقوم الشركات اليابانية بتصدير التكنولوجيا النووية إلى الهند، وفتح الباب أمام مزيد من التعاون فى مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية [3] .

وهناك العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك، والتى تمثل نقطة التقاء فى المصالح والرؤى بين البلدين ، خاصة أن البلدين أكبر ديمقراطيتين خارج المنظومة الغربية ، وتناغمتا فى سياستهما الخارجية ومتطلعتان إلى لعب دور أكبر على الساحة الدولية، فضلاً عن عدم وجود ملفات شائكة بين البلدين أو رواسب تاريخية بينهما [4] .

ولعل من أبرز هذه القضايا اتفاق البلدين على ضمان سلامة الممرات البحرية بآسيا والمحيط الهندى وأمنها، ومكافحة أنواع الجريمة الدولية، ومنع انتشار السلاح النووى [5] .

---

[1] ستيفان جاوى : **الهند واليابان .. تعميق التعاون الدفاعى**

www.al-hinndonline.com/p=4140

[2] **الهند تدعو الشركات اليابانية إلى الاستثمار فيها**، 12 مارس 2016

www.aleq.com/2016/11/12/article/10114.html

[3] الهند واليابان .. **توقيع اتفاق نووى مدنى تاريخى**

www.m.timesofindia.com/india-jaban-signlandmark-civil-unclear-deal/articleshow/55371858.cms

[4] يونس مؤيد يونس : **مرجع سابق** ، ص 112.

[5] ظفر نواز جاسبال : **شراكة إستراتيجية بين الهند واليابان** ، 6 ديسمبر 2007

www.siironline.org/alabwab/edare_eqtesad/721.html

وتشترك الهند واليابان فى القلق جراء الطموح العسكرى الصينى فى المحيطين الهادى والهندى، ويجمعها التوجه نحو التعاون المشترك من أجل توفير الطاقة، واستقرار أسواقهما، وتأمين خطوط إمداداتها، ورغبتهما المشتركة فى تقليل تنامى تهديدات الاحتباس الحرارى، والتعاون بين البلدين فى مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، مما سيعود بالنفع على كليهما، وفى المجال السياسى فإن موضوع إصلاح الأمم المتحدة يعتبر أحد الملفات التى حققت التقارب بين الهند واليابان[1]، بالإضافة إلى مسألة التوجه المشترك تجاه القضاء على القرصنة والإرهاب فى مضيق ملقا، وتطوير العلاقات التجارية بينهما [2] .

أما عن مستقبل العلاقة بين البلدين ، فنجد أن فرص التكامل على العديد من المستويات بين البلدين متاحة، فالهند بحاجة إلى الاعتماد أكثر وأكثر على الطاقة النووية مستقبلاً، والتقنيات والخبرات اليابانية فى توليد وضمان الطاقة النووية الآمنة هى من بين أفضل ما متوفر عالمياً، لذا تبدو اليابان فى موقع متميز واستثنائي للتعاون مع الهند فى هذا المجال [3] بالإضافة إلى أن اليابان تملك رأس المال ، والتقدم الصناعى، وتملك الهند سوقاً هائلة للسلع الصناعية اليابانية، وضرورة تعزيز العلاقات فى ظل تزايد النفوذ الإقليمي للصين، وفى أعقاب انتخاب ترامب رئيساً للولايات المتحدة مما ألقى بظلال من الشك على السياسات الأمريكية فى آسيا [4] .

الخاتمة

وهكذا فإن العلاقات بين الهند والقوى الدولية والإقليمية الكبرى شهدت تطوراً على مدى عقود من الزمن، وهى علاقات تبادلية تنافسية، تسعى الهند من ورائها إلى تحقيق أكبر قدر من المكاسب فى الوقت الحاضر، وتنمية هذه العلاقات بشكل أكبر فى المستقبل بما يساهم فى خلق دور أكبر للهند على الصعيد الإقليمي، والصعيد الدولى .

---

[1] وليم عفوديا : **مرجع سابق** ، ص 78 ، 79 .

[2] إيمان عمر : **الهند وكيفية صعودها كقوة كونية .. دراسة شاملة**

http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/285.htm

[3] وليم عفوديا : **مرجع سابق**، ص 80 .

[4] سمير التنير : **اليابان والهند .. صداقة متجددة**، 29 مارس 2016

www.siasa.org.egnewscontent/132/8756.asp

وتبين مما سبق أن الهند تسعى وبقوة لبناء علاقات قويه تقوم على أساس الشراكة، وتبادل المصالح، وتحقيق المنفعة لكلا الطرفين، خاصة مع الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، بعيداً عن سياسة التبعية والتى كانت تعانى منها الهند فى الماضى، كما تحاول الهند بناء علاقات ودية حتى مع أعداؤها التقليديين كالصين وباكستان، فى محاولة منها لتجنب الدخول فى صراعات قد تضر بمستقبل التنمية لديها .

المحور الرابع

رؤية مستقبليه عن الهند وأهم التحديات

مكانة الهند في الإستراتيجية العالمية ... التحديات وآفاق المستقبل

India's position in global strategy Challenges and prospects

د. محمد عبدالحفيظ الشيخ*

ملخص

ظلت الهند لعقود عدة في موقع هامشي نسبياً من العلاقات الدولية. وبعدما نالت استقلالها عام 1947، رفضت أن تتموضع في خانة الدرجة الثانية بالنظام العالمي، وتسعى بقوة لخلق وضع دولي متعدد الأقطاب، تكون هي أحد أقطابه بالطبع. بدأت الهند في تغيير سياستها وإستراتيجيتها وأعادت ترتيب أولوياتها، ولكن برؤية وآليات تتفق مع مقتضيات العصر، سعياً لانبعاث هندي يضعها ضمن مصاف القوى الخمس الكبرى. ويرتبط هذا برؤيتها الإستراتيجية ودورها الإقليمي والدولي. تلك الرؤية التي وضع أسسها جواهر لال نهرو أول رئيس لوزراء للهند بعد الاستقلال، والزعماء الهنود الذين جاؤوا من بعده.

وعلى الرغم مما تحقق ما زالت هناك الكثير من الأسئلة المطروحة في صدد واقع ومستقبل الهند في النظام الدولي الراهن. وهو ما يدفعنا إلى البحث في مكانة الهند ودورها المحتمل الذي يمكن أن تلعبه في عالم جديد يتجه نحو التعددية القطبية، وكيف يمكن للقوى الكبرى أن تعيد بناء تحالفاتها الإستراتيجية وفقاً لهذا الدور، والتنبؤ بالعلاقات الدولية المستقبلية.

Abstract

India has for decades been in a relatively marginal position of international relations. After gaining independence in 1947, it refused to be placed in the second tier of the world order, and sought vigorously to create a multi-polar international situation, of course. India has begun to change its policy and strategy and rearranged its priorities, but with vision and mechanisms in line with the requirements of the times, seeking Indian resurgence puts it within the ranks of the five major powers. This is linked to its strategic vision and regional and international role. That vision, laid out by Jawaharlal Nehru, was India's first prime minister after independence, and the Indian leaders who came after him.

In spite of what has been achieved, many questions remain regarding the reality and future of India in the current international system. This leads us to explore the status of India and its potential role in a new world heading toward multi-polarism, and how major powers can rebuild their strategic alliances according to this role and predict future international relations.

* رئيس قسم العلوم السياسية، كلية إدارة الأعمال، جامعة الجفرة ــ ليبيا

مقدمة

بعدما حصلت على استقلالها عام 1947، واجهت الهند تحديات كثيرة تتصل بتاريخها ومكوناتها الاقتصادية والاجتماعية، فعملت الحكومة على تجاوزها، لكن بقيت المشكلات الإقليمية والفقر المنتشر على نطاق واسع، والتمييز الطبقي بين أغلب شرائح المجتمع الهندي، التي تشكل حالة انقسام اجتماعي واقتصادي ومصدراً للصراعات والأزمات الداخلية في الهند، فضلاً عن تدهور مستويات الاستقرار السياسي الإقليمي مع الجارة باكستان، والتنافس الهندي ـــــ الصيني، تعدّ من أبرز التحديات التي تواجه صانع السياسة الهندية .

بعدما كانت لعقود عدة في موقع هامشي نسبياً من العلاقات الدولية، رفضت الهند أن تتموضع في خانة الدرجة الثانية بالنظام العالمي، وتسعى بقوة لخلق وضع دولي متعدد الأقطاب، تكون هي أحد أقطابه، وبدأت في تغيير سياستها وإستراتيجيتها للأمن القومي، ولكن برؤية وآليات تتفق مع مقتضيات العصر، سعياً لانبعاث هندي يضعها ضمن مصاف القوى الخمس الكبرى. تلك الرؤية التي وضع أسسها جواهر لال نهرو أول رئيس وزراء للهند بعد الاستقلال.

وهكذا التفتت الهند صوب مصالحها "الجيو حيوية"، وتحديداً على تخوم جنوب آسيا وغربها على جبهة شرق بحر العرب والخليج العربي. النفس البراغماتي الطاغي للهند، الذي رسمت معالم إستراتيجيته إدارة نهرو، انتهج برنامجاً توافقياً لسياسة الهند الخارجية من خلال رؤية علمانية للحداثة، آخذاً بعين الاعتبار استحقاقات دمج الهند بالنظام العالمي، وتعزيز الطموحات القومية الهندوسية وذلك في إطار سعيها الدؤوب والطموح في تحقيق مكانة متقدمة تواكب صعودها. بيد أن منطق "المصالح" وتشاطرها، وولوج عالم الشراكة العالمية وانفتاح الاقتصاد أملاً في تعافيه وفاعليته وديمومة نموه، كانت تحتم على الهند البحث عن شركاء فاعلين في الغرب، خصوصاً من ذوي الوزن الثقيل كالولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا وغيرها من البلدان الأوروبية.

ورغم أهمية النظرة الأورو– آسوية كخيار آمن للتوازن في علاقة الهند بالصين وباكستان، سوى أن المجال الحيوي بكل استحقاقاته العسكرية والاقتصادية والأمنية أضحى أولوية للهند، وثابت مصيري في علاقاتها الإقليمية والدولية، خصوصاً إذا ما ارتبط الأمر بالعلاقات في الإقليم، وتحديداً كشمير، وأي خطر يمس المصالح العليا للهند، أو الأمن القومي الهندي سوف يتم التعاطي معه بحزم وعلى نحو غير متوقع، وما دون ذلك، فهو قابل للعبة "المقايضة".

الهند اليوم تسير وفق "نمط مادي" نفعي يغيب فيه تماماً البعد "الإيديولوجي"، وفي أحسن الأحوال يأخذ بعداً "هامشياً"، ويتخندق في دائرة المصلحة الهندية بالدرجة الأولى، وأن اقترابها من بعض القضايا الإقليمية والدولية لم تكن سوى أوراق تهدف من ورائها تحقيق مكاسب ذات بعد جيو سياسي، وتحديداً في مجالها الحيوي الغير قابل للمساومة.

حققت الهند طفرات مهمة مع مطلع تسعينيات القرن العشرين، ورسمت هذه المرحلة نمواً اقتصادياً بحيث بات يُنظر إلي الهند اليوم كدولة محورية ولاعب أساسي في توازن القوى في آسيا، ومؤهلة حسب الخبراء لأن تصبح قوة عالمية كبرى في الألفية الثالثة. ويعكس هذا الترتيب مؤشر قوي ودلالة على خطط الهند التي تطمح في المستقبل المنظور للعب دور عالمي أكبر.

إذ لا يمكن إغفال الدور الذي قام به عراب الدولة الهندية الحديثة ومهندس نهضتها "مانموهان سينغ" رئيس الوزراء الهندي الأسبق، فقد ارتبطت الصحوة الهندية باسم "سينغ" و" فريق الأحلام الاقتصادي" الذين كانوا على وعي كامل بالأزمات والمشاكل اتي تعصف بالهند وأسبابها، ومفاتيح حلها.

لقد ظلت الهند منشغلة بمجموعة من الأولويات الداخلية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز مسارات التنمية الداخلية، وهي رغم توجهاتها الحثيثة نحو تعزيز مكانتها الاقتصادية على الصعيد الدولي، فإن طرح قطبيتها كفاعل سياسي دولي لم يتبلور بعد بصورة واضحة.

وعلى الرغم مما تحقق يبدو أنه لا يزال أمام الهند طريق طويل من أجل كسب الرهانات ومواجهة التحديات والعقبات. وثمة الكثير من الأسئلة التي تُطرح حول المكانة الدولية للهند، ومدى قدرتها على التأثير في مسار النظام الدولي الراهن، وفرض قطبيتها بصورة أكثر حضوراً، وبخاصة على مستوى الانخراط في إدارة قضايا وأزمات هذا العالم المتحول والمتسارع .

تكمن أهمية هذا البحث في التعرف على الدور المحتمل الذي يمكن أن تلعبه الهند في عالم جديد يتجه نحو التعددية القطبية تكون هي أحد أقطابه بالطبع، وكيف يمكن للقوى الكبرى لاسيما الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين أن تعيد بناء تحالفاتها الإستراتيجية وفقاً لهذا الدور، والتنبؤ بالعلاقات الدولية المستقبلية .

هذه المشكلة تطرح الحاجة إلى الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي، محور اهتمام هذا البحث، وهو:

ما هي طبيعة التحديات الماثلة أمام طموح الهند لأن تصبح قوة عالمية كبرى؟ وآفاق المستقبل الذي تتجه نحوه الدولة الهندية في ضوء رؤيتها الإستراتيجية الكبرى ودورها الإقليمي والدولي؟

وهنا نفترض: أن رغبة الهند في أن تأخذ مساحة تفاعل ومكانة وأدواراً دولية أوسع من المتحقق الآن، هو أمر متصور في سلوك الهند خلال المدى المنظور والذي يرتبط برؤيتها الإستراتيجية العالمية.

هنا سنعتمد منهج تحليل النظم، لما يعطيه من ميزات في تفهم التحولات الحاصلة في بنية النظام الدولي الجديد الذي تنهض به قوى دولية تتميز بقاعدة اقتصادية وصناعية وتكنولوجية متطورة، خاصة في ضوء واقعها الجغرافي وأصولها التاريخية والحضارية. اقتراب القيادة أو النخبة هو الآخر كمنهج مناسب والأكثر ملائمة، كون الدراسة تنصب أساساً على النخبة الحاكمة، كونها الفاعل الرئيسي والمؤثر في تحديد طبيعة العلاقات ما بين الدول. كما لن نستغني عن المنهج الاستشرافي لقراءة التحديات المستقبلية التي تواجه الهند والفرص المتاحة أمامها لأن تأخذ مكانتها ضمن مصاف القوى الكبرى.

وبقصد إيجاد رؤية موضوعية شاملة لهذا الموضوع، سوف يتم تناوله من خلال النقاط التالية:

أولاً: الإستراتيجية الكبرى للهند ومقوماتها الأساسية. ثانياً: المواقف الإقليمية والدولية من الصعود الهندي. ثالثاً: تحديات تواجه الهند في ضوء إستراتيجيتها العالمية. رابعاً: الآفاق المستقبلية للإستراتيجية العالمية الهندية.

أولاً: الإستراتيجية الكبرى للهند ومقوماتها الأساسية

تتوافر للهند مجموعة من المقومات والمؤهلات التي تجعل منها إحدى القوة الوازنة على الصعيد الدولي، فعلاوة على الموقع الجغرافي وإمكاناتها البشرية الهائلة المتعلمة والمتدربة، وشساعة مساحتها، تشهد الهند تطوراً اقتصادياً مذهلاً ومتسارعاً، كما أنها تحظى بمكانة دولية متميزة من حيث استثمار وتطوير التقانة الحديثة، إضافة إلى القدرات العسكرية التقليدية والنووية، وإنجازاتها على مستوى غزو الفضاء، ناهيك عن التنوع الحضاري واللغوي والديني والعرقي الاستثنائي، قل أن تجد له نظير في بلدان أخرى.

تحتل جمهورية الهند موقع إستراتيجي هام، تمتد على مساحة جغرافية شاسعة ومتنوعة، الأمر الذي يجعلها تختزن مجموعة من الموارد والثروات الطبيعية. تقع الهند في جنوب شرق آسيا وهي تعد سابع أكبر دولة في العالم من حيث المساحة، إذ تبلغ حوالي 3.287.782 كم^2، ويحدها المحيط الهندي جنوباً وباكستان من الغرب والصين وبوتان والنيبال من الشمال وبنغلاديش وماينمار من الشرق، وتتكون من 29 ولاية و7 أقاليم اتحادية. ويدنو عدد سكان الهند من المليار ونصف المليار نسمة، أي ما يعادل 17% من سكان العالم، وهي الثانية بعد الصين حسب تقديرات عام 2016، حيث يقيم حوالي

74% من الهنود في الريف بينما يعيش 26% منهم في المدن[1]. والهند بلد متعدد الديانات واللغات والأعراق، نسبة الهندوس فيها80% من السكان، و12% بالإسلام، و2,6 من المسيحيين، وحوالي 1.9 من السيخ، و1.7 بين البوذية وبعض المعتقدات الأخرى[2]. كما تسوده لغات ولهجات متنوعة، ويوجد فيها حوالي 3000 لغة ولهجة ولغتها الرسمية هي الهندية، كما يعترف الدستور الهندي في بنده الثامن باللغات الإقليمية الرئيسة التي يبلغ عددها 14 لغة، إلى جانب اللغتين الهندية والانجليزية. وقد انعكس تعدد الأديان والمعتقدات على نمط الحياة الهندية، وظاهرة الوحدة في التعددية هي في الأساس في المجتمع الهندي الحديث، وتشكل الهند وحدة اندماجية على الرغم من أن الاستعمار البريطاني حاول زرع الفتنة بين الهندوس والمسلمين والسيخ باستغلال مشاعرهم الدينية[3].

تتأسس التنمية في الهند على ثلاثة مقومات رئيسية هي الزراعة والصناعة والتطور العلمي والتقنية الحديثة. كما تقوم على استحضار المكون البشري في هذا الشأن. ويبدو أن الهند مقتنعة بأهمية وحيوية الاستثمار في هذا المكون باعتباره أساس كل تطور وتقدم، وهو ما دفعها نحو تطوير كفاءة الأفراد عبر اعتماد منظومة تعليمية وتدريبية متطورة، تقوم على توظيف التقنية الحديثة، وهو ما سمح لها بتطوير حياة الأفراد وتمكينهم من خدمات صحية جيدة، مع السعي الجاد للحد من البطالة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع متوسط الدخل السنوي ومستوى العيش بصورة ملحوظة.

وعلى الجانب العلمي والتقني، تبذل الهند كل ما في وسعها من أجل إدماج التقنيات الحديثة في مختلف القطاعات، وهو ما جعلها ضمن أرفع القوى الدولية الأكثر استثماراً في هذا المجال الحيوي، حيث تخصص إمكانات مالية ضخمة في مجالات البحث العلمي واقتصاد المعرفة. كما عمدت الهند إلى إنتاج البرمجيات بهدف خلق صناعة للتصدير تسهم في خلف فرص العمل وجلب العملة الصعبة، حيث ساهمت هذه الصناعة في تخفيض معدلات الفقر وتحسين الأداء الحكومي الخدمي، لاسيما بعدما ارتفعت قيمة صادراتها من هذه الصناعة ما بين عامي 2004 ـــــ2005 إلى 10 مليارات دولار، بعد أن كانت لا تتجاوز 100 مليون دولار في أوائل التسعينيات[4].

---

[1] أحمد سرور، "الهند المارد النائم"، في: محمد ضياء الحق، عاطف معتمد وآخرون: ***الهند عوامل النهوض وتحديات الصعود***، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2009، ص6-7.

[2] صفراوي فاطمة، فودي مصطفى كمال، البعد الإستراتيجي للهند وباكستان في آسيا، في: ***الثقل الآسيوي في السياسية الدولية (محددات القوة الآسيوية)***، مجموعة مؤلفين، إشراف وتحرير عبلة مزوزي، محمد بلعيشة، (المركز الديمقراطي العربي، برلين)، 2018 ، ص272.

[3] مفيد الزيدي، **العلاقات العراقية ـــــ الهندية: الروابط المتجذرة والفرص المتاحة**، المستقبل العربي، السنة 37، العدد431، كانون الثاني/ يناير2015، ص71-72.

[4] عبدالرحمن عبدالعال،" **الهند ... مقومات الصعود وتحولات السياسة الخارجية**، *السياسة الدولية*، العدد 167، يناير 2007، ص109.

أخذت مكانة الهند في النمو من خلال اعتمادها على العلم والتعليم والتكنولوجيا، وحدثت قفزة كبيرة في زيادة فرص التعليم العام والتعليم العالي ليس في التوسعة الكمية، فحسب، وإنما في نظام التعليم العالي والعلوم الهندسية والاتصالات والتكنولوجيا والأبحاث العلمية والفيزياء والطاقة النووية وتجارب الفضاء، حتى أصبحت ثالث أكبر القوى العلمية والتكنولوجية في العالم بعد الصين والولايات المتحدة، وتمتاز بمؤسسات التفوق العلمي في العلوم والتكنولوجيا والطب والأعمال والمعترف بها عالمياً والأفضل على مستو آسيا، ويلتحق بها أكثر من 20 دولة من العالم. وهناك العديد من المعاهد الفنية في المهارات والتدريب المهني بوجود 66 مؤسسة تعليم عن بعد في 60 جامعة مع 11 جامعة مفتوحة أبرزها جامعة الهند في دلهي والمعهد الهندي للعلوم في بنغلور وجامعة بون في غرب الهند وتعتبر من أفضل جامعات البلاد وأكبرها في العالم على الإطلاق، وفيها 500 ألف طالب في 52 قسماً في الدراسات العليا و466 كلية و232 مؤسسة علمية متنوعة معترف بها، ووجود 40% فيها من إجمالي الطلاب العرب الدارسين في عموم الهند[1]. وتمتلك الهند أكثر من 70 ألف صحيفة ومجلة ونشرة يومية وأسبوعية وشهرية، وتبيع أكثر من 100 مليون نسخة يومياً ولديها أكثر من 690 قناة فضائية، و80 قناة مختصة بالأخبار، إضافة على وسائل إعلام أخرى من سينما وشبكات ومواقع انترنت[2].

أما على المستوى الاقتصادي، أصبحت الهند من أسرع الاقتصادات نمواً في العالم خلال العقدين الأخيرين، بعد الصين، وتمثل الهند قوة اقتصادية كبيرة بفضل صناعاتها الضخمة والتقانة الحديثة، بما فيها المرتبطة بغزو الفضاء، وتوظف الهند إمكاناتها المالية الضخمة في تعزيز استثماراتها الخارجية في مناطق مختلفة من العالم، بالصورة التي تجعل منها فاعلاً اقتصادياً دولياً حقيقياً، وأصبحت الهند في النهاية بطل رواية الاقتصاد العالمي، وكان الدور البارز حسب الإعلام الهندي لفريق الأحلام الاقتصادي الذي قاد البلاد إلى القيام بإصلاحات جديدة، بزعامة "مانموهان سينغ" رئيس وزراء الهند في عام 2004، عراب الصحوة الهندية ومهندس نهضتها، وبي تشيد امبرام وزير المالية إلى جانب مونتيك سينغ أهلواليا، الذي شغل منصب الرئيس المفوض للجنة التخطيط القومي[3].

وفي هذا الصدد يشير مانموهان إلى حدوث أربعة تحولات رئيسة في التصور الذاتي للهند، من بلد نامي ضعيف إلى دولة صاعدة؛ من الحكم الذاتي إلى المسؤولية على الساحة الدولية؛ من التوجه لدولة

---

[1] الزيدي، **العلاقات العراقية ـــــ الهندية: الروابط المتجذرة والفرص المتاحة**، مرجع سابق، ص74.

[2] وليد إبراهيم حديفة، ***القوى الاقتصادية الصاعدة في ظل العولمة الاقتصاد الهندي أنموذجاً***، أطروحة دكتوراه منشورة، قسم الاقتصاد الدولي، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق، 2014 ـــ 2015، ص111.

[3] بيتراس أوستريفشيوس، وجون بزمان، اقتصاد الهند... الدور والمستقبل في نظام عالمي جديد، في: ***الهند: عوامل النهوض وتحديات الصعود***، مرجع سابق، ص35.

ضمن العالم الثالث إلى الديمقراطية؛ من عدم التدخل إلى الاستعداد لاستخدام القوة العسكرية في الخارج؛ وهذه التحولات من شأنها أن تؤثر بشكل عميق على سلوك الهند في المستقبل[1].

كما تمكنت الهند من نسج اتفاق يقضي بإحداث بنك الاستثمار الآسيوي (AIIB) بإمكانات مالية تفوق 100 مليار دولار، بمعية الصين والأقطاب الاقتصادية الصاعدة منها ماليزيا وتايلاند وسنغافورة، كإطار يدعم التنمية في المنطقة الآسيوية. فضلاً عن توقيع العديد من الاتفاقيات للتعاون الاقتصادي والتبادل التجاري، أهمها؛ اتفاق التعاون الشامل بين الهند ورابطة أمم جنوب آسيا (آسيان 2009). كما دخلت الهند في عدة اتفاقيات تجارية مهمة مع دول أمريكا اللاتينية. كما نجحت الهند إلى حد بعيد في توظيف الكثير من مقوماتها خدمة لتعزيز تواصلها وعلاقاتها بمختلف دول العالم وإعطائها بعداً إستراتيجياً، قوامه تبادل المصالح، سواء تعلق الأمر بدول قوية أو صاعدة أو نامية. وعليه، اتجهت أنظار الهند صوب الإمكانات المذهلة التي تكتنزها القارة الأفريقية، فسعت إلى تعزيز وجودها وتمركزها الاقتصادي، سواء على مستوى حجم الاستثمار، أو تصدير الأسلحة، وتمت ترجمة ذلك من خلال اتفاقيات تجارية مع عدة دول أفريقية[2].

وتعمل مجموعة البريكس (BRICS) التي تضم خمس دول تحظى بأسرع نمو اقتصادي عالمياً (البرازيل وروسيا والصين والهند وجنوب أفريقيا) على بلورة جهود مالية واقتصادية تنتزع هيمنة الولايات المتحدة على المؤسسات الدولية ذات الصلة، حيث عملت في عـــــــــــــــــام 2014 على إنشاء مصرف إنمائي برأسمال

قدره 100 مليار دولار لتمويل المشاريع التنموية في الدول النامية[3].

ولا تخفى المساهمات التي تقوم بها كذلك على مستوى ترسيخ السلم والأمن الدوليين، وحضورها القوي في منطقة جنوب وشرق آسيا على عدة مستويات بما يجعل من دورها أساسياً في تحقيق الاستقرار في هذه المنطقة الحيوية. في ديسمبر 2012 كان عدد الهنود العاملون في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلم يقدر بـــــ 7839، بما يجعل الهند ثالث مساهم عالمي بعد باكستان وبنغلادش،

---

[1] منير مباركية، ***صعود القوى العالمية في ظل الهيمنة الأمريكية دراسة مقارنة لحالات اليابان والصين والهند***، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة1، 2015 ـــــ 2016، ص218.

[2] يوسف ذياب، **دراسة تحليلية لواقع الاقتصاد الهندي والتجارة الخارجية غير النفطية بين الإمارات والهند**، *دراسة تحليلية العدد1*، دبي، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، مارس 2014، ص8.

[3] تمتد هذه الدول مجتمعة على نحو 30% من مساحة اليابسة من الكرة الأرضية، وتضم 40% من سكان الأرض، فيما يناهز حجم ناتجها الاقتصادي الإجمالي 18% من الناتج الاقتصادي العالمي، وتستقبل نصف الاستثمارات الأجنبية على المستوى العالمي. أنظر: إدريس لكريني، **الصين وتحولات النظام الدولي الراهن**، *المستقبل العربي*، العدد461، تموز/يوليو 2017، ص126.

وحسب التقرير السنوي لوزارة الدفاع الهندية، فقد ساهمت الهند بحوالي 115 ألف عنصر في 42 عملية حفظ سلم[1].

تحاول الهند بصورة هادئة وعقلانية تبوأ مكانة دولية تليق بإمكاناتها المختلفة وبحضورها الدولي، فقد انخرطت بفاعلية في مكافحة الإرهاب على الصعيد الدولي، سواء عبر جهود انفرادية أو من داخل مجلس الأمن الذي أصدر عدداً من القرارات في هذا الصدد، أو من خلال المساهمة في تدابير وترتيبات إقليمية أو تنسيق وتعاون دوليين في هذا الخصوص. غير أن الهند بسياساتها المهادنة وتحولها الهادئ، لم تكن في مستوى التحديات والإكراهات التي واجهت الكثير من البلدان العربية خلاف فترة التسعينيات التي شهدت عدداً من الاعتداءات في العراق وفلسطين المحتلة وليبيا والصومال، وهو ما ترجمته مواقفها السلبية إزاء الكثير من القضايا والأزمات في المنطقة العربية داخل مجلس الأمن، حيث جاءت مواقفها في كثير من الأحيان متماهية مع المواقف الأمريكية والغربية بوجه عام سواء داخل الأمم المتحدة أو خارجها.

انتهجت الهند سياسة الانفتاح الاقتصادي منذ تسعينيات القرن المنصرم، واتخذت الانفتاح على البلدان النامية كخيار آمن لها، وطوّرت إمكاناتها الاقتصادية بصورة ملحوظة، حتى أضحت منتجاتها المختلفة تغزو الأسواق العالمية بفعل قدرتها التنافسية الكبيرة.

فعلى مستوى التجارة الدولية تحتل الهند مكانة متميزة على الصعيد الدولي، وهو ما يعكسه التطور المذهل الحاصل على مستوى صادراتها من جهة، وحجم الفائض الذي تحقق على مستوى ميزانها التجاري من جهة أخرى.

وتتموقع الهند حالياً على رأس قائمة الدول الأكثر نمواً رغم تداعيات الأزمة المالية التي أرهقت الكثير من دول العالم، حيث يحقق الاقتصاد الهندي نمواً سنوياً مطرداً وقياسياً يصل إلى 7.1% ونتيجة لهذا التطور المذهل أصبحت الهند تستورد أكثر من ثلث استهلاكها من الطاقة. وقدّر باحثو جامعة هارفارد أن نمو الهند قد يظل الأسرع في العالم خلال العقد المقبل، حيث تشير الدراسات "لقد تطور القطب الاقتصادي للنمو العالمي في السنوات الأخيرة، منتقلاً من الصين إلى الهند المجاورة، ومن المرجح أن

[1] مباركية، ***صعود القوى العالمية في ظل الهيمنة الأمريكية***، مرجع سابق، ص224.

تحافظ الهند على هذه المرتبة خلال العقد المقبل، وتوشك الهند أن تصبح القوة الاقتصادية الخامسة خلال العام 2018، وقد تسيطر على العالم مع الصين بحلول منتصف القرن الحادي والعشرين[1].

بلغ الناتج المحلي الإجمالي للهند في عام 2014، نحو 3.29 تريليون دولار، وحسب رئيس الوزراء الهندي "ناريندرا مودي" فإن بلاده تهدف إلى أن يصل إلى 5 تريليون بحلول عام 2025[2]. وقد أشارت عدة دراسات اقتصادية دولية، أن الهند ستحقق طفرة اقتصادية في المدى المنظور، وربما لا تتجاوز العقدين على أبعد تقدير، ومنها الدراسة التي أجراها بنك الأعمال الألماني بشأن تطور الاقتصاد الهندي وآفاقه المستقبلية، والتي توقعت ارتفاع متوسط الناتج الداخلي الإجمالي إلى 1.6% خلال الفترة ما بين 2006 ـــــ 2020 وتوسع القطاع الصناعي، خاصة منها القائم على تكنولوجيا المعلومات، إضافة إلى انخفاض معدل النمو السكاني إلى 1.3% وتوقعت دراسة الخبير الاقتصادي "غولد مان ساش" عام 1999، أن الهند ستكون القوة الثالثة اقتصادياً في العالم بحلول عام 2035، في حالة إذا ما انحصرت نسبة نمو اقتصادها ما بين 5.3% و6.1% فقط فترات متباينة، وتشير الدراسة ذاتها إلى أن الناتج الإجمالي للهند سيتجاوز الناتج الفرنسي بحلول 2020 وسيتجاوز الناتج الألماني والبريطاني والروسي بحلول عام 2025، والياباني عام 2035، على أن تكون في عام 2035 ثالث أكبر اقتصاد عالمي بعد كل من الولايات المتحدة والصين[3].

تتميز الهند أيضاً بأهمية وغزارة إنتاجها الزراعي، وخصوصاً على مستوى المزروعات الصناعية كالقطن وقصب السكر والشاي والقهوة والقنب، كما تحتضن ثروة حيوانية هائلة، واحتياطيات مهمة من المعادن كالزنك والرصاص والحديد والفوسفات، علاوة على التعدين والبترول وفحم حجري وصقل الألماس وصناعة الأفلام والمنسوجات والحرف اليدوية.

أما في ما يتعلق بالجانب العسكري، فتخصص الهند ميزانية كبيرة لتطوير إمكاناتها العسكرية، تقدر بـــــ 17 مليار دولار وتصنف في المرتبة الحادية عشر عالمياً، وتسعى الهند إلى أن تكون محور جميع أركان آسيا، سواء من ناحية غرب آسيا "الوطن العربي" ووسط آسيا أم أكانت جنوب شرق آسيا

[1] **الهند خامس قوة اقتصادية عالمية**، الوطن، 6/يونيو 2018، شوهد في 2018/10/2.

http://www.al-watan.com/news-details/id/115710

[2] مصطفى عبدالعظيم، **الاقتصاد الهندي خامس أكبر اقتصادات العالم بحلول 2020**، الاتحاد، 27 يناير 2017، شوهد في 2018/10/9.

https://www.alittihad.ae/Article/5374/2017

[3] صفراوي، فودي، **البعد الإستراتيجي للهند وباكستان في آسيا**، مرجع سابق، ص273-274.

والصين. لذلك، سعت الهند منذ استقلالها إلى رفع قدرتها العسكرية، فقد ازداد عدد أفراد قوتها البرية ليصل إلى 1,26 مليون جندي وضابط بعد أن كان لا يتعدى 200 ألف فرد عشية استقلالها عام 1949، ولتصبح بذلك ثالث أكبر القوى العسكرية في العالم من حيث عدد جنود الجيش[1].

ويعتمد التطور العسكري الهندي على تطوير ورفع القدرة القتالية في المحيطات البعيدة، إذ راحت الهند، طوال السنوات الأخيرة، تبدل كل ما في وسعها لتعزيز وجودها العسكري البحري بما في ذلك السفن العملاقة. وتعتبر الهند الدولة الآسيوية الولى التي امتلكت حاملة طائرات منذ خمسينيات القرن الماضي، وفي أواخر ثمانينيات القرن نفسه تسلحت بحاملة طائرات أخرى لتصبح بذلك أول دولة آسيوية تملك حاملتين للطائرات، وقد انضمت في عام 2013 حاملة طائرات ثالثة إلى أسطولها اشترتها الهند من روسيا[2]. فضلاً عن تعزيز القدرة القتالية بعيدة المدى، حيث تعمل الهند على توفير القدرات التي تمكنها من القتال على مسافات بعيدة. فمن ناحية تواصل استيرادها لطائرات القتال بعيدة المدى من بريطانيا وفرنسا وغيرهما، ومن ناحية أخرى، تواظب الهند على تسليح قواتها بطائرات الأمن والحماية كطائرات الإنذار المبكر والاستطلاع الإلكتروني وغيرهما[3].

وفي عام 2013 دخلت الخدمة دفعة جديدة من طائرات النقل الأمريكية من طراز بيوينغ غلوب ماستر الثالثة سي 17، التي تعتبر من الطائرات الأمريكية العسكرية متعددة المهام في مجالات الإغاثة وحفظ السلام ودرء الكوارث ونقل وتحريك القوات، لتصبح بذلك الأحدث ضمن طائرات النقل العسكرية في الهند، التي ستعزز قدراتها في مجال القدرات الإنسانية والإستراتيجية. وقد تسلمت الهند خلال العام 2014 أربع طائرات أخرى من ذاك الطراز. وكنت الهند قد أعلنت أن قوتها ليست هجومية، وأن ترسانتها النووية تهدف إلى إضفاء نوع من المصداقية على قوتها الرادعة[4]. وتجدر الإشارة إلى أن الهند وعبر رأس مالها البشري أعلنت دخولها النادي النووي في عام 1998، بعد قيامها بخمس تجارب نووية، وبالتالي كسر احتكار العالم المتقدم لعضوية النادي النووي، وهو ما دفع

---

[1] يونس مؤيد يونس، ***أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الإستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية***، ط1، عمان، الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015، ص124.

[2] جصاص لبنى، ***أبعاد التنافس الصيني الهندي للهيمنة الإقليمية في جنوب آسيا***، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة الجزائر لخضر 1 باتنة، 2016 ـــــ 2017، ص117.

[3] علي حسين باكير، المراجعة الدفاعية الأمريكية 2010، ***مركز الجزيرة للدراسات***، 30 مارس 2010.
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2010/20117211350246169.html

[4] إيمان عمر، الهند وكيفية صعودها كقوة كونية ... دراسة شاملة، ***دراسات***، شوهد في 2018/10/5.
.http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/285.htm

الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس "كلينتون" بفرض حصاراً اقتصادياً عليها، كما دخلت عصر الفضاء بإطلاق عدد من الأقمار الصناعية في الفضاء الخارجي، لأغراض الاتصالات والبث الإذاعي والتلفزيوني، والأرصاد الجوية، وأصبح الهند من أوائل الدول القادرة على إطلاق الأقمار الصناعية[1].

وفي الوقت نفسه راحت الهند تقيم قواعد عسكرية لها في الخارج، فعلى سبيل المثال، أقامت قاعدة عسكرية جوية في آسيا الوسطى، وتخطط لإنشاء قاعدة مراقبة وتنصت في مدغشقر الواقعة على السواحل الشرقية لأفريقيا، وذلك بهدف مكافحة القرصنة والأنشطة الإرهابية البحرية وغيرها من الأعمال الإجرامية، ومتابعة تحركات البحرية الهندية في المنطقة والسفن الحربية والأساطيل البحرية للدول الأخرى. إن من شأن ذلك أن يعيد استكمال التأهيل القتالي بعيد المدى لسلاح الجو الهندي.

لكن التطور الهائل للهند تمثل بتحقيقها إنجازاً تكنولوجياً وفضائياً غير مسبوق، عندما أعلنت مؤسسة أبحاث الفضاء الهندية عن نجاح بعثتها في دخول المريخ، لتصبح بذلك الدولة الأولى التي تنجح في دخول مدار الكوكب الأحمر، وأول دولة آسيوية تنجح في ذلك. وبلغت تكلفة هذه البعثة 74 مليون دولار. ويشكل نجاح مهمة الدوران حول المريخ، التي نالت الإشادة نظراً لانخفاض تكلفتها دفعة لبرنامج الهند الفضائي، وهو ما يعكس مؤشر قوي ودلالة على خطط الهند في وضع قدمها في دائرة المنافسة العالمية وقرع أبواب التنمية الاقتصادية بكل ثقة وثبات.

يُنظر إلى الهند اليوم كقوة عالمية ولاعب أساسي في توازن القوى في آسيا، إذ تزايد دورها بشكل ملحوظ لاسيما بعدما اتجهت عيون الولايات المتحدة صوب الهند وعُدّت الأخيرة كحليف إستراتيجي جديد عوضاً عن باكستان، وقوة توازن ضد الصين، وأصبحت الهند محور الاهتمام في صراع الدول العظمى في الهيمنة على القارة الآسيوية. لكن الهند تحاول بذكاء أن تستفيد من جميع الدول العظمى مع ميلها الشديد إلى الغرب أكثر من ميلها تجاه المحور المؤتلف من روسيا ـــــ الصين ـــــ إيران[2].

وفي سياق السياسة الخارجية الهندية أخذت بعين الاعتبار حاجتها إلى مصادر الطاقة اللازمة لاستمرار عجلة التنمية الاقتصادية التي تعتمد في توفيرها بنسبة متزايدة على نفط الخليج العربي، إضافة إلى أن الوطن العربي يعدّ ممراً لحركة التجارة الدولية من وإلى الهند، ناهيك عن حاجتها إلى

[1] إيهاب الشريف، ***الهند .. أسرار ومفاتيح***، نيودلهي، المجلس الهندي للعلاقات الثقافية، 2002، ص414.

[2] الزيدي، **العلاقات العراقية ـــــ الهندية: الروابط المتجذرة والفرص المتاحة**، مرجع سابق، ص76.

الاستثمارات الخارجية التي يمكن توفيرها من الجانب العربي. كما تبرز أهمية الأعداد الكبيرة من العمالة الهندية في دول الخليج، بحيث تمثل تحويلاتها النقدية من العملات الحرة مصدراً هاماً من مصادر الدخل القومي الهندي. لذلك ازداد اهتمام الهند بتوفير الضمانات اللازمة لحقوق هذه العمالة وهي من المسائل الهامة والحساسة في سياق التفاعلات الهندية الخليجية[1].

ترجمت الهند رغبتها في أن تضطلع بدور أكثر فعالية في المسائل والقضايا الإقليمية والعالمية من خلال زيادة انخراطها في إيجاد حلول للقضايا العالمية الرئيسية، ومشاركتها في المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية. وتنطلق الهند في سياساتها من قناعة مطلقة مُفادها بأن بناء علاقات سليمة مع دول الجوار الإقليمي والعالم المتقدم هو الذي يمكن أن يضمن لها استمرار صعودها وعجلتها التنموية. وتعتمد الهند على مقاربة تنمية روابط إستراتيجية، بما يتماشى مع مبدئها حول "الاستقلال الذاتي الإستراتيجي". ويعني ذلك أن نيودلهي تسعى وراء مصالحها من خلال إنشاء روابط مع قوى متعددة، بغض النظر عن عدائية أي دولة تجاه الأخرى. وما من قوة مهمة أخرى تحافظ في الوقت نفسه على هذا النوع من روابط الصداقة مع هذه الدول الثلاثة. وهو ما يعكس سياسة خارجية براغماتية متعددة الاتجاهات وتوطيد روابطها مع عدد كبير من الجهات الإقليمية والدولية، إذ تساعد حاجتها إلى الحصول على التكنولوجيا العسكرية على توثيق علاقاتها مع الولايات المتحدة وإسرائيل. وتتشاطر مصالحها مع الدول الثلاث في تحقيق الاستقرار في آسيا الوسطى مع إيران ومصلحة في محاربة الإرهاب[2].

ثانياً: المواقف الإقليمية والدولية من الصعود الهندي

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي (السابق) وبروز الأحادية القطبية للولايات المتحدة، أخذت الهند دوراً عالمياً دفعها عام 1994 إلى المطالبة بأن تُمنح مقعداً دائماً في مجلس الأمن الدولي. وتعد الهند من أكثر الدول في النمو الاقتصادي العالمي، وأسرع الاقتصادات الكبرى بعد الصين في العالم، وثالث أكبر دول العالم في عدد القوات المسلحة، ومتوقع لها أن تكون قوة عالمية ولها صوت في الشؤون الدولية.

---

[1] سهام معط الله، **العمالة الهندية في دول الخليج العربي**: محدداتها الداخلية ودوافعها الخارجية: ورقة قدمت إلى مؤتمر: ***العرب والهند، تحولات العلاقة مع قوة ناشئة ومستقبلها***، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة) 5 ـــ 6 أيار/ مايو 2018، ص21.

[2] كديرا بثياغودا، **سعي الهند لتحقيق مصالح اقتصادية واستراتيجية في إيران**، دراسة تحليلية صادرة عن مركز بروكنجز الدوحة، رقم 23، 26 سبتمبر 2018.

https://www.brookings.edu/ar/research/%D8%B3%D8%B9%D9%.

لا يمكن تجاهل أن صعود أي دولة أو قوة كثيراً ما يثير مخاوف وهواجس الدول الأخرى، لاسيما دول الجوار القريب، وتلك هي حال الهند التي استطاعت أن تحقق معدلات نمو مرتفعة خلال العقدين الأخيرين، وأن تزيد قدراتها العسكرية زيادة كبيرة. فقد آثار صعودها السريع والمذهل مخاوف جيرانها وتحديداً الصين وباكستان، اللتان تنظران بعين الريبة والشك لهذا الصعود الهندي، بل تميلان دائماً إلى عدّه مصدراً يهدد مكانتهما ومصلحتهما القومية، وعاملاً سلبياً يهدد الاستقرار العالمي والإقليمي.

في المقابل، يبدو أن الرسالة الأساسية التي دأبت الهند في بثها وزرعها في نفوس جيرانها الآسيويين هي أن صعودها سلمي، وأنه لا يشكل تهديداً توسعياً لأي بلد إقليمي، بل أن لدول آسيا أن تفيد من تطور الهند الاقتصادي والتكنولوجي، كما أن هذا البلد يعمل دائماً على تهدئة الأجواء وتقوية الجوانب الإيجابية في علاقاته مع بلدان المنطقة، وعلى التركيز في عوامل التعاون البينية، ومن أجل طمأنة الدول الآسيوية، عقدت الهند عدة اتفاقيات للتجارة مع دول جنوب آسيا منها، رابطة اتحاد جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (SAARC) ومنطقة آسيا للتجارة الحرة (SAFTA)[1].

تشكل العلاقات الهندية الصينية إحدى الركائز الأساسية للأمن الإقليمي والعالمي، باعتبار أن الدولتين تضمان قرابة ثلث سكان العالم، فإن العلاقة لها أهمية قصوى، فضلاً عن العامل الجغرافي والموارد تعتبران من الأسواق الجديدة للسلع والخدمات والتقنيات مما يشكل لها دوراً مركزياً في أي ترتيبات إقليمية. وترى بكين أن الهند الطموحة لا تفرط في ثقتها بنفسها كونها ذات قوة عسكرية قد يكون للصين معها في يوم حساب.

وبالرغم من ثقة الصين في قدرتها على البقاء في وضع إستراتيجي أفضل من الهند، إلا أنها في الوقت نفسه لا تخفي قلقها من تنامي العلاقات بين الولايات المتحدة والهند، وتنظر الأخيرة إلى الصين بوصفها مصدر تهديد تقليدي ونووي لأمنها. كما تمثل العلاقات العسكرية الصينية ـــــ الباكستانية مشكلة للعلاقات الهندية ـــــ الصينية، إذ يعتقد صناع القرار في الهند، أن الصين تستخدم باكستان لإحتواء الهند والحيلولة دون صعودها كمنافس محتمل لها، إضافة إلى معارضة الصين الرغبة الهندية في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي[2].

[1] حكمات عبدالرحمن، **الصعود السلمي للصين**، سياسات عربية، العدد14، أيار/مايو 2015، ص ص66-68.

[2] محمد صالح ربيع، مهيمن عبدالحليم طه، **القوى الدولية والإقليمية وتأثيراتها في السياسة الصينية** (رؤية جيوبولوتيكية)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد59، 2017، ص10.

تشكل الصين مدخل للتأثير في هذا المجال، كونها مازالت تمثل منافساً إستراتيجياً للولايات المتحدة في آسيا. إذ عادة ما تلجأ باكستان إلى الصين لسد فراغ القوة عند التوتر مع الولايات المتحدة، وهذا ما يدفع الصين بالمحصلة إلى تأمين حاجة باكستان إليها من خلال زيادة مستوى التعاون العسكري، ولاسيما في المجال النووي، الأمر الذي أسهم في أن تكون باكستان طرفاً لا يمكن تجاهله في معادلة التوازن الإستراتيجي في المنطقة، وخاصة بعد رفع مستوى التحالف بين البلدين إلى مستوى الدفاع المشترك، بمعنى أن أي هجوم على باكستان سوف يعدّ هجوماً على الصين[1].

ويرى المحللين والمُهتمين بشبه القارة الهندية أن يكون الاتجاه العام للعلاقات بين الهند والصين، اتجاهاً تنازعياً، لاسيما في ظل مساعي بكين للسيطرة على الطرق البحرية لحماية طرقها التجارية وارداتها النفطية عبر المحيط الهندي، الأمر الذي آثار حفيظة الهند وجعلها تسعى للسيطرة على المحيط الهندي، بل أن الهند ذهبت أبعد من ذلك، في تحدي للهيمنة البحرية الصينية في المنطقة من خلال سياسة "انظر إلى الشرق"، والتي تتمثل في تعميق التعاون العسكري والاقتصادي بين الهند ودول شرق وجنوب آسيا بهدف الحد من النفوذ الصيني المتنامي في المنطقة[2].

وبموجب الإستراتيجية الأمريكية الجديدة بعد الحرب الباردة في المنطقة، تدرك الصين بأن الهند هي البلد المرشح الأبرز بسبب قدراتها الكافية والفعلية في مواجهة الصين لاسيما بعدما تراجعت الولايات المتحدة عن التحالف مع باكستان، واتجهت أنظارها صوب الهند وأقامت شراكة إستراتيجية معها. وحسب الكاتب الهندي "براكاش" أن الصين الشيوعية أحاطت بنا بقوة نووية متحالفة مع باكستان (التي تقوم أيديولوجية بقائها على كراهية الهند) وتحالفت مع ميانيمار، وهو ما يعني أن طرق الهند التجارية في المحيط الهندي باتت محل تهديد، كما قامت الصين بنشر صواريخ نووية في التبت قبالة الهند، ومكنت التكنولوجيا الصينية باكستان من اختبار صواريخ غوري وهي أسلحة موجهة فقط ضد الهند، فضلاً عن أن 90% من مبيعات الأسلحة الصينية إلى الدول المجاورة للهند والتي كانت دائماً تعارض تطلعات الهيمنة الهندية في جنوب آسيا، ومن ثم كان لجوئها إلى إقامة اتفاقيات أمنية مع قوى إقليمية أخرى مثل الصين[3].

---

[1] علي فارس حميد، **مكانة باكستان في التفكير الإستراتيجي الأمريكي** (دراسة أنماط التوظيف في بيئة أمنية متغيرة، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مجلد 13، العدد56، 2016، ص144.

[2] ربيع، طه، **القوى الدولية والإقليمية وتأثيراتها في السياسة الصينية**، مرجع سابق، ص10.

[3] ربيع، طه، **القوى الدولية والإقليمية وتأثيراتها في السياسة الصينية**، مرجع سابق، ص11.

يمكن القول، إن واقع التنافس بين الهند والصين تحكمه تهديدات متبادلة بين الطرفين بقدر ما هو تنافساً على النفوذ الإقليمي في إقليم جنوب آسيا ورغبة كل دولة منهما في أن تصبح الدولة رقم واحد في المنطقة. وعليه، فالصين تسعى للهيمنة العالمية بقدر سعيها للهيمنة الإقليمية، ودحض أي محاولة لبروز الهند كقوة منافسة لها في أحد أهم الأقاليم أهمية في إستراتيجيتها خاصة وأن الأقاليم الآسيوية الأخرى يصعب فيها للصين المناورة بشكل أفضل، ففي شرق آسيا هناك اليابان بحجمها الاقتصادي وقوتها التكنولوجية والتقنية العالية، ناهيك عن الدعم اللا محدود من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لها، وفي الشمال نجد روسيا بما تزخر به من أمجاد تسعى لاستردادها بما تمتلكه من مقومات القوة، هذا على الأقل في المدى المنظور[1].

من جانب آخر، كان الفتور والتردي قد طبع العلاقات الأمريكية الهندية خلال فترة الحرب الباردة، لكن وبحكم تقارب المصالح، تحسنت العلاقات بين البلدين، إذ غيرت الولايات المتحدة موقفها من الهند وصارت ترى فيها حليف إستراتيجي له أولوية وقوة موازنة يمكن الاعتماد عليه لمواجهة الصعود الصيني من ناحية، والأخطار الجديدة في جنوب وسط وغرب آسيا، خاصة مع تصاعد مد الحركات الإسلامية المتطرفة والمعادية لأمريكا من ناحية أخرى. حيث أقيم تحالف أمريكي ـــــ هندي ضد الأصولية الإسلامية في باكستان وأفغانستان وآسيا الوسطى[2].

شكلت محاولة احتواء الصعود الصيني وكبح جماح طموحاته السياسية والاقتصادية تجاه المنطقة والعالم، أحد أهم استراتيجية واشنطن في منطقة آسيا من المحيط الهادي، وترتكز استراتيجية واشنطن تجاه بكين من خلال إضعاف الدائرة المحيطة بالصين واعتماد الضغط الاقتصادي، وقطع خطوط إمدادات الصين بموارد الطاقة، ومنع الصين من الاستفادة من التكنولوجيا الأمريكية، مع العمل على تأخير الوحدة الصينية ومحاولة جرّها إلى سباق تسلح، كما فعلت مع الاتحاد السوفيتي السابق، ومحاولة إضعاف الثقة في الصين على المستوى الدولي. فيما ارتكزت إستراتيجية الردع على تطويق الصين من خلال بناء تحالفات مع قوى ترى في الصين تهديداً لها كاليابان والهند وهي الأولوية التي وجهها الرئيس أوباما إلى وزارة الدفاع الأمريكية في كانون الثاني/ يناير 2012 بعنوان" الحفاظ على

[1] محمد السيد سليم، "**القضايا الإستراتيجية العشر الكبرى في جنوبي آسيا**، السياسة الدولية، المجلد 44، العدد 177، يوليو 2009، ص80.

[2] وائل عواد، **العلاقات الاستراتيجية بين الهند والولايات المتحدة**: الطاولة المربعة، رأي اليوم، 8 سبتمبر 2018.

القيادة العالمية، أولوية الدفاع للقرن الحادي والعشرين"، فصعود قوة آسيوية جديدة تمثل تهديداً عالمياً للمصالح الأمريكية وزعامتها[1].

وقد تدعمت العلاقات الأمريكية الهندية بعلاقات شراكة إستراتيجية، تجسدت في توقيع الطرفين اتفاقا للتعاون الاستراتيجي، في مجالات التقنية النووية، وعليه، سمحت واشنطن لها كدولة نووية عسكرية وهي الحالة الثانية بعد حليفتها إسرائيل، حيث استغلتها الولايات المتحدة إيما استغلال، كورقة ضغط على كشمير ودعم الحكومة الموالية لها في أفغانستان ضد الإسلاميين، والسيطرة الهندية على الملاحة في المحيط الهندي الذي يعد خط الاقتصاد الصيني ـــــ الآسيوي الشرقي، ثم دعم الاستراتيجية الامريكية في آسيا الوسطى وقطع إمدادات الطاقة من غرب آسيا وروسيا والصين واليابان وكوريا عبر سيبيريا، بهدف تطويق الصين وآسيا الشرقية وعدم ظهور أقطاب جديدة في النظام العالمي، وسيطرة واشنطن وحلف شمال الأطلسي (الناتو) على آسيا بمساعدة الهند الحليفة الجديدة[2].

وفي السياق ذاته، لا يمكن إغفال الدعم اللا محدود لبرامج التسلح الهندية، فعلي سبيل المثال، لم تعارض الولايات المتحدة على إبرام اتفاق بين الهند وإسرائيل في آذار/مارس 2004 لشراء ثلاثة أنظمة رادار للآنذار المبكر من طراز فالكون بقيمة مليار دولار. وقد وقعت الحكومتان الإسرائيلية والهندية في نيسان/أبريل 2017 صفقة تعتبر الأكبر في تاريخ الصناعات العسكرية الإسرائيلية، وبقيمة وصلت إلى ملياري دولار[3].

هذا إلى جانب جملة من الشراكات الاقتصادية، إذ نما التبادل التجاري بين الولايات المتحدة والهند في الفترة الممتدة بين 1990 ـــــــــــ 2006 بنسبة 400% متجاوزة بذلك الـــ 26 مليار دولار. في الوقت الذي وصل حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة والصين عام 2005 إلى 280 مليار دولار[4].

لكن الهند لا زالت تبدي موقفها المتحفظ بالنسبة لقيامها بدور وكيل الولايات المتحدة في المنطقة، خصوصاً أنها تدرك الأعباء المترتبة على ذلك، إضافة إلى تحفظ الهند بشأن نظام دولي أحادي القطبية.

---

[1] أماني الطويل، أحمد قنديل وآخرون، ***التقرير الاستراتيجي العربي 2015، خيارات مشروطة: هل يستمر صعود الصين على الساحة العالمية***، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، ط1، 2016، ص63.

[2] الزيدي، **العلاقات العراقية ـــــ الهندية: الروابط المتجذرة والفرص المتاحة**، ص75- 76.

[3] أحمد طاهر، **العلاقات الهندية الباكستانية: جولة جديدة من التقارب**، السياسة الدولية، العدد156، أبريل 2004، ص150.

[4] جصاص، **أبعاد التنافس الصيني الهندي للهيمنة الإقليمية في جنوب آسيا**، مرجع سابق، ص187.

ومنذ وصول الرئيس دونالد ترامب بدأت العلاقات تشهد توتراً ملحوظاً خصوصاً، الخلافات التجارية وفرض الولايات المتحدة ضرائب على البضائع الهندية، كما فعلت مع العديد من الدول، الأمر الذي دفع بنيودلهي للرد بالمثل وفرض ضرائب جمركية على بضائع أمريكية بما يقارب 483 مليون دولار، والتي سوف تدخل حيز التنفيذ مع أواخر سبتمبر 2018[1].

ثالثاً: التحديات التي تواجه الإستراتيجية العالمية للهند

إن الحديث عن صعود الهند، وتطلعاتها نحو القوة العالمية، يصطدم بمجموعة من التحديات والعقبات الهائلة التي تواجهها سواء في الداخل أو خارج حدودها، وسوف نجمل أبرز هذه التحديات دون الجزم بحصرها في الآتي:

1- تحديات سياسية

الهند دولة عصرية ذات رؤية علمانية للحداثة بعد الاستقلال، تلك الرؤية وضعت أسسها الحكومة الهندية بزعامة جواهر لال نهرو أول رئيس وزراء لها (1947-1964)، وبعد الانقسام الذي شهد انفصال باكستان عن الهند في عام 1947 أحبطت عملية تسييس الدين وتلاشى النظام الاجتماعي الشمولي بوفاة نهرو عام 1964، حيث تخلى زعماء حزب المؤتمر الوطني عن رؤية نهرو العلمانية، وسعوا إلى استقطاب الرموز القومية الهندوسية لمصالح ذاتية، فضلاً عن استغلال المشاعر الدينية لأغلبية السكان عبر سياسة الحشد الطائفي لا الطبقي، التي جرت الويلات على البلاد في السنوات التالية، تمثل في ازدياد حدة العنف الطائفي وهو ما أودى بحياة رئيسة الوزراء آنذاك أنديرا غاندي، وهو ما ترتب عنه فقدان حزبها مكانته وفسح المجال سياسياً أمام حزب (بهاراتيا جاناتا)، بعد أن حل ثانياً في انتخابات عام 1991، ووصوله إلى قمة الائتلاف الحاكم عام 1998، وأصبحت الأيديولوجيا القومية الهندوسية (هندو تفا) جزء من الاتجاه القائم آنذاك الذي عكس رغبة بعض الوطنيين الهندوس بإقامة (الهندو شترا) النظام السياسي الذي تسيطر عليه الهندوسية ووضع مفاصل الدولة تحت سيطرة الغالبية الهندوسية[2].

بعد عودة حزب "بهاراتيا جاناتا" للواجهة الانتخابية في عام 2004، رجعت معه الطائفية الدينية، لاسيما بعد توليه زعامة الائتلاف الحاكم في البرلمان الوطني وفرض سيطرته على الدولة وتحديد شكل النظام الاجتماعي وتشجيع رجال الدين على تولي المناصب القيادية في الدولة، وإعادة كتابة

[1] عواد، **العلاقات الاستراتيجية بين الهند والولايات المتحدة: الطاولة المربعة**، مرجع سابق.

[2] الزيدي، **العلاقات العراقية ـــــ الهندية : الروابط المتجذرة والفرص المتاحة**، مرجع سابق، ص72-73.

تاريخ الهند، واستخدام العنف ضد الأقلية. وفي انتخابات عام 2009 عاد الحزب ليكرس السياسات السابقة التي سببت في الانقسام في مجتمع متعدد الأديان والطوائف والثقافات كالمجتمع الهندي، ولم تضع الانتخابات الأخيرة حداً للطائفية أو لأعمال العنف أو عودة علمانية نهرو، ومثلت رفضاً للتطرف. بينما استمر السياسيين في استحضار الدين كوسيلة لإبراز وطنيتهم وظهرت الصبغة الطائفية من جديد لتحل محل الأعراف[1].

أكبر نقطة ضعف في الهند هو عدم قدرتها على ممارسة الدور القيادي الإقليمي، والفاعل الذي يفتقر إلى المبادرة باقتراح مشاريع جريئة، وبعيداً عن بلورة رؤية واضحة وجذابة. كما أن حضور تأثيرها لا يعتمد على مبدأ المبادرة في الشأن الدولي خصوصاً في الشرق الأوسط، بل تحين فرصة اللعب على "الترجيحات" و"التناقضات"، التي تتمخض عن التفاعلات التي تشهدها المنطقة، وحتى مع زيادة فاعلية الهند مع تسعينيات القرن الماضي، أثر تداعيات التكتلات المناوئة للسياسة الغربية الصهيونية في المنطقة محل الأحداث الساخنة، استطاعت فقط الظهور كمقارب سياسي مرغوب بين الطرفين ولو على الأقل للحلقة الأضعف في الصراع العربي – الإسرائيلي، الذي يهمه الربح بعيداً عن حساسية المحددات الغربية، التي تؤخذ بعين الاعتبار إسرائيل وأمنها إزاء أي حل في المنطقة.

وهنا يُطرح تساؤل مهم عند التطرق إلى الصعود الهند كقوة عالمية: هل يمكن للهند أن تصبح قوة عالمية دون أن تكون قوة إقليمية؟ وبغض النظر عن الجدل بهذا الخصوص، فهناك إجماع متزايد على أن الهند ببساطة لا يمكنها تخطي العقبات والمشاكل في الجوار القريب لها، للعب على الساحة العالمية.

2- تحديات اقتصادية

تشير الدراسة التي أعدها العالم الاقتصادي البريطاني "أنجوس ماديسون"، إلى أن الاقتصاد الهندي كان مع بداية القرن الثامن عشر (1700 ميلادي) يحتل مرتبة متقدمة في العالم بعد الصين، ويسهم كل منهما بـــــ 23% من الناتج الإجمالي العالمي، إلا أنه عانى من الركود الاقتصادي والانحطاط الحضاري، لأكثر من قرن ونصف القرن، وتراجعت نسبة الاقتصاد الهندي بوتيرة متسارعة وصلت إلى 3.8% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي عام 1850، ويعود ذلك إلى حالة عدم الاستقرار الإداري، والكود الزراعي، والانحطاط الصناعي، فضلاً عن الزيادة الكبيرة في عدد السكان، ونموذج صناعي يلبي مصالح المستعمر البريطاني[2].

[1] الزيدي، **العلاقات العراقية ـــــ الهندية : الروابط المتجذرة والفرص المتاحة**، مرجع سابق، ص73.

[2] حديفة، القوى الاقتصادية الصاعدة في ظل العولمة الاقتصاد الهندي أنموذجاً، مرجع سابق، ص100.

شهد الاقتصاد الهندي جملة من التطورات خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، لعل أبرزها الارتفاع المستمر في الناتج المحلي الإجمالي، وتوسع القطاع الصناعي، وبخاصة القائم على تكنولوجيا المعلومات. من ناحية أخرى نجحت الهند في خفض معدل النمو السكاني إلى 1.3%، ونسبة الفقراء إلى 10% في المدن الحضرية والريفية. وارتفعت نسبة مساهمة الواردات والصادرات الهندية من السلع في الاقتصاد من 13% إلى 25% خلال الفترة من 1993 حتى عام 2014، إلا أنها لا تزال أدنى بكثير من مثيلاتها في الصين ودول جنوب شرق آسيا، دون إغفال الدور المؤثر لقطاع تكنولوجيا المعلومات في الهند الذي يسهم بحوالي 3% من النتاج المحلي الإجمالي، ويمثل نصف الصادرات الخدمية بالكامل[1].

ومع ذلك لا زال أكثر من ربع سكان الهند يعيشون تحت خط الفقر، ويعاني من الطبقية وعدم المساواة التي تشكل حالة انقسام اجتماعي واقتصادي ومصدراً للصراعات والأزمات الداخلية في الهند. وفي تقرير قدمه المقرر الخاص "جان زيغلر" إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة عم 2006 بعنوان "مدى الجوع المزمن والتغذية في الهند" جاء فيه أن الجوع وسوء التغذية يشكلان مشكلتين كبيرتين في الهند في الوقت الحاضر أكثر مما عليه في تسعينيات القرن الماضي، وأن الهوة بين أولئك الذين يأكلون جيداً والذين ليس بمقدورهم الحصول على ما يكفيهم من الغذاء قد اتسعت[2].

علاوة على ذلك، انتشار التخلف والأمية وبالرغم ما يشتهر به خريجي جامعات الهند بالكفاءة والمهارة، إلا أن التعليم الأساسي لا يزال يعاني من الكثير من القصور، ولا يصل إلى الثانوي سوى 15% من الطلاب و7% فقط يتخرجون منها، كما أن الكثير منهم غير مؤهلين للعمل في المصانع الحديثة، إذ عمدت الهند إلى استقطاب مستثمرين أجانب كما هو الحال في الصين. وعلى الرغم من زيادة الاستثمارات الأجنبية واتجاهها نحو الصعود، إلا أنها ما زالت تشغل مكانة محدودة، على عكس ما هو سائد في الاقتصادات الصاعدة، ولا تزال أقل من الصين ودول جنوب شرق آسيا. يقابل ذلك، قلق المستثمرون الأجانب بسبب الوعود التي لم تنفذ وضعف البنية التحتية، ناهيك عن التفاوت والفجوت الاجتماعية الكبيرة في معدلات النمو الاقتصادي، فالمناطق التي استفادت من النهضة الاقتصادية عي المناطق الأكثر تحضراً وهي لايات الجنوب والغرب مقارنة بمثيلاتها بالشمال والشرق[3].

تتمثل نقطة الضعف الرئيسة في الاقتصاد الهندي باعتماده على السوق الخارجي في توفير حاجاته من الطاقة، فهي رابع مستورد للنفط على مستوى العالم، بواقع 3 ملايين برميل يومياً، وسيزداد

[1] كامدار ميرا، ***كوكب الهند***، ترجمة: هلا الخطيب، ط1، الرياض، العبيكان، 2010، ص37.

[2] جصاص، أبعاد التنافس الصيني الهندي للهيمنة الاقليمية في جنوب آسيا، مرجع سابق، ص202.

[3] **المرجع نفسه**، ص202- 203.

استهلاكها بنسبة 90% عام 2020، حيث سيتجاوز حجم سكان الهند 1.200 مليار نسمة، وبالتالي ارتفاع حجم الطلب على الطاقة[1]. ومن ثم فإن التذبذب في أسعار النفط وتأمين وصول إمداداته من الدول المصدرة، تعد من أبرز التحديات التي تواجه صانع السياسة الاقتصادية الهندية، وخلال عام 2013 عانى الاقتصاد الهندي مصاعب جمة كان أبرزها تراجع معدل النمو الاقتصادي السنوي، وانكماش القطاع الصناعي، وتراجع قيمة الروبية الهندي. هذا بالإضافة إلى العجز المتزايد في الموازنة العامة. ومع ذلك تظل الهند إحدى القوى الصاعدة والمؤثرة في حركة التفاعلات الدولية نظراً لما تتمتع به من عناصر قوة استراتيجية، وتأثيرها في التفاعلات الإقليمية والدولية[2].

3- تحديات أمنية

لا يمكن تجاهل تدهور مستويات الاستقرار الأمني الإقليمي، إذ أن التصعيد العسكري مع الجارة باكستان من شأنه أن يهدد ليس فقط معدلات النمو، وإنما البنية الاقتصادية الهندية بأكملها لاسيما في حال استخدام الأسلحة النووية أو غيرها من الأسلحة ذات التكنولوجيا المتقدمة.

وقد شكلت قضية كشمير بؤرة توتر في العلاقات الهندية الباكستانية منذ عام 1947، حيث بدأ التوتر مع انفصال باكستان عن الهند على أساس عقائدي لينتهي إلى تصاعد التوتر بين البلدين إلى حالة الحرب، أدت إلى سيطرة الهند على ثلثي الإقليم، بينما احتفظت باكستان بالثلث الباقي، كما أدت الحروب بين البلدين إلى انفصال بنغلاديش عن باكستان[3].

ويعدّ اقليم كشمير محور الخلاف بين الهند وباكستان منذ تقسيم شبه القارة الهندية من طرف بريطانيا، ويرجع ذلك إلى الأهمية الاستراتيجية الكبيرة التي يمثلها هذا الاقليم بالنسبة إلى الهند، فهو امتداد جغرافي وحاجز طبيعي أمام باكستان ذات الأغلبية المسلمة وعمقاً أمنياً إستراتيجياً أمام الصين وباكستان، إذ سيمنحها ذلك حدود مشتركة مع أفغانستان، كما يشكل ذلك إجراء وقائي تضمن الهند من خلاله شرعيتها كدولة علمانية متعددة الأديان والأعراق، وتعود مخاوف الهند لأنه في حال سمحت باستقلال إقليم كشمير على أسس دينية أو عرقية، قد يفتح الباب واسعاً أمام الأقاليم الأخرى ذات الأجناس واللغات والأديان المختلفة وبإيعاز من باكستان مطالبتها بالانفصال، كما هو الحال مع إقليم "آسام" ذو الأغلبية المسلمة[4].

---

[1] صفراوي، فودي، **البعد الإستراتيجي للهند وباكستان في آسيا**، مرجع سابق، ص278.

[2] مجموعة مؤلفين، ***حال الامة العربية 2013 ـــــ2014 مراجعات ما بعد التغيير***، علي الدين هلال (محرر)، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2014، ص68-69.

[3] صفراوي، فودي، البعد الإستراتيجي للهند وباكستان في آسيا، مرجع سابق، ص285-286.

[4] جصاص، **أبعاد التنافس الصيني الهندي للهيمنة الإقليمية في جنوب آسيا**، ، ص132

من جهة أخرى، شكلت الصين تحدي استراتيجي للهند، خاصة بعد نجاح نهضتها الاقتصادية التي انعكست على تطور باقي القطاعات في البلاد، هو ما آثار حفيظة العديد من صناع القرار في الهند، ودعوتهم إلى الأخذ بها، وهو ما أدى إلى اشتعال حدة التنافس بين البلدين على مستويات عدة.

كما شكل العامل النووي محور تنافس بين الصين والهند وغير من خريطة التحالفات والرؤى للقضايا في الإقليم، خاصة فيما يتعلق بباكستان ودورها المرجح لهيمنة إحدى القوتين، فالقادة الهنود يؤكدون أن الصين تستخدم باكستان لاحتواء الهند للحيلولة دون صعودها كمنافس محتمل لها وفرض نفسها بصفتها القوة المهيمنة في منطقة جنوب آسيا. ويتضح من توجهات الهند النووية مساعيها في تحقيق التوازن النووي مع الصين، وليس هدفها الأساس من تطوير منظومتها النووية نزاعها مع باكستان والقضية الكشميرية، وما يؤكد هذه الرؤية تصريح رئيس الوزراء الهندي فاجبايي بقوله "لسنا قلقين من باكستان فقط إننا قلقون من جهات أخرى، في إشارة بذلك إلى الصين[1].

4- تحديات اجتماعية

تعاني الهند من ارتفاع معدلات الوفيات بين الأطفال ويعود ذلك بسبب انتشار الامراض المستعصية منها الايدز، حيث قدر عدد الحاملين للفيروس بـــــــ 5.7 مليون مصاب حسب ما جاء في تقرير عن اللجنة الدولية للايدز عام 2006 والأعداد في تضاعف مستمر، خاصة في ظل ضعف المنظومة الصحية وانتشار الفقر وقلة التوعية بخطورة هذا المرض، علاوة على التكاليف الباهظة للتكفل بالمرضى، وقد حدد تقرير صادر عن المجلس القومي للبحوث الاقتصادية تكاليف مكافحة المرض خلال العقد القادم ما نسبته 6.8 من النمو الاقتصادي السنوي للهند. كما تعاني الهند من التمييز الطائفي والاحتقان الديني، إذ يعيش في الهند أكثر من 140 مليون مسلم، وكثيراً ما يشتعل التنافس بينهم وغيرهم من الهندوس. كما تعاني الهند من العنف ضد المرأة، إذ تعاني النساء من التهميش والنظرة الدونية والاستغلال الطبقي، ولا زال تمثيل النساء في المواقع العامة لصناعة القرار منخفضاً لا يتجاوز 10% فقط، ونسبة الأمية بين النساء تزيد عنها بين الرجال بمقدار الضعف، وثمة مقاومة للمساواة الاقتصادية بين الرجل والمرأة اعتقاداً بأن ذلك يهدد استقرار وانسجام وحدة العائلة، وربما يكون أساس التفكير المستقبلي في هذا المجال هو ملاحظة العلاقة بين تفكك الأسرة والاستقلال الاقتصادي للمرأة[2].

لا يزال النظام الطائفي راسخ وبقوة في الهند، إذ يواجه سكان الريف التهميش الاقتصادي والاجتماعي، وتعد طائفة "داليش" التي تشكل 20% من سكان الريف، و38% من الناس الأشد فقراً

[1] **نفس المرجع** ، ص129-130.

[2] **المرجع نفسه**، ص204.

ينتمون إلى هذه الطائفة و48% من الفقراء جداً ينتمون إلى الجماعات القبلية. وقد أدى هذا التمييز إلى حدوث أعمال عنف بين هؤلاء المنبوذين والطبقة المتوسطة الريفية احتجاجاُ على الاستغلال، بعد مساعي الحكومة لتطبيق توصيات تقرير لجنة "ماندال" بتخصيص نسبة أكبر من الوظائف لطبقات المنبوذين والمعدمين وأبناء الأقليات في دواوين الحكومة المركزية وفي حكومات الولايات، ومنحهم دعماً مالياً من جانب الحكومة ومن كافة الجامعات، إذ رأى أبناء الطبقة العليا أن من شأن ذلك أن يسلبهم حقهم في احتكار المناصب العليا، ونتيجة لأعمال العنف قررت الحكومة تجميد العمل بهذا التقرير، وهو ما أدى إلى مزيد من التضامن بين أفراد الطبقة الواحدة في مواجهة الطبقات الأخرى بدلاً من التعاون، كل ذلك من شأنه أن يخلق مجتمع أقل استقراراً[1].

5. التحدي البيئي:

يعتبر التحدي البيئي من بين أبرز التحديات التي تواجه مسار ومستقبل صعود الهند نحو مرتبة القوة العالمية، بل ويهدد كيانها وبقائها كأرض قابلة للحياة، بالرغم من الجهود الحثيثة التي بذلتها الحكومات الهندية المتعاقبة في هذا المجال، فالهند باتت من أكثر الدول تلوثاً وتأثيراً على حياة المواطنين الهنود، وقد جاءت الهند في سلم الترتيب لمؤشر الأداء البيئي لسنة 2012 في المرتبة 125 من بين 132 دولة.

واحتلت مدينة مومباي المرتبة العاشرة في قائمة منظمة الصحة العالمية لأكثر المدن تلوثاً، كما أن أغلبية المدن الكبيرة في الهند أكثر تلوثاً من أسوأ المدن الأمريكية بنسب تتراوح ما بين 8 على 10 أضعاف، فقد قفزت انبعاثات الكربون في البلد إلى 61% ما بين عامي 1990 – 2001 ومن المتوقع أن ترتفع انبعاثات غاز الدفيئة للبلاد إلى 70% بحلول عام 2025، ويتوقع الموت المبكر لأكثر من 460 ألف هندي ما بين عامي 2001 – 2020 بسبب تلوث الهواء[2].

كما أصبح أيضاً للوضع البيئي المتردي تكاليف اقتصادية كبيرة في الهند، ففي عام 2004، واستناداً إلى قياسات في 50 مدينة حول العالم، قدر البنك الدولي أن التكلفة الاقتصادية السنوية من الضرر على الصحة العامة في الهند من جراء زيادة التلوث في الهواء وحدها تقدر بـــــ 3 مليار دولار[3]. وهو ما من شأنه أن يكون له تأثيراته السلبية على الصعود الاقتصادي للهند. وما لم تصبح الهند قادرة على إدارة بيئتها بشكل فعال، فإن أية آمال في أنها قد تتمكن من بلوغ مكانة القوة العظمى مستقبلاً سوف تظل مجرد حلم عقيم.

---

[1] جصاص، **أبعاد التنافس الصيني الهندي للهيمن الإقليمية في جنوب آسيا**، مرجع سابق، ص205–206.

[2] **المرجع نفسه**، ص205–206.

[3] مباركية، **صعود القوى العالمية في ظل العولمة والهيمنة الأمريكية**، مرجع سابق، ص231.

رابعاً: الآفاق المستقبلية للإستراتيجية العالمية الهندية.

عندما حصلت الهند على استقلالها عام 1947، بعد نحو ثلاثة قرون من الاحتلال البريطاني توقعت قلة قليلة أن تصل الهند إلى ما وصلت إليه اليوم من تقدم تقني وصناعي ونمو اقتصادي منقطع النظير. إن المستقبل الناجح لأي اقتصاد هو دائماً غير مؤكد، ولكن الفرص كامنة فيه.

وضعت الهند رؤيتها الأولى في ظل الاستعمار البريطاني، وهي أن "تكون الأمة الهندية حرة" تلك الرؤية التي أصبحت متجذرة في عقول وقلوب كل الأمة الهندية في نضالها ضد المستعمر، ووحدت جهودها، فحققت حريتها. شهدت الهند متغيرات في سياساتها الخارجية، إذ أضحت تتبنى سياسة نشطة تقوم على مد النفوذ خارج جوارها الجغرافي التقليدي المباشر، ليصل نحو سواحل المحيط الهندي، بهدف تحقيق التوازن مع القوى الأخرى لضمان مصالحها. ويقود هذا المنظور الجديد الحاجات المتزايدة للبلاد والطموح في تحقيق مكانة متقدمة تواكب صعودها وضمان أمن الطاقة[1].

ولن يتأتى ذلك، إلا من خلال تطوير قوتها العسكرية بهدف زيادة تأثيراتها العسكرية، ووضع الأسس التي تؤهلها لأن تصبح قوة عالمية كبرى. ولا شك في أن ذلك يرتبط بشكل كبير برؤيتها الإستراتيجية ودورها الإقليمي والدولي. تلك الرؤية التي وضع أسسها "جواهر لال نهرو" أول رئيس وزراء للهند الذي ذكر في تشرين الأول/أكتوبر 1949، « قد أجمع العالم اليوم على أن مستقبل آسيا عاد محكوماً وبشدة في يد الهند التي أصبحت تدريجياً تشكل محورها». وفي السياق ذاته، أعرب رئيس الوزراء الهندي "مانموهان سينغ" في عام 2004 عن الرؤية نفسها بقوله إن « القرن الحادي والعشرين هو قرن الهند)). وتكرر هذا المعنى على ألسنة العديد من المسؤولين الهنود، رغم اختلاف الأحزاب والاتجاهات السياسية التي ينتمون إليها، ولكنهم اتفقوا على أهمية العمل من أجل تحقيق « حلم الدولة الكبرى»[2].

لقد خلقت سنوات ما بعد انتهاء الحرب الباردة، متغيرات دولية وإقليمية على الخريطة العالمية تمثل جزء منها في محاولة الهند الحصول على موقع متقدم في النظام الدولي الجديد. فقد كان لديها طموح لافت نحو الصعود الإستراتيجي، سواء الإقليمي أو العالمي، منطلقة في ذلك كونها الدولة الثانية في تعداد سكانها عالمياً بعد الصين، والسابعة من حيث المساحة، والثانية في مؤشر القوة الشرائية، والثالثة في عدد القوات المسلحة، والسابعة في القوة البحرية.

---

[1] أي. بي. جي، عبدالكلام، وواي . س راجان، **الهند عام 2020 ... رؤية للألفية الجديدة**، ترجمة غسان نصيف، دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، 2011، ص35.

[2] مجموعة مؤلفين، **حال الأمة العربية 2013 ـــــ2014 مراجعات ما بعد التغيير**، ، ص69.

لكن قبل الحديث عن الهند الطموحة الآخذة في الصعود، يجب أن لا ننسى أنه على الرغم من مكانتها على الساحة الإقليمية والدولية، إلا أنها تواجه صعوبات تنموية كبرى، حيث تضم ثلث عدد الفقراء في العالم، وهي من الدول لتي تتصدر مشاكل الأمن الغذائي، فضلاً عن العجز المالي وتباطؤ الاستثمار في القطاع الخاص وضعف القدرة على معالجة التلوث، فالهند تحتاج إلى 2.5 تريليون دولار لتلبية خطط العمل المتعلقة بالتغيير المناخي حتى عام 2030، وتحتاج إلى 200 مليار دولار لتنفيذ مشاريع في قطاعات الزراعة، والنظم البيئية، وتضطر الهند إلى الاعتماد على الطاقة كمحفز رئيس لتلبية احتياجاتها المحلية التنموية، وهي تعاني عجزاً كبيراً في هذا القطاع، حيث يفتقر 25% من السكان إلى الكهرباء، لذا فقد أضحت الهند ثالث أكبر مستهلك للطاقة في العالم، مع توقعات بارتفاع هذا الاستهلاك بنسبة 25% حتى العام 2040. كما تواجه معضلة تنموية داخلية كبرى على الرغم من الإصلاحات الاقتصادية التي أقرتها الحكومة في الآونة الأخيرة، وتسعى من خلالها لتشجيع الاستثمار وتقليل الهيمنة البيروقراطية وخفض نسبة الفساد الذي وضعها بالمرتبة 79 على مستوى العالم وفق منظمة الشفافية العالمية[1].

من هنا ينتاب المرء الشكوك في قدرة الهند على ممارسة القوة والتأثير في مناطق أبعد من الشرق الأوسط، إذ لا يمكن تجاهل الهوة الاقتصادية والعسكرية الكبيرة التي تفصلها عن الغرب. وعليه فالهند لا تبدو قريبة من ردم الهوة الاقتصادية الداخلية بين أقاليمها المختلفة، وبالرغم أن الناتج المحلي الإجمالي حسب إحصاءات المكتب المركزي للإحصاء قرابة 1.841.72 مليار دولار أمريكي خلال عام 2012، إلا أن دخل الفرد الواحد بسبب عدد سكانها الضخم لا يتجاوز 1.500 دولار أمريكي، مقارنة بـــــ 48.000 دولار أمريكي، والتي مع معدلات النمو الحالية العالية جداً، فإن معدل السنوات التي يحتاج إليها المواطن الهندي ليصل إلى معدل المواطن الأمريكي العادي تبلغ 123 عاماً، كما لن تبلغ موازنات الهند الدفاعية مثيلتها في الولايات المتحدة في أقل من 72 عاماً. مع الأخذ بعين الاعتبار أن مؤشر القدرة الشرائية سوف يكون معياراً أكثر دقة للحصول على مؤشرات، بمعنى أوضح أن دخل الفرد ليس مؤشراً يمكن الاعتماد عليه في تقييم قوة الدول، أي أنه ليس من الضروري أن يكون دخل الفرد في دولة مشابهاً في الدولة التي تتنافس معها[2].

[1] مؤتمر **العرب والهند، تحولات العلاقة مع قوة ناشئة ومستقبلها**، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة) 5 ـــــــ 6 أيار/ مايو 2018، ص3.

[2] Minxin Pei, Think Again, Asia s Rise, Forien Policy, Vol, 88, no.4 (July –August 2009), http://www.foreignpolicy.com/articles/2009/06/22/think_again_asias__rise(Accessed on 3 June 2013).

ووفق الرئيس الهندي براناب مهارجي "إذا أريد جعل القرن الحادي والعشرين قرن آسيا حقاً، فيجب ردم الهوة القائمة حتى الآن بين آسيا المتقدمة وآسيا الأقل تقدماً. ومن أجل هذا الهدف يجب أن تتابع آسيا المتقدمة معجزتها الاقتصادية مع خلق بيئة مناسبة لباقي آسيا كي تزدهر وتلحق بركب المتقدمين. ويحذر وزير المالية السابق بو كسيالي في عام 2012 قائلاً" على الرغم من الهالة التي تُعطى للصين حول تطورها الاقتصادي، فبلاده ستظل بلداً نامياً إلى خمسين سنة قادمة. هذا هو الوقت المطلوب كي تصل منافع التقدم الاقتصادي إلى الجهات القصية في غرب الصين. كذلك يبدو أن القيادتين الصينية والهندية متفقان على أنه ما من "قرن آسيوي" على أن يتمكن البلدان من تأسيس علاقة تعاون عريضة، وهو ما لم يحدث حتى الآن. وعليه يرى الرئيس الصيني، تشي جين بينغ، أن طريقاً وعرة ومتشابكة تنتظر آسيا في المستقبل[1].

خاتمة

بديهياً أن النظام الدولي الجديد تنهض به قوى دولية تمتلك مقومات اقتصادية وصناعية وتكنولوجية وعسكرية متطورة، وخاصة في ضوء واقعها الجغرافي وأصولها التاريخية والحضارية، ومنها الهند القوى الدولية الصاعدة التي تعدّ من أسرع الاقتصادات نمواً في العالم. تمتلك الهند فرصاً وخيارات كثيرة تمكنها من أن تكون من بين القوى العظمى، ومن أن تظل كذلك.

لا شك في أن الهند أصبحت من القوى الاقتصادية الكبرى، وأن هذا الأمر صار واقعاً لا جدال فيه، ومن المرجح أن تحتفظ الهند بهذه المكانة في المدى المنظور، حيث أن استقرار النظام السياسى الديمقراطى للهند، واتساع شريحة الطبقة الوسطى، وضخامة نفوذها العسكرى بجنوب آسيا، وازدياد ثروتها الاقتصادية وطموحها العالمى، جميعها عوامل ترشح الهند للاضطلاع بدور أكثر فاعلية فى الشأن العالمى. بافتراض استمرار مسار التحسن، ولكن ما يزال الوقت مبكراً لاعتبار الهند قوة عظمى.

وبقي أن تحافظ الهند على المكانة العالمية التي وصلت إليها، والاستمرار على وتيرة النمو الاقتصادي السريع نفسها، بما يدعم الرفاه للمواطن الهندي، وتعزيز تماسكها ووحدتها الداخليتين واستيعاب تحولات المحيط الدولي من ناحية، وانخراط الهند المتنامي في المنظمات الدولية، وتعزيز روابطها الدولية من خلال دبلوماسية جديدة. وهي مختلفة عن بعض قوى المسرح العالمي المرتبطة بمحاولات توسع إقليمي أو بشن الحروب، بل أنها تُظهر على العكس من ذلك، فقد بادر الزعماء الهنود إلى طمأنة

[1] مايكل هدسون، **تحولات جيو سياسية: صعود آسيوي وتراجع أمريكي في الشرق الأوسط**، *المستقبل العربي*، العدد414، أيار/مايو 2013، ص103.

القوى الدولية والإقليمية على الطابع السلمي لنهوضها الاقتصادي، مُشيرين في الوقت نفسه، أن طموح الهند إلى أن تصبح قوة عالمية لن يؤدي إلى إحداث اضطرابات أو إلى زعزعة الاستقرار العالمي.

يدرك صانع القرار الهندي جيداً أن مكانة الهند على المسرح الدولي لا يمكن أن تتحقق بإثارة الخلافات مع الدول المتقدمة أو انتهاج سياسة انعزالية، أو افتعال الحروب والصراعات مع الدول الفاعلة في المنظومة الدولية، أو حتى مع دول الجوار الإقليمية، وتحديداً الصين وباكستان، فالهند تنتهج سياسة براغماتية نفعية تقوم على تجنب الانحياز في الصراعات الإقليمية والحفاظ على علاقات متوازنة مع جميع الدول، خاصة في ضوء استخدام كل أدوات التأثير الصلب والناعم في علاقات الدولية.

ومن خلال الدراسة توصلنا إلى جملة من الاستنتاجات التالية:

1. إن ما تمتلكه الهند من خصائص ومقومات طبيعية وجغرافية، تتمثل في المساحة الكبيرة على الأرض، ذات السهول الزراعية الخصبة، والجبال والصحاري، والغابات الحراجية، والموقع الجغرافي، والتنوع المناخي، ووفرة المياه، شكّلت عوامل أساسية ومرتكزات حقيقية لانطلاقة الهند في بناء اقتصادها لتصبح من القوى الاقتصادية الصاعدة، حيث انتقلت مكانة الهند في الاقتصاد العالمي، من المرتبة الثامنة عام 1991، إلى المرتبة الرابعة عام 2001، ويتوقع مع تراجع نمو الاقتصاد الياباني، أن تصبح الهند ثالث قوة اقتصادية عالمية بعد الولايات المتحدة والصين في القرن الحادي والعشرين .

2. رغم أن الهند اليوم تصور نفسها، ويُنظر إليها من قبل الباحثين المهتمين بدراسة القوى الدولية الصاعدة، على أنها قوة عالمية صاعدة، إلا أن مكانتها لا تزال محل جدل، فهي بلد المتناقضات، فرغم أنها من أسرع الاقتصادات نمواً في العالم، الهند اليوم موطن أكبر عدد من الفقراء في العالم.

3. تلعب الهند دوراً مؤثراً في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، ومنظمة التجارة العالمية.

4. تحظى الهند بعلاقات اقتصادية وثيقة مع غيرها من الدول النامية في أمريكا الجنوبية وآسيا وأفريقيا.

5. الهند باعتبارها الدولة الأولى في إقليم جنوب آسيا ستعمل على التوجه نحو الإقليم داخلياً من خلال توطيد مجموعة من العلاقات والمؤسسات التعاونية، وعلى هذا الأساس لن تسمح الهند للصين بالتوغل أكثر في الإقليم واللعب على وتر التقارب الصيني ـــــ الباكستاني.

6. ترى الهند في النظام العالمي أنه يعكس التوجهات والهيمنة الأمريكية ويخدم مصالحها ومصالح حلفائها. ولذا تسعى إلى التوجه نحو نظام متعدد الأقطاب يعكس التوازنات الجديدة، ويكون أكثر إنصافاً للدول النامية والقوى الصاعدة، وتكون هي من بين الأقطاب المؤسسة له.

7. ومع ذلك، لم تتخذ الهند موقفاً صارماً ونهائياً من الهيمنة الأمريكية حتى اليوم، وفضلت المناورة بحسب المواقف والتطورات والسياسات الإقليمية والدولية.

8. ستعمل الولايات المتحدة على منع أي تقارب بين العملاقين الآسيويين (الصين والهند)، ضمن حيز جغرافي يشكل مجالاً استراتيجيا في توجهاتها العالمية، ولهذا فمستقبل العلاقة بين الهند والصين مرتبط بطبيعة العلاقات الهندية ـــــ الأمريكية ومصالح هذه الأخيرة في المنطقة.

9. من المرجح حدوث تقارب هندي صيني وهو أكثر من احتمالات التصادم بينهما، من المتوقع أيضاً حدوث نوع من الاستقرار النووي داخل شبه القرة الهندية في ظل التوازن بين الهند وباكستان وتحقق الردع النووي، مع أخذ الحيطة والحذر لأن التوتر دائم ومستمر بين البلدين.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1.الكتب

- أي. بي. جي، عبدالكلام، وواي . س راجان، **الهند عام 2020 ... رؤية للألفية الجديدة**، ترجمة غسان نصيف، دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، 2011.

- الشريف، إيهاب، ***الهند .. أسرار ومفاتيح***، نيودلهي، المجلس الهندي للعلاقات الثقافية، 2002.

- سرور، أحمد، "**الهند المارد النائم**"، في: محمد ضياء الحق، عاطف معتمد وآخرون: ***الهند عوامل النهوض وتحديات الصعود***، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2009.

- كامدار ميرا، ***كوكب الهند***، ترجمة: هلا الخطيب، ط1، الرياض، العبيكان، 2010.

- مجموعة مؤلفين، ***حال الامة العربية 2013 ـــــ2014 مراجعات ما بعد التغيير***، علي الدين هلال (محرر)، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2014.

- يونس، يونس مؤيد، ***أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الإستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية***، ط1، عمان، الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015.

2. الدوريات

- الزيدي، مفيد، العلاقات العراقية ـــــ الهندية: الروابط المتجذرة والفرص المتاحة، ***المستقبل العربي***، السنة 37، العدد431، كانون الثاني/ يناير2015.

- إدريس لكريني، الصين وتحولات النظام الدولي الراهن، ***المستقبل العربي***، العدد461، تموز/يوليو 2017.

- حميد، علي فارس، مكانة باكستان في التفكير الإستراتيجي الأمريكي (دراسة أنماط التوظيف في بيئة أمنية متغيرة، ***مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية***، مجلد 13، العدد56، 2016,

- ذياب، يوسف، دراسة تحليلية لواقع الاقتصاد الهندي والتجارة الخارجية غير النفطية بين الإمارات والهند، ***دراسة تحليلية العدد1***، دبي، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، مارس 2014.

- ربيع، محمد صالح، طه، مهيمن عبدالحليم، القوى الدولية والإقليمية وتأثيراتها في السياسة الصينية (رؤية جيوبولوتيكية)، ***مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية***، العدد59، 2017.

- سليم، محمد السيد، "القضايا الإستراتيجية العشر الكبرى في جنوبي آسيا، ***السياسة الدولية***، المجلد 44، العدد 177، يوليو 2009.

- طاهر، أحمد، العلاقات الهندية الباكستانية: جولة جديدة من التقارب، ***السياسة الدولية***، العدد156، أبريل 2004.

- عبالعال، عبدالرحمن،" الهند ... مقومات الصعود وتحولات السياسة الخارجية، ***السياسة الدولية***، العدد 167، يناير 2007.

- عبدالرحمن، حكمات، الصعود السلمي للصين، ***سياسات عربية***، العدد14، أيار/مايو 2015.

- هدسون، مايكل، تحولات جيو سياسية: صعود آسيوي وتراجع أمريكي في الشرق الأوسط، ***المستقبل العربي***، العدد414، أيار/مايو 2013.

3. رسائل وأطروحات

- حديفة، وليد إبراهيم، ***القوى الاقتصادية الصاعدة في ظل العولمة الاقتصاد الهندي أنموذجاً***، أطروحة دكتوراه منشورة، قسم الاقتصاد الدولي، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق، 2014 ـــ 2015.

- لبنى، جصاص، ***أبعاد التنافس الصيني الهندي للهيمنة الإقليمية في جنوب آسيا***، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة الجزائر لخضر1 باتنة، 2016 ـــــ 2017.

- منير، مباركية، ***صعود القوى العالمية في ظل الهيمنة الأمريكية دراسة مقارنة لحالات اليابان والصين والهند***، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بانتة1، 2015 ـــــ 2016.

- فاطمة، صفراوي، كمال، فودي مصطفى، البعد الإستراتيجي للهند وباكستان في آسيا، في: ***الثقل الآسيوي في السياسية الدولية (محددات القوة الآسيوية)***، مجموعة مؤلفين، إشراف وتحرير عبلة مزوزي، محمد بلعيشة، (المركز الديمقراطي العربي، برلين)، 2018.

4. ندوات ومؤتمرات

سهام معط الله، العمالة الهندية في دول الخليج العربي: محدداتها الداخلية ودوافعها الخارجية: ورقة قدمت إلى مؤتمر: ***العرب والهند، تحولات العلاقة مع قوة ناشئة ومستقبلها***، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة) 5 ـــ 6 أيار/ مايو 2018.

5. تقارير

- أماني الطويل، أحمد قنديل وآخرون، ***التقرير الاستراتيجي العربي 2015، خيارات مشروطة: هل يستمر صعود الصين على الساحة العالمية***، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، ط1، 2016.

6. مواقع الكترونية:

- الهند خامس قوة اقتصادية عالمية، الوطن، 6/يونيو 2018، شوهد في 2018/10/2.

http://www.al-watan.com/news-details/id/115710

- مصطفى عبدالعظيم، الاقتصاد الهندي خامس أكبر اقتصادات العالم بحلول 2020، الاتحاد، 27 يناير 2017، شوهد في 2018/10/9.

https://www.alittihad.ae/Article/5374/2017

- علي حسين باكير، المراجعة الدفاعية الأمريكية 2010، ***مركز الجزيرة للدراسات***، 30 مارس 2010.
.http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2010/20117211350246169.html

- إيمان عمر، الهند وكيفية صعودها كقوة كونية ... دراسة شاملة، ***دراسات***، شوهد في 2018/10/5.

.http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/285.htm

- كديرا بثياغودا، سعي الهند لتحقيق مصالح اقتصادية واستراتيجية في إيران، دراسة تحليلية صادرة عن مركز بروكنجز الدوحة، رقم 23، 26 سبتمبر 2018.
https://www.brookings.edu/ar/research/%D8%B3%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%86%D8%AF%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D9%85%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%82.

- وائل عواد، العلاقات الاستراتيجية بين الهند والولايات المتحدة: الطاولة المربعة، ***رأي اليوم***، 8 سبتمبر 2018.
.https://www.raialyoum.com/index.php

ثانياً: مراجع باللغة الأجنبية

- Minxin Pei, Think Again, Asia s Rise, Forien Policy, Vol, 88, no.4 (July –August 2009), http://www.foreignpolicy.com/articles/2009/06/22/think_again_asias__rise(Accessed on 3 June 2013).

تحديات الأمن الطاقوي و مستقبل صعود القوة الهندية.. إشكاليات و استجابات

Energy Security Challenges and the future of the Rise of the Indian power.. problematics and responses

الدكتور عبد القادر دندن

أستاذ العلاقات الدولية

جامعة باجي مختار– عنابة– الجزائر

ملخص: رغم الإقرار بما حققته الهند من خطوات عملاقة في المجال الاقتصادي و السياسي و حجزها لمكانة ضمن القوى الصاعدة المرشحة لتشكيل أحد أقطاب عالم تعددي يتوقع الباحثون تشكله مستقبلا، إلا أنها ما تزال تواجه تحديات كبيرة مثل الفقر والتفاوت الاجتماعي وعدم يقينية وضعها الطاقوي، فالهند تعاني من نقص في الموارد الطاقوية اللازمة لتحقيق أهدافها الكبرى، لذلك جعل صناع القرار الهنود و الأكاديميون من ضمان الأمن الطاقوي هدفا إستراتيجيا يتم من خلاله تحقيق أهداف أخرى مثل الحد من الفقر ومواصلة المسيرة التنموية وتبوؤ المكانة الإستراتيجية المأمولة على المستوى العالمي، وتم وضع سياسات على المستويين الداخلي الخارجي للاستجابة الفعالة لتحديات الأمن الطاقوي.

Abstract: Despite, the giant steps of Indian achievement in economic and political fields, the challenges of energy diplomacy form a potential barrier for the Indian's ambitions, as the process of rising requires sufficient energy supplies to meet the economic, social and strategic enrgy needs, especially where the projections demonstrate the increasing of Indian's energy demand, therefore India adopted many policies and initiatives on the domestic and foreign levels, like the FYPs, the integrated energy policy domisticly and the going out and overseas strategy, but the incomes of these policies is not as the Indian's policymakers were expected, so the need for deeper energy security vision in India is an imperative nessicity.

مقـــــــدمـــــــــــــة: حققت الهند قفزات هائلة في عدة مجالات مما أهلها لتكون ضمن القوى الصاعدة على المستوى الدولي، و لكن مستقبل صعودها مرهون بمدى قدرتها على مواجهة عدة تحديات تطرح أمامها حاليا، ومن أبرزها تحديات الأمن الطاقوي، وضرورة توفير خدمات الطاقة لتحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإستراتيجية.

تسعى هذه الورقة البحثية إلى دراسة إشكالية: **مدى تأثير التحدي الطاقوي على استمرار صعود القوة الهندية على المستوى الدولي**، وينبثق عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات من قبيل، ما المقصود بالأمن الطاقوي؟ وهل طـــورت الهند مفهومها الخاص لهذا العامل؟ وما هي الوضعية الطاقوية في الهند؟ وما هي العوامل المؤثرة على توجهات أمنها الطاقوي؟ وما هي الاستجابات المنتظرة من القيادة الهندية لمواجهة الإشكاليات والتحديات الناتجة عما يعرف بمعضلة أو مأزق الهند الطاقوي؟

وتنبع أهمية هذه الورقة من أهمية العامل الطاقوي في تقدم الدول وصعودها على المستوى الدولي بما في ذلك الهند التي تعد قوة إقليمية ومن القوى الصاعدة عالميا، ولذلك يشكل التحدي الطاقوي عنصرا مفصليا في تحديد موقع الهند المستقبلي على خريطة القوى العالمية، فبدون تأمين الموارد الطاقوية اللازمة تتأثر النهضة الاقتصادية الهندية، وتتفاقم المشكلات الاجتماعية في بلد يعاني أصلا من افتقاره للأمن الطاقوي في بعده المجتمعي، ويهدد انقطاع الإمدادات الطاقوية النفطية والغازية تنفيذ الإستراتيجية العسكرية الهندية لضمان أمنها و بسط نفوذها في إقليم جيوبوليتيكي عالي المخاطر والتهديدات، بوجود أعداء ومنافسين إقليميين في صورة باكستان والصين.

وتقوم هذه الورقة على محورية مفهوم الأمن الطاقوي الذي يعد مفهوما مفتاحيا في تحليلنا وعاملا محددا ومفسرا لسياسات الهند الرامية لضمان سلامة واستمرار تدفق الإمدادات الطاقوية نحوها، وتقوم هذه الدراسة على التدرج في تحليل عناصر البحث تدرجا يضمن الوحدة العضوية والموضوعية، بالانطلاق من ضبط المرجعية المفهوماتية المتمثلة في الأمن الطاقوي عموما وبالنسبة للهند خصوصا، فمن المعلوم أن الكثير من القوى أصبح لديها منظورها الخاص للأمن الطاقوي بسبب أهمية هذا العامل حاليا، ثم الانتقال إلى رصد الوضعية الطاقوية في الهند، والتفصيل في العوامل المؤثرة في اتجاهات أمنها الطاقوي على المستويات كافة، وصولا إلى الاستجابات المنتظرة من الهند للتعامل مع تحديات ومتطلبات تحقيق أمنها الطاقوي واستمرار صعودها عالميا.

أولا- مفهوم الأمن الطاقوي: يصنف الأمن الطاقوي في العلاقات الدولية اليوم ضمن أكثر العناصر أهمية وتأثيرا في أمن الدول أثناء الحرب أو السلم ، فمعظم النزاعات تتسبب بها الموارد الطاقوية بشكل مباشر أو غير مباشر، فمنذ عقود مضت أصبح الأمن الطاقوي في بؤرة الاهتمام في

السياسات الدولية والسياسات الخارجية للدول، على اعتبار أن أي تطور في الجوانب التقليدية وغير التقليدية للأمن يرتبط بالتكنولوجيا، والتكنولوجيا تعتمد على الطاقة... وفي هذا السياق يعد الأمن الطاقوي عاملا هاما في أمن الدول[1] .

كان ينظر إلى الأمن الطاقوي تقليديا على أنه الإمداد المضمون للطاقة (خصوصا النفط باعتباره أهم مصادر الطاقة)، في مواجهة المخاطر الجيوبوليتيكية مثل النزاعات بين أو داخل الدول.. واستمر هذا التصور التقليدي متبعا كمعيار هام إن لم يكن الأهم في سياسات الدول الطاقوية إلى غاية نهاية القرن العشرين[2]

و لكن هذا المفهوم شهد تطورات من حيث مداه ودلالته، فأصبح بحاجة إلى إعادة نظر وتفكير، لأن ما كان عليه أمن الطاقة منذ عقود خلت محدود جدا، وأصبح من الواجب توسيعه ليشمل الكثير من الأبعاد الجديدة، بما في ذلك الاعتراف بأن أمن الطاقة لا يقوم منفردا، بل هو مرتبط بالعلاقات الأوسع بين الأمم و بكيفية تفاعلها مع بعضها البعض[3]

إذ لم يعد القالب المعرفي السابق مناسبا كإطار عمل (Frame work) لتعريف الأمن الطاقوي، ونقصد بذلك التصور التقليدي الذي يرى في الأمن الطاقوي "توفر إمدادات موثوقة وبأسعار في المتناول"، ولم تعد العلاقة بين الجوانب الثلاثة للأمن الطاقوي أو ما يعرف بـــــ "مثلث الأمن الطاقوي" (الإمدادات و الديمومة و التنافسية) كافية كمعايير لضمان الدول لأمنها الطاقوي[4].

فمع مطلع القرن الحادي والعشرين ساهمت ثلاثة عوامل رئيسية في تغيير وتوسيع تعريف أمن الطاقة، وهي:

1- هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، وإمكانية تهديد فواعل من غير الدول مثل الإرهاب للأمن القومي أو العالمي، بما في ذلك المساس بالأمن الطاقوي، وإلى جانب المنشآت النفطية أصبحت شبكة الإمدادات الكهربائية و المنشآت النووية هدفا محتملا لتلك الهجمات، وأدرجت الوكالة الدولية للطاقة حتى الهجمات الإلكترونية أو السيبرانية كنمط تهديد جديد للأمن الطاقوي.

2- تسبب الخلاف بين روسيا وأوكرانيا ما بين 2005 و 2006 في نقص واضطراب في إمدادات الغاز نحو أوروبا، ورغم أن النفط يبقى مصدر الطاقة الأول، إلا أن الغاز أصبح بدوره مصدرا هاما للتدفئة و توليد الطاقة.

3- تسبب إعصار "كاترينا" سنة 2005 في خسائر معتبرة لإنتاج النفط الخام و لمنشآت التكرير على خليج المكسيك في الولايات المتحدة الأمريكية... ونتيجة لذلك تم الاعتراف بالكوارث الطبيعية كعوامل

مؤثرة على الأمن الطاقوي وينبغي تحضير مخططات للتعامل معها، وهو ما تدعم أكثر بعد حادثة مفاعل فوكوشيما في اليابان[5]

و ظهر هنا المقترب متعدد الأبعاد في دراسة قضية الأمن الطاقوي، و هو ما برز في أعمال "مركز الأبحاث السياسية التطبيقية" (C.A.P) بميونيخ سنة 2008، حيث يؤكد المركز أنه يمكن تحديد أربعة أبعاد مختلفة و لكنها متكاملة للأمن الطاقوي في نفس الوقت، وهي[6]

أولا– بعد السياسة الداخلية: الذي يدعو إلى المزيد من الاعتمادات المالية من أجل صيانة و توسيع شبكات الطاقة، خصوصا مع النمو الكبير للطلب على الكهرباء، والاستثمار في إنتاج النفط لتفادي الانقطاعات المفاجئة، والعمل المشترك لضمان أمن شبكات الطاقة العابرة للحدود.

ثانيا– البعد الاقتصادي: تتحدد نوعية السياسة الطاقوية لدولة ما بمدى قدرتها على تلبية الطلب الداخلي على الطاقة، فتوفير الطاقة الكهربائية ليس مهما للاقتصاد فقط، بل هو مهيمن على كامل حياتنا اليومية، ونقص الطاقة يؤثر سلبا على الإنتاج وعلى النقل.

ثالثا– البعد الجيوبوليتيكي: بما أن الموارد الطاقوية يتم نقلها غالبا عبر مسافات طويلة وتقطع حدود عدة دول فهذا يزيد من حدة المخاطر... فبالإضافة للتهديدات التقليدية أصبح هنالك تهديدات جديدة لها تأثير مباشر على الأمن الطاقوي مثل الإرهاب الدولي والعابر للحدود والقرصنة وعدم الاستقرار السياسي. رابعا– بعد السياسة الأمنية: تحتاج التهديدات المذكورة في البعد السابق لمواجهتها بسياسة أمنية توافقية... وإحدى الخيارات المطروحة التعاون بين الدول المعنية من خلال تبادل المعلومات، وإجراء محادثات وتدريبات متبادلة، وتقديم المساعدات الفنية والعملياتية اللازمة للمناطق المعرضة لتلك المخاطر.

وتتوسع دراسات أخرى في أبعاد الأمن الطاقوي لتضم أبعادا أخرى، مثل، البعد البيئي الذي يعنى بتأثير استهلاك الطاقة على البيئة، والبعد الاجتماعي الذي يتعلق بمدى قدرة الفقراء على الوصول للطاقة، وبعد السياسة الخارجية الذي يركز على دبلوماسية الطاقة، و العلاقة بين الحاجيات الطاقوية وضرورات التعاون بين الدول، والبعد التقني حيث تلعب التكنولوجيا دورا هاما في استغلال الموارد المتوفرة و نقلها، وكذا تطوير مصادر جديدة للطاقة[7]

ويرتبط تعريف أمن الطاقة بمصالح الدول وموقعها في سلسلة الطاقة، أي ما إذا كانت دولا مصدرة أم مستوردة أم دول عبور، فأمن الطاقة إذن يعني أشياء مختلفة للدول بحسب موقعها الجغرافي، خصائصها الجيولوجية، علاقاتها الدولية، نظامها السياسي، ومميزاتها الاقتصادية، فبينما يريد المستوردون للطاقة أمن الإمدادات مع أسعار منخفضة، يبحث المصدرون عن أمن الطلب – أي

ضمان شراء منتجاتهم بأسعار جيدة و معقولة على المدى الطويل- بحيث يمكن توقع الميزانيات الوطنية والمداخيل المحتملة بانتظام[8]

و مع ذلك يمكننا أن نستقي من كل ما سبق عدة مؤشرات دالة على توفر الأمن الطاقوي، وأهمها: وفرة الإمدادات، ديمومة الإمدادات، معقولية الأسعار، استقرار مناطق إنتاج الطاقة، أمن منشآت إنتاج ونقل الطاقة من أية تهديدات وضربات، وصول الطاقة لكافة المستهلكين النهائيين على اختلاف مستوياتهم، مراعاة الحفاظ على البيئة، و توفر كفاءة الطاقة بدرجات عالية.

ثانيا- المنظور الهندي للأمن الطاقوي: ينتشر إدراك واسع لدى صناع القرار والأكاديميين الهنود بأهمية مسألة الأمن الطاقوي في رسم مستقبل بلدهم وطموحاته الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية، ويتجلى هذا الإدراك في خطابات وسياسات صناع القرار في نيودلهي وتأكيدهم على هذا العامل ومحوريته في مختلف السياسات والخطط المنتهجة لضمان الأمن الطاقوي، ويتضح أيضا في دراسات الأكاديميين الهنود و مؤسسات ومراكز البحث و الفكر الهندية.

فعلى مستوى القادة و صناع القرار، أبدى الساسة الهنود وعيا كبيرا بما تواجهه بلادهم من تحديات معتبرة في سبيل الوفاء باحتياجاتها الطاقوية، وهو ما جعل رئيس وزرائها الأسبق "مانموهان سينغ" يصرح بأن الأمن الطاقوي واحد من بين التحديات الرئيسية لأمن الهند القومي[9]

ووصل الأمر بالرئيس الهندي الأسبق الدكتور "عبد الكلام"[(*)] (A. P. J Abdul Kalam)، لوضع التصور الهندي الأوسع للأمن الطاقوي وتحديد ما يعنيه هذا المفهوم لشعبه و لبلاده، بوصفه: "ضمان بلدنا للطاقة الحيوية اللازمة لكل المواطنين و بأسعار في المتناول وفي كل الأوقات"، فهو يرى بأن الأمن الطاقوي يقوم على مبادئ مثل الحفاظ على وصول مضمون لكل أنواع مصادر الطاقة عموما، وكذا الوصول إلى طاقة في المتناول و ذات موثوقية ومستدامة بيئيا، و يرى في الأمن الطاقوي خطوة انتقالية إلى ما يجب أن يكون بحسبه الأولوية الأولى و العليا للهند و هي الوصول إلى "استقلالية طاقوية" بحلول عام 2030.

أما على الصعيد الأكاديمي يواجه الباحثون الهنود كما هو حال مختلف الباحثين المهتمين بهذا المجال إشكالية صعوبة تعريف هذا المفهوم، وهو ما عبر عنه رئيس "اللجنة الهندية للتخطيط" التي أشرفت سنة 2006 على وضع التصور أو المنظور الهندي للأمن الطاقوي، حيث ذهب إلى أنه: "لم يكن أبدا واضحا في ذهن أي شخص ماهية الأمن الطاقوي"[10]

ولكن يجمع الباحثون الهنود بالمقابل على أن أي بلورة لمفهوم هندي للأمن الطاقوي لابد أن يرتكز على فهم السياق و الظرف (Context) المتعلق بالهند أولا، لأن المفهوم الهندي للأمن الطاقوي يرتبط

بخصوصيات هذا البلد، فمع تنامي الاهتمام بالأمن الطاقوي برزت تقاليد معرفية وإستراتيجية جديدة تتمثل في انصراف الدول الكبرى إلى وضع مفهومها الخاص بأمن الطاقة، انطلاقا من خصوصية ظروفها و معطياتها الطاقوية وما تعلق بها من عوامل مؤثرة، فنجد مفاهيم للأمن الطاقوي وضعتها قوى كبرى في صورة الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين وبريطانيا واليابان(**).

وأهم ما يميز الظرف الهندي هو التعامل مع ثنائية النمو والفقر، فالهند تحتاج للتركيز على ضمان وفرة طاقوية موثوقة، من أجل تلبية متطلبات نمو مستدام يتراوح ما بين 8 و 10% سنويا، و هي النسبة اللازمة إذا كانت الهند تريد فعلا التقليل من الفقر وتحقيق أهداف التنمية البشرية إلى غاية 2031-2032، و توفير الاحتياجات الطاقوية اللازمة لكل المواطنين، وهو ما يحتاج لحوالي 1350 ميغا طن من الطاقة التجارية في آفاق 2031-2032، في مقابل 327 ميغا طن كاحتياجات سابقا ما بين 2002-2003، لذلك يتزايد النظر للطاقة في الهند على أنها سلعة إستراتيجية، ولها دور هام في تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتجسيد المصالح الاقتصادية القومية[11]

وعلى أساس هذا الظرف وهذه الثنائية جاءت صياغة وبناء المفهوم الهندي للأمن الطاقوي، وقد أنيطت مهمة تطوير إطار مفاهيمي للأمن الطاقوي الهندي لـــــ "اللجنة الهندية للتخطيط" (Indian planning comission) التي وضعت وثيقة "سياسة الطاقة المتكاملة" (Integrated energy policy) سنة 2006، وتم من خلالها تعريف الأمن الطاقوي الهندي كما يلي: "بالنسبة إلى الطاقة، سنكون في أمان إذا أمكننا تزويد كل مواطنينا بالطاقة مدى الحياة، بغض النظر عن مقدرتهم على دفع ثمنها، إضافة إلى تلبية احتياجاتهم الفاعلة إلى طاقة موثوقة وملائمة تلبي احتياجاتهم على اختلافها، بأسعار تنافسية، وفي كل الأوقات، وبقدر كاف من الثقة في ظل الصدمات والانقطاعات التي تقتضي منا الحكمة أن نتوقعها"[12]

يتضمن هذا المفهوم جوانب مفتاحية وأساسية للأمن الطاقوي الهندي منها ما يتعلق بالفقر ومنها ما يتعلق بالنمو، وهو ما يجعله مفهوما متبنى من طرف الهند بشكل عقلاني... هذا التصور للأمن الطاقوي وإن كان واسعا إلا أنه يعد مفيدا للباحثين و محللي السياسات الهادفين إلى إيجاد أولويات وتفضيلات معينة للدول النامية وقرارات سياساتها الطاقوية، فقضية التغير المناخي مثلا قد يتم تأجيل النظر فيها في مقابل الاهتمام بتهديدات أخرى مثل الوفرة الضئيلة للطاقة والفقر والأمراض والوصول المحدود إلى التكنولوجيا المتطورة واستهلاك النفط وغيرها... وهذا النوع من ترتيب التفضيلات والأولويات هو ما يشكل بؤرة انشغال صناع القرار والسياسات المتطلعين لخلق سياسة طاقوية هندية موثوقة[13]

يشكل هذا المفهوم منطلقا لهدف أشمل وأكبر في منظور الهند للأمن الطاقوي، والمتمثل في تحقيق "الأمن الطاقوي المستدام" (sustainible energy security)، والذي يعرف بأنه: "توفير خدمات طاقة مستمرة، وعادلة وذات كفاءة وبأسعار في المتناول، وبطريقة رفيقة بالبيئة"، وتم تبنيه كهدف نهائي لسياسات الطاقة في الدول النامية، حيث يكون أمن الطاقة مرهونا بنظام الطاقة المنقسم إلى ثلاثة فروع، وهي النظام الفرعي للتموين والنظام الفرعي للتحويل والتوزيع، والنظام الفرعي للطلب، ويشكل هذا الأخير أهمية خاصة في مقاربة الهند الطاقوية كما يتضح في تعريفها للأمن الطاقوي، ويتطلب الأمن الطاقوي المستدام توفير خدمة الطاقة للمواطنين، وتلبية الطلب الأساسي، وتفادي أي عجز في الطاقة، وإتاحة الوصول للطاقات النظيفة، وانخفاض أسعار التجزئة للطاقة، وخفض الانبعاثات الغازية الناتجة عن الاستهلاك الطاقوي، مع كفاءة عالية في استعمال الطاقة[14]

وبالتالي يكون المنظور الهندي للأمن الطاقوي قائما على المرتكزات التالية:

- **الموثوقية وأمن الإمدادات:** أي القدرة على توفير الطاقة اللازمة وتحييد المخاطر المحتملة.

- **طاقة اقتصادية:** أي القدرة على توفير طاقة فعالة ومقبولة من حيث التكلفة الاقتصادية لكل المعنيين أي المستهلكين والممونين (الصناعة و الحكومة).

- **الوصول إلى الطاقة:** القدرة على توزيع طاقة بأسعار في المتناول لجميع المواطنين.

- **الاستدامة:** القدرة على امتلاك مزيج طاقة مستدام، ومراقبة الانبعاثات الغازية على المدى الطويل[15]

- **الاستقلالية الطاقوية:** بالوصول إلى التحرر من التبعية للخارج طاقويا بحلول سنة 2030.

ثالثا: الوضعية الطاقوية في الهند.. الواقع والتوقعات: رغم توفرها على مخزون هائل من الفحم، ومخزونات متفرقة من الغاز والنفط، وعملها على تطوير الطاقات البديلة والمتجددة، تبقى مشكلة الهند في عدم كفاية تلك الموارد مقارنة بالاحتياجات الهندية الكبيرة، مما جعلها ضمن الدول الأكثر استهلاكا للطاقة عالميا.

تدرجت الهند في المراتب الأولى عالميا من حيث نسبة نمو استهلاك الطاقة و بشكل متسارع، فقد تبوأت المرتبة الخامسة بين كبار مستهلكي الطاقة في العالم سنة 2008،[16] وقفزت إلى المرتبة الرابعة عالميا سنة 2011 بحسب تقارير دولية لوكالات وهيئات عالمية (مثل وكالة الطاقة الدولية وهيئة معلومات الطاقة الأمريكية وغيرهما) بعد كل من الولايات المتحدة والصين وروسيا، وكانت هنالك توقعات لنفس الهيئات بانتقالها للمرتبة الثالثة من حيث مجموع الاستهلاك الطاقوي بحلول سنة 2030.

17

و لكن الهند خيبت تلك التوقعات و ارتقت إلى المرتبة الثالثة عالميا من حيث نسبة نمو استهلاك الطاقة الأساسية (Primary energy) بأسرع من المتوقع بما مقداره 5.4% سنة 2016 بعد كل من الصين والولايات المتحدة، وزيادة نصيبها في الاستهلاك العالمي للطاقة بنسبة 5.5% في ذات السنة[18] وواصلت تربعها على المركز الثالث عالميا من حيث مجموع استهلاك الطاقة متجاوزة روسيا واليابان سنة 2017 باستهلاك إجمالي قدره 753.7 مليون طن من مكافئ النفط[19] .

يتربع الفحم على قمة المنتجات الطاقوية الهندية وعلى قمة مزيج الطاقة، فقد قارب إنتاجها منه ما بين 2016-2017 حوالي 650 مليون طن، بمقابل استيراد ما مقداره 191 مليون طن في نفس الفترة[20]، وقدرت احتياطياتها منه سنة 2017 بحوالي 97728 مليون طن، لتحوز خامس أكبر احتياطي عالمي منه (بعد كل من الولايات المتحدة، وأستراليا وروسيا والصين) وتساهم بـــ 9.4% من مجموع المخزونات العالمية[21] ويزداد استهلاك الفحم بنسبة 3.1% سنويا، لينتقل من 399 مليون طن مكافئ سنة 2009 إلى 883 مليون طن مكافئ بحلول سنة 2035 [22]

والهند باعتبارها ثاني مستهلك عالمي للفحم بعد الصين أصبحت تلجأ للاستيراد، فقد استوردت واحد على عشرة (أي العشر) من الفحم المستهلك سنة 2014، وإذا استمرت المؤشرات الحالية فيتوقع أن يبلغ حجم الاستيراد واحد على ثلاثة (أي الثلث) من الفحم المستهلك[23].

أما ما يتعلق بالنفط و الغاز فالاحتياطيات الهندية ضعيفة منها، حيث تمتلك ما يتراوح ما بين 0.4% أو 0.7% من مجموع الاحتياطيات العالمية للنفط (حوالي 5.5 مليار برميل كاحتياطي، وتعتبر ثاني أكبر مخزون في منطقة آسيا المحيط الهادي بعد الصين)، وتنتج 0.9% فقط من مجموع الإنتاج النفطي العالمي... وتحوز على 0.6% من الاحتياطيات العالمية للغاز الطبيعي أي ما مقداره 1.12 تريليون متر مكعب[24]، ورغم تسجيل زيادات في نسبة إنتاج النفط سنة 2016 بنسبة 1.7%، إلا أنها تبقى زيادة طفيفة وبعيدة عن طموحات و احتياجات التعطش الهندي لهذا المورد[25].

ولا يتناسب إنتاج الهند من النفط مع طلبها المتزايد عليه، فقد انتقلت سنة 2015 إلى المرتبة الثالثة كأكبر المستهلكين للنفط عالميا بعد أن كانت في المرتبة الرابعة سنة 2014 بعد اليابان التي استهلكت في تلك السنة ما مقداره 4.303 مليون برميل يوميا، فيما استهلكت الهند حينها ما مقداره 3.849 مليون برميل يوميا، ولكن الأمر تغير بداية من سنة 2015 وإلى غاية 2017 حين أزاحت اليابان من المرتبة الثالثة ولم ينزل مقدار استهلاكها من النفط عن 4 ملايين برميل يوميا، وأخذ في التزايد خلال تلك السنوات ليصل إلى 4.690 مليون برميل سنة 2017 [26] .

بينما تبذل جهودا لتطوير الطاقة النووية والمائية والطاقات المتجددة، والتي مثلت مجتمعة نسبة 7% من مزيج الطاقة لسنة 2016، مع توقعات بارتفاع هذه النسبة إلى 18% سنة 2025، وإلى 26% سنة 2030، و 32% سنة 2040 [27] .

و يذهب جزء هام من الموارد الطاقوية في الهند كالفحم والغاز خصوصا والطاقات المتجددة بدرجة أقل نحو توليد الطاقة الكهربائية، واحتلت الهند سنة 2016 المرتبة الثالثة عالميا من حيث استهلاك الكهرباء بعد كل من الصين و الولايات المتحدة الأمريكية، باستهلاك قدره حوالي تريليون و نصف كيلو واط ساعي سنويا[28]، واحتلت نفس المرتبة سنة 2017 ولكن من حيث إنتاج الطاقة الكهربائية هذه المرة لتتساوى من حيث مرتبة الاستهلاك والإنتاج، حيث ولدت ما مقداره 1.160.1 مليار من وحدات من الكهرباء، أي بزيادة قدرها 4.72% مقارنة بسنة 2016، متجاوزة كلا من روسيا واليابان وألمانيا وكندا، ومع ذلك فمستويات الإنتاج ليست كافية لتلبية الطلب المتزايد[29].

وتبرز السيناريوهات المستقبلية لتطور الطلب الهندي على الموارد الطاقوية ما يصفه المختصون بمأزق الهند الطاقوي (India's energy dilemma)، فقد عرض تقرير مستقبلي حول "رؤية المحروقات 2025" نشرته الحكومة الهندية مأزق أمن الطاقة الهندي دون مواربة، حيث ذكر أن اعتماد الهند على النفط المنتج محليا أو ذاتيا آخذ فقط في الانخفاض منذ 1990، حيث قدرت نسبة الاعتماد على النفط المحلي 63% ما بين 1989-1990، ثم انخفضت إلى 30% ما بين 2000-2001، ومن المحتمل أن يزداد الوضع سوءا في المستقبل... حيث يتوقع ارتفاع طلب الهند على النفط إلى 364 مليون طن خلال الفترة ما بين 2024-2025، في مقابل بلوغ الإنتاج المحلي من النفط خلال نفس الفترة الزمنية 80 مليون طن، أي استقرار نسبة الاكتفاء الذاتي من النفط المحلي في حدود 15%... مع توقعات بارتفاع الطلب على الغاز الطبيعي إلى 125 مليار متر مكعب بين عامي 2024-2025، ووصول الإنتاج المحلي من الغاز 52 مليار متر مكعب في نفس الفترة، أي بتسجيل عجز في الغاز الطبيعي قدره حوالي 25 مليار متر مكعب[30].

وتستمر التوقعات بأن يكون نمو الطلب الهندي على طاقة من بين الأعلى في العالم ضمن الدول الكبرى، فبحسب توقعات وكالة الطاقة الدولية، فستساهم الصين بـــــ 40% في نمو الطلب العالمي على الطاقة ما بين 2011-2025، بينما يتوقع أن تساهم الهند بنفس النسبة بعد سنة 2025، لتكون حينها الأكبر عالميا من حيث نصيبها في زيادة الطلب الطاقوي العالمي[31].

ويبين سيناريو الطاقة في الهند سنة 2040 مقارنة بسنة 2016 الموضوع من طرف شركة "بيتريش بتروليوم" (BP) ضمن تقرير (BP Energy Outlook 2018)، توقعات عالية لنسبة زيادة نمو استهلاك الطاقة في الهند لتكون الأسرع من بين جميع القوى الاقتصادية الكبرى في العالم بحلول

سنة 2040، ببلوغ نسبة الزيادة 165% مقارنة بنسبة نمو استهلاكها لسنة 2016، وهو ما يفوق معدل النمو المتوقع بالنسبة للصين في حدود 41%، و60% بالنسبة للبرازيل، و6% بالنسبة لروسيا، مع توقعات بأن تكون مساهمتها أو نصيبها في زيادة الاستهلاك العالمي للطاقة 11% سنة 2040، مقارنة بـــ 5.4% سنة 2016، وأن يزيد طلبها على الفحم بنسبة 132% سنة 2040 مقارنة بنسبة الطلب المسجلة سنة 2016، على أن تكون نسبة زيادة الطلب على الموارد الأخرى بحلول سنة 2040 و مقارنة بسنة 2016 في حدود 129% للنفط، و 185% بالنسبة للغاز، و 80% بالنسبة للطاقة المائية[32].

وحتى فيما تعلق بمستقبل مصادر الطاقة غير الأحفورية مثل الطاقة النووية و المائية و الطاقات المتجددة، يرسم التقرير المرجعي لهيئة التخطيط الهندية صورة قاتمة عن مزيج الطاقة الهندي في الفترة ما بين 2031-2032، فبحسب التقرير حتى لو نجحت الهند في استغلال طاقتها المائية بالكامل و البالغة 150.000 ميغا واط فلن تزيد مساهمتها في مزيج الطاقة عن نسبة ما بين 1.9% و 2.2%، وحتى لو تضاعفت قدرة الهند على توليد الطاقة النووية عشرين مرة، فمن غير المتوقع أن تزيد مساهمتها في مزيج الطاقة عن نسبة ما بين 4% و 6.4% في أحسن الأحوال، وحتى لو تضاعف إسهام الطاقات المتجددة أربعين مرة، فلن تشكل أكثر من 5% إلى 6% من مزيج الطاقة الهندي[33].

ثالثا: العوامل المحددة لاتجاهات الأمن الطاقوي الهندي: يتأثر الأمن الطاقوي للدول بعوامل عدة مثل مؤشراتها الاقتصادية والاجتماعية، ونمط المعيشة و مستواها، وخصائص بيئتها الأمنية والجيوبوليتيكية، و بالنسبة للهند فأهم العوامل المحركة لتوجهات أمنها الطاقوي تتمثل في:

1- النمو الاقتصادي الكبير: مع بداية القرن الحادي والعشرين برزت الهند كقوة اقتصادية كبرى عالميا، مع متوسط نمو سنوي يقارب 7% منذ سنة 2000، وإذا عقدنا مقارنة بسيطة بين موقع الاقتصاد الهندي سنة 2011 مع موقعه وأهم مؤشراته إلى غاية 2017-2018 سنجد قفزة هائلة في ترتيب ومكانة اقتصاد هذه القوة الصاعدة، فقد نما الاقتصاد الهندي بنسبة 9% ما بين 2009-2010، وبحسب "الناتج الداخلي الخام الاسمي" (NGDP) احتل الاقتصاد الهندي المرتبة العاشرة كأكبر اقتصاد عالمي سنة 2011 بناتج قدره 1.847 تريليون دولار، وبحسب "تعادل القدرة الشرائية"(PPP) جاء ثالثا في نفس السنة بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين[34].

وتفيد دراسة للبنك العالمي سنة 2015، بارتقاء الهند إلى المرتبة السابعة اقتصاديا على العالم، بناتج داخلي قدره 2.1 تريليون دولار، ونسبة 2.8% كنصيب من الاقتصاد العالمي، ونسبة نمو بـــ 6.6% سنة 2016، وتفيد دراسة أخرى باحتمال قفز الهند إلى المرتبة الثانية بين أقوى اقتصاديات العالم بحلول سنة 2050 متجاوزة الولايات المتحدة و مسبوقة بالصين فقط[35] .

وواصل الاقتصاد الهندي صعوده ليحتل المرتبة السادسة عالميا و يتجاوز فرنسا سنة 2017 بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي، بـــ "ناتج داخلي إجمالي اسمي" قدره 2.611 تريليون دولار، وهو نفس ما ذهبت إليه دراسة للبنك العالمي في ذات السنة ولكن بناتج داخلي قدره 2.597 تريليون دولار[36]، ويتوقع أن تتجاوز الهند اقتصادي المملكة المتحدة و فرنسا معا ما بين 2018-2019 لتصبح خامس أكبر اقتصاد في العالم بناتج داخلي اسمي قدره 2.9 تريليون دولار و 7.4% كنصيب في الاقتصاد العالمي سنة 2018، وتوقعات بـــ 3.2 تريليون دولار كناتج داخلي خام و 7.5% كنصيب في الاقتصاد العالمي سنة 2019 [37] .

وبحسب التقرير الاقتصادي العالمي لصندوق النقد الدولي الصادر في أبريل 2018، يحتل الاقتصاد الهندي المرتبة الخامسة سنة 2018 بناتج داخلي اسمي مقداره 4.6 تريليون دولار، على أن يكون ترتيبها الثالث عالميا وفقا لتعادل القدرة الشرائية سنة 2018 و بحلول سنة 2023، بناتج و نصيب من الاقتصاد العالمي قدره 10.3 تريليون دولار و 7.69% على التوالي في ذات السنة، وبناتج قدره 16.7 تريليون دولار سنة 2023 وفقا لتعادل القدرة الشرائية[38].

ويشكل عامل النمو بذلك أهم محرك و محدد لتوجهات الأمن الطاقوي الهندي، بالنظر للنمو المتسارع من جهة، وبالنظر لالتزام الهند بالقضاء على الفقر وتمكين شعبها من التعليم والصحة من جهة ثانية، فهي تحتاج بحسب "اللجنة الهندية للتخطيط" لتحقيق نمو سنوي يقارب 8% على مدى أكثر من عقدين، و للوصول لذلك لابد لها من العمل على تطوير قدراتها الأساسية في قطاعات الطاقة والبنية التحتية ذات الصلة، مثل السكك الحديدية والموانئ البحرية والممرات المائية بمعدل نمو يتراوح بين 3 و 7% بحلول الفترة 2031-2032، بالإضافة إلى مضاعفة طاقتها النووية بعشرين ضعف، وطاقتها المتجددة بأربعين مرة، وتلبية احتياجات النمو واحتياجات الشعب للطاقة على السواء[39].

2- النمو الديموغرافي وتغير النمط المعيشي: رغم أن معدل نمو السكان انخفض عن 2% منذ سنة 1995، ووصل إلى نسبة 1.11% سنة 2018، إلا أن الهند تعتبر ثاني أكثر دول العالم سكانا وبفارق غير كبير عن الصين، ويمثل عدد سكانها الذي تجاوز 1 مليار و 357 مليون نسمة و 7.74% من مجموع سكان العالم في أكتوبر 2018 م[40].

وتشير التوقعات إلى بلوغ هذا العدد 1.5 مليار نسمة مطلع 2032 (متجاوزة الصين التي يتوقع أن يبلغ عدد سكانها 1.413 مليار نسمة آنذاك)، على أن يبلغ العدد 1.7 مليار نسمة بحلول سنة 2050، و لكي توفر لسكانها مستوى معيشي مقبول فهي بحاجة لتوليد 0.5 كيلو واط من الطاقة الكهربائية للشخص الواحد، وهو ما يمثل نصف المعدل الأوروبي وربع المعدل الأمريكي، وهو ما يمكن ترجمته

إلى حوالي 6500 تيرا واط ساعه سنويا من توليد الكهرباء بحلول 2032... وهذا ما ينذر باستمرار النمو السكاني في الضغط على نظام الطاقة في الهند[41].

وتتزايد الحاجة إلى موارد الطاقة في الهند مع سرعة وتيرة التطور الاقتصادي، وعملها على تحسين مستوى معيشة مواطنيها، والذي يرتبط مباشرة بمعدلات استهلاك الفرد من الطاقة، وبالاستناد إلى هذا المعيار فمن المتوقع أن تكون متطلبات الهند من الطاقة ضخمة، على الرغم من أن معدلات استهلاك الفرد للطاقة فيها أقل بكثير من مثيلاتها في الدول المتقدمة[42].

وهذا ما يسلط الضوء على حقيقة نصيب الفرد الضعيف من استعمال الطاقة، فالهند موطن لحوالي 18% من سكان العالم، ولكنهم يستعملون فقط 6% من الطاقة الأساسية أو الأولية في العالم[43] ويصل نقص الطاقة الكهربائية في أوقات الذروة إلى 11%، مع انقطاعات متكررة تصل في بعض الأحيان إلى عشر ساعات يوميا بحسب كل ولاية، وهناك حوالي 400 مليون مواطن محرومون من التيار الكهربائي في الريف الهندي، ومع انخفاض سعر الكهرباء، وسوء شبكة النقل، زادت صعوبة الاستثمار في هذا المجال[44].

ومازال ملايين الفقراء في الأرياف يعتمدون على المصادر التقليدية و البدائية للطاقة (مثل الحطب و مخلفات الحيوانات)، والتي تعتبر مصدرا أساسيا للطبخ لحوالي 840 مليون نسمة في اقتصاد الطاقة الريفي [45]، فالهند تعيش ما يعرف بحالة "الفقر الطاقوي" (Energy Poverty)، والتي تعني غياب الوسائل الكافية لإتاحة الوصول إلى خدمات الطاقة لدعم التنمية الاقتصادية والبشرية بشكل عادل وموثوق وآمن وعالي الجودة ومعقول الثمن ورفيق بالبيئة... فالهند لوحدها تحوي قرابة 50% من الناس الفقراء طاقويا، الذين يخضعون لتبعية كبيرة لمصادر الطبخ التقليدية، وهي موطن أيضا لحوالي 31% من الأشخاص المحرومين من الطاقة الكهربائية، والتبعية لمصادر الطاقة العضوية التقليدية في الطبخ و التدفئة يسبب أكثر من 400 ألف حالة وفاة مبكرة سنويا أغلبها من النساء والأطفال[46].

ويمثل أولئك المحرومون من الطاقة الحديثة أحد أهم تحديات الهند لتفعيل الأمن الطاقوي في بعده الاجتماعي بجعل الطاقة متاحة لجميع المواطنين، وهو أمر مرتبط باستمرار معدلات نمو مرتفعة للقضاء على الفقر الذي يحرم الملايين من الوصول لمصادر طاقة حديثة و نظيفة... إذ تضم ثماني ولايات هندية (مثل بيهار وراجستان وأوتار براديش وغيرها) حوالي 421 مليون فقير، وهو ما يعادل عدد الفقراء في 26 دولة من أفقر دول إفريقيا، وبحسب "مؤشر الفقر متعدد الأبعاد" التابع لجامعة أوكسفورد، هنالك أكثر من 645 مليون فقير يعيشون في الهند[47].

ويتعمق مأزق الهند الطاقوي في بعده الاجتماعي حتى في حال تحسن وتغير مستويات المعيشة، فالتناقص الملحوظ في أعداد المحرومين من الكهرباء من جهة، وزيادة استهلاك الكهرباء في أوساط الطبقة الوسطى المتسعة من جهة ثانية تزيد من الطلب على الطاقة[48].

وينطبق الأمر ذاته على زيادة معدلات التحضر (Urbanization) أي زيادة سكان المدن، ويعد ذلك محركا أساسيا لاتجاهات الطاقة الهندية، حيث يعيش 450 مليون نسمة في المناطق الحضرية، أو ما نسبته 33.2% من مجموع السكان الإجمالي مع نهاية سنة 2018 [49]، ويتوقع أن يكون هنالك انتقال 315 مليون نسمة – وهو ما يقارب سكان الولايات المتحدة– للعيش في المدن الهندية بحلول سنة 2040، وهذا الانتقال له تأثير كبير على استعمال الطاقة، حيث يسرع الوصول للمصادر الطاقوية الحديثة، ويزيد من استعمال الأجهزة المختلفة ويزيد مالكي المركبات(***)، فثلاثة أرباع الزيادات المتوقعة في الطلب على الطاقة في المساكن تأتي من المناطق الحضرية، وهذا ما يقود لتغيرات هامة في قطاع الطاقة الهندي، من خلال تناقص الاعتماد على المصادر التقليدية العضوية والاتجاه أكثر نحو الكهرباء و النفط بنسبة 45% و 15% على التوالي في آفاق سنة 2040 [50].

3- التبعية الطاقوية للخارج: أعلن الرئيس الهندي الأسبق "عبد الكلام" رؤية بلاده لمسألة الأمن الطاقوي وحصر هدفها النهائي في النجاح في الوصول إلى "استقلالية طاقوية" بحلول عام 2030، بحيث يكون السعي لتحقيق الأمن الطاقوي مجرد خطوة انتقالية للوصول إلى ما يجب أن يكون بحسبه الأولوية الأولى و العليا للهند وهي فك الارتباط بالخارج طاقويا[51].

تستورد الهند اليوم المصادر الثلاثة الأساسية للطاقة من الخارج وهي الفحم والنفط والغاز، والكمية المستوردة آخذة في الازدياد بمقارنة كمياتها المستوردة سنة 2011 وتلك المسجلة ما بين 2016-2018.

فرغم امتلاكها لمخزونات كبيرة من الفحم إلا أنها تضطر لاستيراده من الخارج بسبب النوعية الرديئة للفحم الهندي، كما استوردت من الخارج ما نسبته 75% من احتياجاتها النفطية سنة 2011، واحتلت حينها الرتبة الرابعة من حيث استهلاك النفط والمنتجات البترولية بعد الولايات المتحدة والصين واليابان، باستهلاكها لـــ 3 ملايين برميل يوميا في نفس السنة، واضطرارها لاستيراد 163.565 مليون طن سنة 2011، لترتفع إلى 171.729 مليون طن سنة 2012، بارتفاع بنسبة 79.14% مقارنة بالكمية المستوردة خلال 2004-2005، مع استهلاكها لـــ 2.3 تريليون قدم مكعب من الغاز سنة 2013 بحسب تقديرات وكالة معلومات الطاقة الأمريكية، مما يدفعها لاستيراد الكميات المطلوبة من الغاز من الخارج أيضا[52].

وعرفت الأرقام السابقة تغيرا و ارتفاعا ملحوظين ما بين 2016-2018 لاسيما ما تعلق بالنفط، لتبلغ نسبة ارتباطها بالنفط المستورد 80% سنة 2018، فقد استوردت سنة 2016-2017 ما مقداره 213.93 مليون طن من النفط الخام بتكلفة 70.196 مليار دولار، و في 2017-2018 ارتفعت الكمية المستورد إلى 219.15 مليون طن، بتكلفة قدرها 87.725 مليار دولار، وذلك بحسب إحصائيات قدمتها "الخلية البترولية للتخطيط والتحليل التابعة لوزارة النفط الهندية[53].

والبلاد مرشحة بشكل متزايد لأن تصبح أكثر ارتباطا باستيراد مختلف أنواع الطاقة التجارية، حيث يتوقع أن تبلغ نسبة الاعتماد الكلي على استيراد تلك الموارد 80% بحلول سنة 2031، على أن تصل نسبة الاعتماد على الطاقة المستوردة في نفس السيناريو 78% للفحم (مليار طن)، و 93% للنفط (700 مليون طن)، و 67% للغاز الطبيعي (93 مليار متر مكعب) في ذات السنة[54].

وهذا ما يشكل تحديا كبيرا لصناع القرار في سبيل ضمان تدفق النفط و الغاز من الخارج ومن أجل استمرارية مسار النمو الاقتصادي، خصوصا وأن الهند تستورد معظم احتياجاتها من منطقة الشرق الأوسط و من إفريقيا، وهذه المناطق غير مستقرة و تعتبر مناطق نزاع و توترات دائمة، وهذا ما يعتبره المختصون التحدي الأكبر في وجه الاقتصاد الهندي... كما يدفع ذلك الهند لخوض منافسة إستراتيجية مع قوى كبرى أخرى لضمان تزود منتظم بالموارد الطاقوية، وخصوصا التنافس مع الصين في الشرق الأوسط وفي القارة الإفريقية وفي دول بحر قزوين[55].

4- البيئة وكفاءة الطاقة: يعتبر تخفيض كثافة الكربون المنبعث الناتج عن استعمال الطاقة وخفض التلوث المحلي أحد التحديات الطاقوية الرئيسية في سياسة الهند للأمن الطاقوي[56]، فالهند من بين أكبر المساهمين العالميين في الانبعاثات الغازية المضرة بالبيئة، ففي سنة 2014 كانت ثالث مسؤول عالميا عن تلك الانبعاثات بما مقداره 2.597 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون بمعدل انبعاثات قدره 1.9 طن من ثاني أكسيد الكربون للشخص (CO_2/person)، رغم أن هذه النسبة تعتبر أقل مقارنة بـــ 17 طن من ثاني أكسيد الكربون للشخص للولايات المتحدة و 7.1 طن للصين[57].

ومن المعلوم أن كميات الطاقة الكبيرة المستهلكة ونوعيتها الرديئة في أحيان كثيرة وغير النظيفة هي السبب الرئيسي في مشكلة التلوث في الهند، وفي كونها من بين الدول الثلاثة الأكثر إسهاما في تلويث العالم و في نسبة الانبعاثات الغازية التي تتسبب في تعميق مشكلة التغير المناخي، خصوصا وأن الفحم الهندي صاحب النسبة الأكبر في مزيج الطاقة يمتاز بنوعيته الرديئة، ناهيك عن أن مصادر الطاقة البدائية المنتشرة في الريف الهندي بكثرة تمثل مصدرا خطيرا لتلويث البيئة و إنتاج الغازات السامة.

الوسيلة الأساسية لخفض الانبعاثات في الهند خلال الفترة ما بين 2010-2032 بحسب المختصين ستكون بزيادة الكفاءة في إنتاج ونقل واستعمال الطاقة[58]، أي استعمال الموارد الطاقوية بطريقة عملية لتقديم نفس الخدمة الطاقوية بكمية وحجم أقل من الطاقة، بتخفيض نسبة هدر أوضياع الطاقة، أو ببساطة استعمال الطاقة بكفاءة وفاعلية[59]، والهند متأخرة كثيرا في هذا المجال، ويكفي أن نعلم أن حجم الطاقة الكهربائية المفقودة أو المهدورة في شبكات نقل الكهرباء تقدر بحوالي النصف[60]، ويذهب الخبراء إلى أن الهند بإمكانها توفير 20% من الطاقة في حالة ما إذا تحكمت في ظاهرة هدر أو ضياع الطاقة[61].

رابعا- الاستجابات الهندية تجاه التحديات الطاقوية: يتبين من كل ما سبق حجم التحديات الكبيرة التي تواجه صناع القرار الهنود في مجال الأمن الطاقوي، حيث تتشعب العوامل المؤثرة فيها مما يتطلب إستراتيجيات متعددة الأبعاد والمستويات لمواجهتها، ووضعت الهند خططا وسياسات للاستجابة الفعالة للتحديات المطروحة، ويمكن تصنيف تلك الإجراءات إلى قسمين أو مستويين، وهما:

1- الاستجابات الداخلية: تبنت الحكومة الهندية مجموعة من الإجراءات على المستوى المحلي لمواجهة المتطلبات الملحة لتحقيق الأمن الطاقوي، ويمكن رصدها فيما يلي:

* **الترتيبات المؤسساتية:** يتميز التنظيم الهيكلي الطاقوي الهندي بوجود فواعل متعددة، على رأسها هيئة تقنية وأكاديمية تأتي بعد رئاسة الوزراء مباشرة، ووجود ما يعرف بـــ "مجموعة الوزارات المختصة"، وغياب وزارة عامة للطاقة في مقابل وجود مجموعة من الوزارات بحسب نوعية وطبيعة كل مصدر طاقوي.

تلعب لجنة التخطيط الهندية (IPM) دورا هاما لأنه يقع على عاتقها واجب تحديد الأولويات ووضع الخطط، وبرز دورها في وضعها لسياسة الطاقة المتكاملة 2006، وتحديدها للتعريف الهندي للأمن الطاقوي، ووضعت المخططات الخماسية الطاقوية للدولة، وراقبت تنفيذها بالتنسيق والنقاش مع رئاسة الوزراء و الوزارات المعنية.

أما مجموعة الوزارات المختصة، فهي عبارة عن ميكانيزم صنع قرار جماعي، وتشكل رفقة رئيس الوزراء مجموعة عمل تجتمع كلما دعت قضية معينة ضرورة مشاركة أكثر من وزارة واحدة، وتعمل على معالجة القضايا ذات الصلة بمشاريع الطاقة، وتضم كلا من وزارة الطاقة الكهربائية ووزارة الفحم وزارة البترول والغاز الطبيعي ووزارة الطاقات المتجددة[62]، ويلاحظ استحداث هذه الأخيرة أي حقيبة وزارة للطاقات المتجددة ومهمتها الأساسية تعظيم الاستفادة من موارد الطاقة المتجددة على مستوى الدولة كجزء من الإستراتيجية الحكومية الأوسع للحفاظ على أمن الطاقة وتحسين الأوضاع البيئية والإسهام في مواجهة آثار التغيرات المناخية[63].

شكل رقم (1): البنية المؤسساتية لفواعل الطاقة الهندية

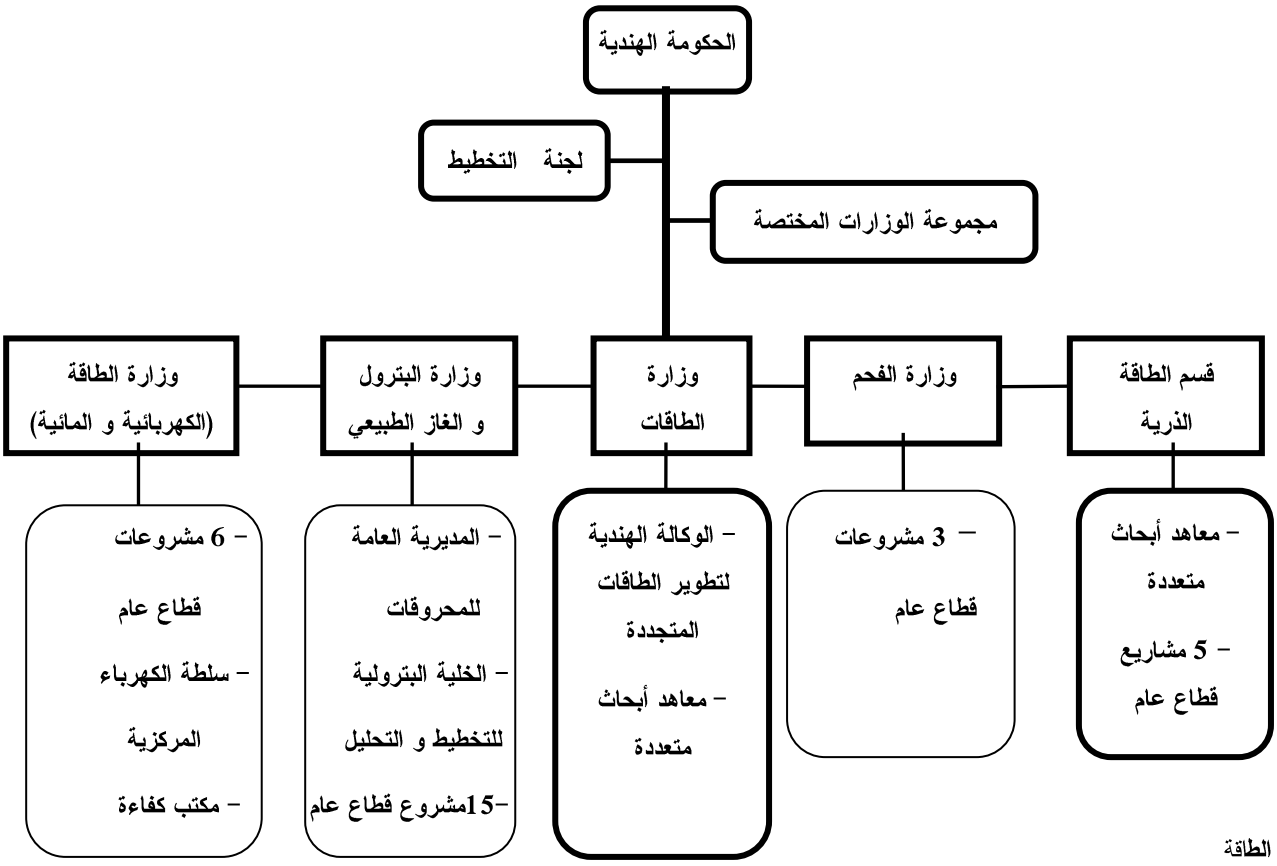

Source: **Sun-Joo Ahn and Dagmar Graczyk, Understanding Energy Challenges in India: Policies, Players and Issues, International energy agencies, Paris, 2012. p. 18.**

* **الخطط** و **المبادرات الطاقوية:** وضعت الهند سياسات ومبادرات وخطط للتعامل مع مستجدات و تحديات مأزقها الطاقوي وكيفيات التعامل معها، ونورد أهم تلك السياسات والمبادرات فيما يلي:

– **المخططات الخماسية (FYP):** تم وضع أول هذه المخططات سنة 1951، وكان التركيز آنذاك منصبا على دور القطاع العام طاقويا، وظلت تلك المخططات تتطور مواكبة للمستجدات وهذا ما تجلى خصوصا مع المخطط الخماسي التاسع 1997–2002 الذي عرف تحولا باتجاه تقليل هيمنة القطاع العام، في مقابل التركيز على الخدمات التجارية لقطاع الطاقة، وعلى دور القطاع الخاص[64]

ولمواجهة النقص المسجل في الطاقة أدرجت الهند ضمن خطتها الخماسية الثانية عشرة (2012–2017) مجالا واسعا للبنية التحتية في البلاد بما يقدر بحوالي تريليون دولار في خمس سنوات، أي ما يوازي 10% من الناتج المحلي الإجمالي، ولكن العجز في الميزانية قد يعيق هذا الهدف مع نهاية الخطة، خصوصا وأن الخطة الخماسية الحادية عشرة (2007–2012) لم يتحقق فيها هدف تخصيص 411 مليار دولار من الاستثمارات في البنية التحتية الأساسية، ولكن تم الاعتماد خلال الخطة

الخماسية الثانية عشرة على القطاع الخاص بنسبة 48% في تطوير البنية التحتية الطاقوية[65]، وتطوير الطاقات المتجددة من خلال لا مركزية توليد الطاقة، وزيادة نسبة الطاقة المولدة في الريف، وتعزيز مفهوم العمارة الخضراء في البناء، والاعتماد على المصادر المتجددة في الطهو[66]

– **قانون الكهرباء 2003 (EA):** صدر في ماي 2003 ومثل مرحلة الانتقال لتمكين الخواص من الحصول على ملكية في صناعة التزويد بالكهرباء، بالسماح لهم بتوليد ونقل وتوزيع المتاجرة بالطاقة الكهربائية... و لكن اتضح أن تلبية الاحتياجات الطاقوية الهندية لا يتوقف فقط على إدخال إصلاحات في صناعة الكهرباء، بل أن يتعدى ذلك إلى إدخال إصلاحات في القطاعات المزودة لها بالطاقة مثل الفحم و الغاز و النفط[67]

– **سياسة الطاقة المتكاملة (IEP):** وهي أول سياسة طاقوية متكاملة شملت مختلف قطاعات الطاقة، وضعتها "لجنة الطاقة الهندية" بإشراف من الحكومة، وكان رئيس الوزراء قد أوعز للجنة الطاقة الهندية لتشكيل فريق خبراء لتحضير سياسة طاقوية متكاملة، و قد تم إنشاؤها سنة 2004، أما التقرير فقد تم تحريره في أوت 2006، فيما تم اعتماده من طرف السلطات في ديسمبر 2008، و حددت هذه الوثيقة المفهوم الهندي للأمن الطاقوي، وبينت قضايا الطاقة المعقدة التي ينبغي على الدولة التصدي لها من أجل ضمان استعمال كفء ومستدام للطاقة[68]، وكان للجنة توصياتها الخاصة بكيفية مواجهة تحديات الأمن الطاقوي ضمن جهود البلاد المحلية من خلال الإجراءات التالية[69]:

– زيادة الموارد المحلية.

– الاستخدام الأمثل لطاقة البلاد المائية الكامنة.

– الحصول على مواد و تقنيات تمكن البلاد من السعي إلى تنفيذ مشروعات طاقة نووية مدنية.

– السعي إلى تحقيق كفاءة الطاقة، وانتهاج سياسات تخص إدارة الجانب المتعلق بالطلب.

– تنويع مصادر الطاقة بزيادة الاعتماد على المصادر المتجددة.

– **مخطط العمل الوطني حول التغير المناخي (NAPCC):** مع تزايد التلوث و التحديات البيئية مع ما خلفته التغيرات المناخية من تأثيرات على مستوى الهند والعالم، أصبحت الهند بحاجة لسياسة وطنية للتكيف مع التغيرات المناخية ودعم الاستدامة البيئية خلال مسيرتها التنموية، وكان نتيجة هذه الجهود ميلاد "مخطط العمل الوطني حول التغير المناخي" سنة 2008، لتعكس وعي الهند بدورها ومسؤوليتها العالمية في الحفاظ على البيئة ومواجهة آثار الاحتباس الحراري، وتبني مفهوم "الانبعاثات الكربونية

لكل شخص" (per-capita carbon emission)، وتعهدها بالعمل على الحد من استعمال الطاقات الملوثة والتوجه التدريجي نحو الطاقات المتجددة وزيادة كفاءة الطاقة[70].

وأنشأت مجلس تغير المناخ التابع لرئاسة الحكومة، مستهدفة ثمانية مجالات بيئية مثل الطاقة الشمسية وكفاءة الطاقة والاستدامة والمياه ومبادرة الهند الخضراء والتوعية بتغير المناخ وغيرها، وإنشاء وحدة حكومية تنفيذية بمساعدة وحدات فرعية بحثية وفنية من ممثلي وزارات مختصة، وتعمل وفقا للأطر التي وضعتها توصيات المؤتمر الدولي متعدد الأطراف الذي تعقده الأمم المتحدة سنويا لمناقشة مسألة تغير المناخ، ورؤية الهند 2030 لقطاع التكنولوجيا، وخريطة الهند الوطنية للطاقة[71].

- **ميثاق حفظ الطاقة (ECA):** تم وضعه في 2001 ثم تعديله سنة 2010، من أجل توفير ميثاق قانوني و مؤسساتي لتحسين كفاءة الطاقة، وتم بموجب ذلك إنشاء "مكتب كفاءة الطاقة" وهدفه تخفيض كثافة الطاقة في الاقتصاد الهندي، هذا الميثاق يرخص للحكومة المركزية والحكومات المحلية إدارة استعمال تنافسي وفعال للطاقة وحفظها، بما يتضمن تقليص كثافة الطاقة وتصميم مساكن توفر في استهلاك الطاقة وغيرها[72]

2- الاستجابات الخارجية: يتوقف تزويد الهند باحتياجاتها الطاقوية على مناطق خارج حدودها، ويتطلب إيصالها للسوق الهندية المرور بطرق برية وبحرية تجتاز مناطق مضطربة جيو سياسيا، وهذا ما يجعل الهند تعاني من انكشاف طاقوي كبير ومن حساسية مفرطة تجاه أمنها الطاقوي المرتبط بالخارج أكثر منه بالداخل.

فالهند يتوقع أن تكون المصدر الأكبر لنمو الطلب على النفط بحلول 2020، وبحسب توقعات وكالة الطاقة الدولية ما بين 2011-2035، فالطلب على النفط في الهند سيرتفع بنسة 3.6%، أي نسبة النمو الأسرع في العالم و الأسرع بأربع مرات من معدل نمو الطلب العالمي على النفط[73]

والبحث عن "حقوق النفط" (Oil Equity) أصبح العامل الجديد الأكثر أهمية في دبلوماسية الهند الاقتصادية في السنوات الأخيرة، فعلى خطى الصين جعلت الهند من امتلاك استثمارات في حقول المحروقات عبر العالم أولوية وطنية أساسية، وهو ما عكسه خطاب رئيس الوزراء الهندي الأسبق "مانموهان سينغ" الذي دعا فيه شركات النفط الهندية سنة 2005 للانخراط في البحث عن "حقوق ملكية النفط"، حيث قال: "أهيب بشركاتنا النفطية والغازية أن تفكر بشكل كبير وخلاق و جريء في هذا الظرف... لم يعد بإمكاننا الانطواء أكثر، يجب علينا تعلم التفكير إستراتيجيا، أن نفكر طلائعيا، وأن نتصرف بسرعة و بحسم"[74]

وتطبيقا لهذه الرؤية شجعت الهند شركاتها الطاقوية على ممارسة إستراتيجيات استحواذ اقتصادية مدعومة بثقل دبلوماسي، وهو ما تجلى في استحواذها على 20% في حقل "سخالين 1" الروسي

بواسطة "مجموعة النفط الوطنية فيديش المحدودة"، وهيأت الشركات الهندية أيضا لحضور قوي في الشرق الأوسط وإفريقيا، وحصلت "شركة فيديش المحدودة" دائما على 25% من حصة مشروع النيل النفطي الأكبر في السودان، وحصلت على حقوق حصرية لاستغلال الموقع المعروف بـــ "الكتلة 8" في العراق، وبعيدا عن إرسال شركاتها للخارج، انخرطت آلة الدبلوماسية الهندية في مساعي للتغلغل في بلدان غنية بالطاقة، بإنشاء بنى تحتية فيها و تقديم مساعدات عسكرية لها، مثل مساهمتها في تحديث جيش نيجيريا منذ 2007، بالموازاة مع تقوية التعاون العسكري الثنائي منذ 2006 [75]

كل ذلك يدخل في إطار إستراتيجية تنويع مصادر الإمدادات النفطية، فبالنظر للبيئة التي يتم فيها تنفيذ سياسة الهند الطاقوية قامت الحكومة الهندية بتشجيع الشركات العامة على تنويع مصادر استيرادها للنفط الخام، ورغم أن الشرق الأوسط يبقى المصدر الأكثر أهمية للإمدادات النفطية الهندية (حوالي 70% من وارداتها النفطية)، إلا أن الشركات الهندية تتطلع نحو مصادر بديلة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية، وتبرز هنا نيجيريا وأنغولا وفنزويلا كأفضل البدائل المتاحة[76]

ونتج عن ارتباطها الطاقوي بالخارج الحاجة لبناء شبكة أنابيب ناقلة للنفط والغاز وبنى تحتية ضرورية أخرى، لتنشيط التنمية السياسية والاقتصادية في الدول والمناطق التي تستورد منها الهند احتياجاتها[77].

وبرز ذلك من خلال تبنيها لمشروعين لنقل الغاز وهما، خط أنابيب تركمنستان- أفغانستان- باكستان- االهند (TAPI)، وخط أنابيب إيران- باكستان- الهند (IPI)، وتم توقيع اتفاقية إنشاء الخط الأول سنة 2012، بما يسمح للهند وكذلك باكستان بدخول مخزونات الغاز التركمانية الضخمة، ودعمت الولايات المتحدة هذا الخط لأنه يدخل ضمن إستراتيجيتها الهادفة لخلق "طريق حرير جديد" وجعل أفغانستان محور للنقل والتجارة... أما الخط الثاني والمعروف أيضا بخط أنابيب السلام، يهدف لربط باكستان والهند بإيران رغم الاعتراضات الأمريكية... ويبقى التقدم في المشروعين بطيئا، وتظل الحقائق الجيوبوليتيكية موجودة كعامل كابح لمشاريع توصيل الغاز في شبه القارة الهندية[78].

وتتبع الهند مقاربة تعاونية لضمان أمنها الطاقوي، وهو ما يتجلى في سعيها لتحسين علاقاتها مع جيرانها المباشرين الذين كانت علاقتها بهم متوترة سابقا، فأرست علاقات تعاون مع بوتان لاستغلال طاقتها المائية المعتبرة، بإقامة مشروعين مشتركين لتوليد الطاقة المائية سنة 2007، وتوقيع البلدان سنة 2009 اتفاقية إطار تعهدت فيها الهند بالعمل على توليد 10 آلاف ميغا وات في بوتان بحلول 2020، وتفاوض الهند ميانمار وبنغلاديش من أجل استغلال وتطوير حقول الغاز هناك، وطورت الهند مقاربة تعاونية مع دول الآسيان بسبب ارتباطها بدول المنطقة في استيراد كميات كبيرة من الفحم ومصادر طاقوية أخرى، ولهذا يتجه الطرفان لترقية التعاون بينهما على أسس الربح المشترك، وهو ما

تجسد خصوصا في توقيع الطرفين في الهند في شهر ديسمبر 2010 على "مخطط العمل لإقامة الشراكة من أجل السلام والتقدم والرفاهية بين الهند وآسيان 2010-2015"[79].

وعلى نقيض مقاربة التعاون تحمل الرغبة في تلبية الاحتياجات الطاقوية الهندية بعدا صراعيا قد يصل إلى درجة ما يعرف بعسكرة أمن الطاقة (Militarization of energy security) أي استعمال القوة العسكرية للدفاع عن السياسات والمصالح الطاقوية للدولة حتى وإن كان ذلك غير مطروح بشكل حاد إلا أن احتمالاته تبقى واردة دوما، ويتضح ذلك في العلاقات مع الصين بالدرجة الأولى، حيث تمثل المنافس الطاقوي الأكبر للهند، ويمتد نفوذها الطاقوي إلى جيران الهند في جنوب آسيا، وإلى آسيا الوسطى وإفريقيا وأمريكا اللاتينية.

كما تطرح مسألة حماية الطرق البحرية للمواصلات في المحيط الهندي بحدة بالنسبة للهند، فأمن الطاقة يتطلب أكثر من مجرد الحصول على حقوق ملكية النفط بل يتعداها إلى ضمان سلامة نقل تلك الموارد نحو الهند عبر البحار، وهذا لا يتم عبر قوات الهند البحرية لوحدها بل بالتعاون مع قوى بحرية لها مصلحة في ذلك وعلى رأسها الولايات المتحدة، والعمل كما يقول الساسة الهنود على جعل المحيط الهندي منطقة سلام[80]

والمنافس المقصود بسياسات الهند الدفاعية في منطقة المحيط الهندي يتمثل في الصين، التي طورت "إستراتيجية عقد اللؤلؤ"، وهي عبارة عن وضع سلسلة من المنشآت البحرية في موانئ دول صديقة حول الهند و المحيط الهندي و خليج البنغال، ببناء تحالفات مع الدول التي تعتبر حيوية في المساعدة على الحصول على دخول متزايد للمحيط الهندي، ومنها ميانمار وبنغلاديش وسريلانكا وباكستان.. فبنغلاديش تشغل خليج البنغال، وباكستان تقع على مشارف بحر العرب، وسريلانكا دولة جزرية في المحيط الهندي، وميانمار لها سواحل على هذا المحيط، وهذه الدول جميعها يمكنها أن توفر للصين مدخلا نحو المحيط الهندي ويهدد مصالح الهند الطاقوية وغيرها هناك[81]

الخـــاتمـــــــــــة: تتأثر توجهات الأمن الطاقوي الهندي بعوامل النمو الاقتصادي الكبير، والنمو الديموغرافي المتسارع، والفقر الطاقوي، والارتباط بالخارج وضرورة حماية البيئة، وهو ما يدفع باتجاه تطوير إستراتيجية للأمن الطاقوي تراعي الظرف الهندي، فصعود الهند مرهون اليوم بدرجة كبيرة بمدى قدرتها على تلبية احتياجاتها الطاقوية، فالصعود العالمي يرتكز على اقتصاد قوي ورأس مال بشري واجتماعي ثري، وطاقة رخيصة ونظيفة، كما أن الطموحات الإستراتيجية تتوقف على القدرة على منح الحماية اللازمة لطرق توصيل الواردات الطاقوية، لاسيما بالنسبة لدولة تقطع إمداداتها النفطية والغازية مسطحات مائية كبيرة و طرق برية إستراتيجية ممتدة ومحفوفة

بالاضطرابات الجيوسياسية، سواء في المحيط الهندي أو في البر الآسيوي انطلاقا من دول آسيا الوسطى.

كل التوقعات تشير إلى زيادة الطلب الهندي على الموارد الطاقوية، في الوقت الذي تأخذ فيه مواردها المحلية الأحفورية طريقها نحو النضوب، مع مستقبل غير واضح المعالم للطاقات المتجددة و ضآلة نصيبها في مزيج الطاقة الهندي، مما يؤثر على البيئة أيضا ويفاقم من تأثير التغير المناخي محليا وعالميا، خاصة إذا علمنا أن منطقة جنوب آسيا عموما والهند خصوصا من بين أكثر المناطق تأثرا بالانعكاسات السلبية للاحتباس الحراري.

وتبدو التدابير والخطط الهندية الموضوعة لمواجهة تحديات الأمن الطاقوي بحاجة إلى مزيد من التدقيق ومراجعة آليات التنفيذ، كي تنجح في تحديد العوائق الداخلية والخارجية أولا، و تبني أفضل السبل لتخطيها و مواجهتها بعد ذلك، فعلى المستوى الداخلي هنالك سلسلة من الإجراءات والمبادرات لوضع سياسات و خطط خماسية للتعامل مع التحدي الطاقوي، غير أن تلك السياسات والمخططات لا تحقق جميع أهدافها وتصوراتها مع تسارع التطورات وقلة الإمكانات المتاحة لها، ووجود اختلالات في الرؤية الاستشرافية الهندية رغم جهود مؤسسات الفكر هناك، كما أن السياسات المطبقة خارجيا كدبلوماسية الطاقة الهندية تبقى في مراحلها الأولى و تواجه منافسة شرسة من قوى عالمية و أخرى صاعدة كالولايات المتحدة و خصوصا الصين المتعطشة للموارد الطاقوية أكثر من الهند، وتمتلك دبلوماسية طاقوية ذات خبرة و تنافس الهند في نفس المناطق كإفريقيا وأمريكا اللاتينية، وعلى نفس الأهداف مثل الدخول لمناطق إنتاج الطاقة و اكتساب حقوق في حقول النفط والغاز هناك.

الهوامش

1- Varinder Kour and Shaheen Showkat Dar, "Significance of Energy Security in 21st century with reference to Nuclear Energy Scenario of India", **Journal Of Humanities And Social Science**, Volume 10, Issue 5 (May. - Jun. 2013). p. 43.
2- Kazutomo Irie, "**The Evolution of the Energy Security Concept and APEX Energy Cooperation**", Singapore issue 2017 (International Association for Energy Economics). p. 38.

3- Daniel Yergin .“**Ensuring Energy Security**”, *Foreign affairs*, Vol. 85. N° 2. Mars, April 2006.

4- Florian Baumann, **Energy Security as multidimensional conc**ept, Policy analysis, Research Group on European Affairs, Munich, No. 1 · March 2008. p. 4.
5- Varinder Kour and Shaheen Showkat Dar. Op. Cit. p. p. 38, 39.
6- Florian Baumann. Op. Cit. p. p. 5-9.
7- A F Alhajji. "What Is Energy Security?". **Middle East Economic Survey**, Vol. L. No 52. 24-December-2007. At: “http://www.mees.com/postedarticles/oped/v50n52-5OD01.htm”.

8- Gal Luft and Anne Korin (Eds). “Energy Security: In the Eyes of the Beholder”. Energy Security Challenges for the 21st Century: a reference handbook. Green wood publishing group, California. 2009. p. p. 6, 7.
9- Devindar Kumar, **Securing India’s Energy Future**, Centre for deffence and strategic studies, Sidney, 2012. p. 1.

*** "أبو بكر زين العابدين عبد الكلام" المشهور باسم "عبد الكلام"، تولى رئاسة الهند ما بين 2002–2007، و هو أحد أبرز علماء و مهندسي الهند، و كان يدعى بـــ "الرجل الصاروخ" نظرا لدوره في برنامج التسلح النووي و الصاروخي الهندي، و نال شعبية واسعة إلى درجة وصفه بـــ "رئيس الشعب".**

10- Parimal Raj, Arpit Saxena and Shashank Gupta, **Energy Security An Indian Perspective: The Way Forward**, 8th Biennial international conference and Exposition on petroleum geophysics, 2010. p. 2.

**** تقوم رؤية الولايات المتحدة لأمنها الطاقوي على خفض التبعية الأمريكية للإمدادات الخارجية، و الحد من قدرة المنافسين المحتملين على استعمال النفط كسلاح استراتيجي ضدها. أنظر: Manjeet Singh Pardesi and others. Energy and security: The geopolitics of Energy in the Asia-Pacific. Op. Cit. p.p. 17, 18. و في بريطانيا يتركز أمن الطاقة حول ضمان إمدادات مصادر طاقة رخيصة و موثوقة و دائمة، أما في اليابان فالشعار هو (3Es): أمن الطاقة (Energy security)، حماية البيئة (Environmental protection) و الفاعلية أو الكفاءة الاقتصادي (Economic efficiency). أنظر: John V. Mitchell. Renewing energy security. Royal institute of international relations. London. 2002. p. 5.**

11- Ritu Mathur, **India’s energy security: challenges and opportunities**, YOJANA, 2014, p. 21.
12- Harsh Kanani, Energy security in India, 1st December 2010, At: "https://www.greatlakes.edu.in".

13- Anant Sudarshan and Ligia Noronha, "Contextualizing India’s energy Security", At: Ligia Noronha and Anant Sudarshan (eds), **India’s Energy secutity**, Routledge, London and New York, 2009. p. p. 6, 7.

14- Kapil Narula, B. Sudhakara Reddy and Shonali Pachauri, **Sustainable energy security for India: an assessment of energy demand sub-system**, Indira Gandhi Institute of Development Research, Mumbai, May 2015. p. p. 1, 2.
15- An energy security index for India, Shakti sustainable energy foundation, New Delhi, September 2016. p. 11.
16- تلميذ أحمد، **التنافس العالمي على موارد الطاقة: المنظور الهندي**، في: مجموعة مؤلفين، الصين و الهند والولايات المتحدة الأمريكية :التنافس على موارد الطاقة، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2008. ص 375.
17- Indian ministry of petroleum and natural gas, **petroleum and natural gas statistics 2011-2012**,New Delhi(2012).
18- BP Statistical Review 2017, India's energy market in 2016, London, 2017. At: "http://www.bp.com/bp-statistical-review-of-world-energy-2017-india-insi.pdf".
19- Top 20 countries in primary energy consumption, statistics 2018. At: "https://www.statista.com/statististics/263455/primary-energy-consumption-of-selected-countries/".
20- A K Balyan, **Achieving India Energy Security – 2047**, centre for fconomic policy research, New Delhi, 29th March, 2018. At: "https://www.Energy-security-2018.pdf".
21- BP Statistical Review of World Energy, London, June 2018, 67th edition. p. 36.
22- Devindar Kumar, Op. Cit. p. 8.
23- Costanza Caputi, Quenching India's thirst for energy, Brief Issue, European Union Institute for Security Studies ,January, 20014. p. p. 1, 2.
24- Devindar Kumar, Op. Cit. p. p. 6, 7.
25- BP Statistical Review 2017, Op. Cit.
26- Countries with the highest oil consumption from 2014 to 2017, The Statistics Portal, 2018. At: "https://www.statista.com/statistics/271622/countries-whith-the-highest-consumption-in-2012/".
27- A K Balyan, Op. Cit.
28- List of countries by electricity consumption, wikipedia the free encyclopedia, 2017. At: "https://wwwen.m.wikipedia.org/wiki/list_of_countries_by_electricity_consumption".
29- Sushma U N, India is now the world's third largest electricity producer, March 26, 2018. At: "https://qz.com/india/1237203/india-is-now-the-world's-third-largest-electricity--producer/".
30- تلميذ أحمد، مرجع سابق. ص ص 376، 377.
31- India energy security vision 2022: from scarcity to abundance, PHD Chamber of Commerce and Industry, New Delhi, 2015. p. 8.
32- BP Energie Outlook 2018, Country and regional insights – India, London, 2018. At: "https://www.bp.com/bp-energy-outlook-2018-country-insight-india.pdf".
33- تلميذ أحمد، مرجع سابق، ص 379.
34- Sun-Joo Ahn and Dagmar Graczyk, understanding energy challenges in India, Policies, Players And Issues, international energy agency IEA, Paris, 2012. p.12.
35- The world's 10 biggest economies in 2017, world economic forum, 09 Mar 2017. At: "https://weforum.org/agenda/2017/03/worlds-biggest-economies-in-2017/"

36-List of countries by GDP (nominal), Wikipedia the free encyclopedia, 2018. At:

"https://en.m.wikipedia.org/wiki/list_of_countries-by-GDP_(nominal)"

37- The World's Top 10 Largest Economies , Focus economics, December 19, 2017. At:

"https://www.focus-economics.com/blog/the-largest-economies-in-the--world"

38- List of Countries by Projected GDP, International Monetary Fund World Economic Outlook (April - 2018), 06 May 2018. At: "http://m.statisticstimes.com/economy/countries-by-projected-gdp-capita.php"

39- تلميذ أحمد، مرجع سابق. ص ص 377، 378.

40- India population (Live), September 18, 2018. At: "www.worldometers.info/world-population/india-population/".

41- Rajan Gupta, Harihar Shankar and Sunjoy Joshi, **Development, Energy Security and Climate Security: India's Converging Goals**,2010. p. 3. At : "https://globalenergyobservatory.org".

42- سي. إم. بهاندراي، "**الهند: السعي لضمان أمن الطاقة دعما لنمو اقتصادي ضخم**"، في: مجموعة مؤلفين، الصين و الهند والولايات المتحدة الأمريكية :التنافس على موارد الطاقة، مرجع سابق. ص 363.

43- International energy agency (IEA), India energy outlook (world energy outlook special report), 2015. p. 11.

44- تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية 2016، ضياء حسني، **الاقتصاد الهندي.. نمو مرتفع و معوقات تلقي بظلالها على المستقبل**، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة، 2017. ص 214.

45- International energy agency (IEA), India energy outlook. Op. Cit. p. 11.

46- Eshita Gupta and Anant Sudarshan, Energy and poverty in India, At: Ligia Noronha and Anant Sudarshan (eds). Op. Cit. p. 29.

47- التقرير الإستراتيجي العربي 2015، **تحديات داخلية: معوقات صعود القوى المتوسطة الجديدة في النظام الدولي**، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة، 2016. ص 79.

48- India energy security vision 2022: from scarcity to abundance. Op. Cit. p. 8.

49- India population (Live), September 20, 2018. At: "www.worldometers.info/world-population/india-population/" .

***** بلغ العدد الإجمالي للمركبات في الهند 191 مليون مركبة سنة 2014، مقارنة بـــ 176 مليون مركبة سنة 2013، أي بزيادة بأكثر من 15 مليون مركبة في ظرف سنة واحدة، و تعد رابع أكبر دولة مصنعة للسيارات في العالم، و الأولى من حيث إنتاج المركبات ثلاثية العجلات، و الثامنة عالميا في إنتاج السيارات التجارية سنة 2017.**

50- International energy agency (IEA), India energy outlook. Op. Cit. p. 12.

51- Parimal Raj, Arpit Saxena and Shashank Gupta. Op. Cit. p. 2.

52- Indian ministry of petroleum and natural gas, petroleum and natural gas statistics 2011-2012. Op. Cit.

53- India's oil import bill to jump by 25% in FY18, Mars 26, 2018, At: "https://www.google.dz/amp/s/m.economictimes.com/industry/energy/oil-gas/indias-oil-import-bill-to-jump-by-25-in-fy18/amp_articlesshow/63464408.cms".

54- Leena Srevastava and Riru Mathur, India's Energy Security , FES Briefing Paper 14, September 2007. p. 4.

55- Indian ministry of petroleum and natural gas, petroleum and natural gas statistics 2011-2012. Op. Cit.

56- India energy security vision 2022: from scarcity to abundance. Op. Cit. p. 7.

57- Charles K. Ebinger, India's Energy and Climate Policy, Policy Brief 16-01, The Brookings Institution, Washington, June 2016. p. 3.

58- Rajan Gupta, Harihar Shankar and Sunjoy Joshi. Op. Cit. p. 3.

59- Energy Efficiency, September, 2018. At: "http://www.corrosionpedia.com/definition/6362/energy-efficiency"

60- ضياء حسني، مرجع سابق، ص 214.

61- Devindar Kumar, Op. Cit. p. 38.
62- Kartik Arunachalam and others, India's Energy Security: Challenges, Policies and Opportunities, Conference Paper, January 2015. p. 4.
63- التقرير الإستراتيجي العربي 2016، **عراقيل النمو: تحديات الصعود الهندي في الاقتصاد العالمي**، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة، 2017. ص 132.
64- Sun-Joo Ahn and Dagmar Graczyk, Op.Cit. p. 22.
65- ضياء حسني، **مرجع سابق**، ص 215.
66- عراقيل النمو: تحديات الصعود الهندي في الاقتصاد العالمي، مرجع سابق، ص 132.
67- Nick Hordern, India's energy needs, Lowy institute for international policy, Issues brief, Sydney, December 2004. p. p. 13, 14.
68- Sun-Joo Ahn and Dagmar Graczyk, Op.Cit. p. 21.
69- تلميذ أحمد، **مرجع سابق**، ص 379.
70- Sun-Joo Ahn and Dagmar Graczyk, Op.Cit. p. 23.
71- عراقيل النمو: تحديات الصعود الهندي في الاقتصاد العالمي، مرجع سابق، ص 130.
72- Kartik Arunachalam and others. Op. Cit. p. 6.
73- India Energy Security Vision 2022. Op. Cit. p. 20.
74- C. Raja Mohan**, Energy security and Indian foreign policy,** Ligia Norhan and Anant Sudarshan (Eds). Op. Cit. p. 128.
75- Costanza Caputi. Op. Cit. p. p. 3, 4.
76- Isabelle Saint-Mézard, **The International Dimensions of India's Energy Security, Asia** center and CSFRS, Paris, February 2014, p. 3.
77- Varinder Kour and Shaheen Showkat Dar. Op. Cit. p. 49.
78- Costanza Caputi. Op. Cit. p. 3.
79- Nitya Nanda, "Energy Connectivity in Asia: The India-ASEAN Case", Edited by Jayan Prasad and Shebonti Ray Dadwal, **Asian strategic review 2017: Energy security in times of uncertainty**, institute for defence studies and analyses, New Delhi, 2018. p. p. 104, 107.
80- C. Raja Mohan. Op. Cit. p. 134.
81- Tarique Niazi. "The ecology of strategic interests: China's quest for energy security from The Indian Ocean to the South China sea to The Caspian sea basin". **The China and Eurasia forum quarterly**, Volume 4, N° 4, November 2006 . p. 101.

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

إصدار

المركز الديمقراطى العربى للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية

برلين – ألمانيا

مؤلف جماعى

2018